الفصل السادس

كردستان في ظل حكم الاتحاد والترقي

1908 ـ 1918

تعدّ هذه المرحلة من تاريخ كردستان والحركة القومية الكردية مرحلة دقيقة ومهمة في نمو الفكر القومي الكردي وتبلوره، وستترك آثارها في الحركة الكردية فيما بعد، طيلة القرن العشرين. نحاول هنا دراسة العوامل الدولية والإقليمية والذاتية التي ساعدت على تبلور الفكر القومي بين الكرد. من الضروري أن نضع هنا ـ ولو بإيجاز شديد ـ تطور الأحداث في كردستان في الإطار الأكبر: ظهور القومية في العالم الإسلامي وبالتحديد بين العرب والترك، وتأثير ذلك في الكرد، ومن ثم نتناول معالم سياسة الاتحاد والترقي تجاه الكرد، وردود الفعل التي أحدثتها هذه السياسة في كردستان، وفي معالجتنا هذا الموضوع نحاول اتّباع منهجية تختلف في بعض جوانبها عن منهجية الباحثين الآخرين، وذلك من خلال التمييز بين ردود الفعل العامة وأصحاب الطرق الصوفية، وردود النخبة الكردية؛ على الرغم من التداخل بينها تجاه سياسة الاتحاد والترقي، ولتبيان هذه المنهجية نتطرق إلى نشاطات النوادي الكردية في استنبول، حركة الشيخ سعيد الحفيد، وملا سليم الخيزاني في تبليس، والشيخ عبد السلام البارزاني، وأخيراً نحاول الإجابة عن سؤال طالما حيّر الكثير من الكتّاب والمهتمين بالشؤون الكردية من سنة 1910 إلى 1914. وهو أنه كانت هناك كل المقومات في كردستان لقيام ثورة كردية شاملة بقيادة أبناء بدرخان وتحرير كردستان من الحكم التركي، مثلما حرر البلغار والرومان والقبارصة

أنفسهم من هذا النظام في هذه الفترة. لماذا أخفق الكرد في حين أفلح الآخرون هنا؟... وأخيراً نؤكد أن هذه الدراسة لن تحسم الكثير من المسائل التي هي بحاجة إلى المزيد من الدرس والتحليل في ضوء الوثائق التي تعود إلى هذه الفترة، والموجودة في كل من تركيا والعراق وإيران، ولم يصل الكثير منها إلى أيدي الباحثين.

القومية والفكر القومي الكردي في إطارها الإقليمي

يتفق معظم الرحالة والباحثون الغربيون المتخصصون في العالم الإسلامي على أن القومية، كحركة سياسية وفكرية، لم تكن معروفة عند عامة المسلمين، حتى نهاية القرن التاسع عشر، قبل سقوط الخلافة العثمانية، وجاء الفكر القومي من خلال تغلغل النفوذ الأوروبي في العالم الإسلامي. فـ (نابليون) مثلاً، جلب أثناء حملته على مصر مجموعة من العلماء، الذين عملوا على مقاومة الإسلام، لأنه كان أيديولوجية الشعب التي تطالبه برفض الحكم الأجنبي، لذلك قام العلماء الفرنسيون، وبرعاية نابليون شخصياً بإذكاء الحس القومي الفرعوني عند المصريين، ومن هنا ظهرت فكرة مصر للمصريين، وكلّفت «مؤسسة مصر» بالقيام بهذه المهمة[1].

وقامت المؤسسات التبشيرية (التنصيرية) في أثناء حكم محمد علي باشا (1805 ـ 1847م) بنشاط مكثّف لتشجيع فكرة اللادينية وتغريب المجتمع المصري، وأقدم (كرومر) الحاكم الإنجليزي في مصر (1880 ـ 1889م على تنمية الاتجاهات اللادينية، ومقاومة الفكر الإسلامي، بتشجيعه الأدباء والعلماء المصريين من أبناء الأقليات غير المسلمة على ممارسة نشاطات تناهض أفكار الدين الإسلامي، فكتب (جورج انطونيوس) الموظف في السفارة البريطانية في القاهرة كتاب (يقظة العرب) وأصدر اليهودي يعقوب الصنوع مجلة (الوطن المصري) تحت إشراف كرومر. وهكذا بدأ الجيل المتغرب يردد كلمة (الوطن)، وقام النصارى العرب من أمثال بطرس البستاني وسليمان اليازجي

(1) الحصري، ساطع، ص91-92.

وأنطوان سعادة وميشيل عفلق بغرس الأفكار القومية العربية بين المسلمين العرب في بلاد الشام، وذلك من أجل إيجاد كيان بديل عن الإسلام، يكون لهم فيها، وبدعم الغرب، السطوة والقيادة. وظهر في هذه المرحلة العديد من البحوث التي تمجد العصر الجاهلي في سوريا، وتدعو إلى قبلية سورية جديدة ضمن بلاد العرب باسم القومية السورية. وكانت هناك أيضاً دعوات لتمجيد الفراعنة والقومية المصرية، وتؤكد هوية شعب مصر باعتباره شعباً منفصلاً عن الشعوب الإسلامية الأخرى. وكان طه حسين الوليد الشرعي للقومية لهذه المرحلة من تاريخ مصر، حيث سعى جاهداً في كتابه (مستقبل الثقافة في مصر) لإثبات أنّ مصر مرتبطة بأوروبا ولا علاقة لها بالعالم الإسلامي، وقال يجب على المصريين أن يقبلوا الحضارة الغربية بما فيها من سيئات، لأن ذلك قدرهم في التطور، يقول ساطع الحصري ـ وهو من أشدِّ المتحمسين للقومية العربية ـ «لم تكن القومية معروفة بين شعوب الخلافة العثمانية حتى الانقلاب الدستوري 1908 على السلطان عبد الحميد الثاني. . .». ويضيف: «نشأت السلطنة العثمانية مشربة بإيمان ديني عميق، متوجه نحو أهداف دينية صريحة، وإنها كانت دولة إسلامية، بكل معنى الكلمة، وإن العثمانيين كانوا بعيدين عن الشعور بالقومية التركية بعداً كبيراً»[2].

كان العثمانيون يعبرون عن القومية بكلمة «الملّة» وكانوا دوماً يقولون الدين الملة وجهان لعملة واحدة، وأنّ التذاكر والسجلات العثمانية كانت تقسم الرعية إلى مسلمين وغير مسلمين من أهل الذمة، ولم يستعمل مصطلح (الأتراك) و(العرب) و(الكرد) في الكتب الرسمية إلا في إطار اجتماعي غير مسيّس على الأغلب، ومن أجل التعريف بالمنطقة من الناحية السكانية، وفي الحقيقة كانت كلمة (التركي) كلمة غير مرغوبة في الأجواء الرسمية والأدبية، وكانت تستعمل للإشارة إلى السذج من الناس، وهي شبيهة بكلمة (الأعراب) بين العرب. وكانت إدارة الدولة العثمانية منذ بداية تأسيسها وإلى نهاية القرن التاسع عشر، بيد ضباط وإداريين من الغلمان الأوروبيين الذين يجندون للخدمة

(2) الحصري، ساطع. مرجع سابق، ص93.

في الجيش والإدارة، وعرفت هذه الفئة بالإنكشارية. وكما تحرّج السلاطين العثمانيون والملل العثمانية الأخرى في أن يكون للكرد القيادة الروحية للدولة العثمانية في مراحل متعددة من التاريخ العثماني، ممثلة بمنصب شيخ الإسلام المتنفذ، والذي احتكرته عائلة البدليسي والعمادي والحيدري لفترات من الزمن، وقيادة الطرق الصوفية كالقادرية والنقشبندية.

بدأت القومية، كحركة فكرية، تؤثر في نخبة من العثمانيين أثناء عهد التنظيمات، 1836 ـ 1876 (فترة الإصلاحات الغربية)، ويقول المستشرق برنارد لويس: «قبل أن يصل الفكر الغربي لم يكن هناك أي وجود للفكرة القومية، بل حتى في بداية القرن العشرين لم يشعر الأتراك أو العرب بأنهم غرباء بعضهم عن بعض فالعرب ارتضوا بأن يكونوا جزءاً من الإمبراطورية العثمانية بسبب الدين المشترك، في حين كان الأتراك يعتزّون بالعرب، ويعدّون الثقافة واللغة العربية من علامات الرقيّ والتقدم». ويضيف لويس: يعدّ «اليهودي أرتر لوملي ديفيد أوّل رائد للفكر القومي التركي إذ ألّف كُرّاساً بعنوان «دراسات تمهيدية« عن تركيا، حاول فيه إثبات استقلالية العرق التركي، وأفضليته على العرب. «وقام كل من فؤاد باشا وجودت باشا (من رجال فترة التنظيمات، ومن رواد الماسونية في الدولة العثمانية) بترجمة كتابات ديفيد إلى اللغة التركية، وهكذا كما يقول لويس «أدرك الأتراك قوميتهم عبر الغربيين»[3].

وفضلاً عن ذلك كان معظم رواد الفكر الطوراني، من غير الترك؛ فأحمد رضا الرئيس لحركة الاتحاد والترقي كان نصفه شركسياً والنصف الآخر مجرياً. أما أنور باشا أحد أبرز قيادات الإتحاد والترقي، فهو ابن رجل بولوني اعتنق الإسلام لفترة ثم ارتد. وإن جاويد باشا وعمانويل قرة صو اللذين يعدان من أهم القيادات العليا في الاتحاد والترقي، واللذين شغلا مناصب مهمة من ضمنها وزارة المالية كانا أصلاً من الطائفة اليهودية المعروفة في الدولة العثمانية بـ«الدونمة». أمّا طلعت باشا، وزير الداخلية والحرب في الدولة العثمانية، وأحد أركان ثالوث الاستبداد في الدولة العثمانية، فكان بلغاريا من أصل غجري.

---

(3) Bernard Lewis. Islam in History (London 1973), pp. 133-135.

ويعدّ ضياء كوك ألب الكردي، الديار بكري المتترك والمتأثر بالفكر الاشتراكي الديمقراطي، وبفلسفة دوركهايهم، منظّراً للفكر القومي اللاديني التركي. ويعدّ عصمت أنينو، الساعد الأيمن لمصطفى كمال، رائداً للحركة القومية التركية، ومن ألدّ أعداء الإسلام أيضاً كردياً متتركاً.

كما أن إثارة النزعة القومية عند الترك ولّدت حقداً على العرب والكرد وبذلك تحققت سياسة «فرق تسد»، وتم لهم هدفهم الذي كان يأملونه ويحلمون به، وهو إزالة الخلافة العثمانية وزرع الأحقاد بين الشعوب الإسلامية. ولكن ما تقدم لا يعني أنّ الكاتب يرى أنّ السلطنة العثمانية كانت في مرحلة من مراحلها دولة الخلافة الإسلامية التي يجب أن نقتدي بها، وننسى انحرافاتها عن الإسلام في تطبيق الشورى والعدالة وإضاعتها الحقوق الأساسية للإنسان المسلم، وإهدارها لثروات الأمة الإسلامية، من أجل إشباع نزوات السلاطين. ولكن الغرب الذي عرف الإسلام وطاقاته الكامنة في بث النهوض في الشعوب المسلمة، كان حريصاً على القضاء على الدولة العثمانية، ككيان، رغم جميع أمراضها حتى لا تكون إطاراً يمكن إصلاحه من جديد، لوحدة الشعوب المسلمة، فقضت على الدولة العثمانية بالقضاء على مسوّغات وجودها، وذلك بغرس الفكر اللاديني والقومية التركية التي تبلورت في حركة الاتحاد والترقي ذات النزعة المركزية في الحكم، والمعروفة بمحاولاتها لصهر الشعوب العثمانية في بوتقة الأمة التركية التي يدعون لها وإليها.

معالم سياسة الاتحاد والترقي في كردستان

إن الحديث عن سياسة الاتحاديين في كردستان يقتضي منا أن نعرض باختصار الخلفية الفكرية والسياسية للاتحاديين الذين هيْمنوا على الحكم، في الدولة العثمانية، في الفترة 1908 ـ 1918. ففي عام 1908 قامت مجموعة من الضباط العثمانيين المتمركزين في سالونيك في مقدونيا بتمرد عسكري، ثم انضمت إليهم فرقة من البلغار وتوجهوا نحو استنبول؛ لإجبار السلطان عبد الحميد الثاني على إعادة العمل بالدستور الذي ألفه الصدر الأعظم السابق مدحت باشا، بدعم من الدول الأوروبية، والذي عطّله السلطان عبد الحميد في

عام 1878، نظراً لكونه وثيقة أوروبية فرضت عليه قبل عامين، ولأنها لم تكن تصلح لتنظيم الدولة العثمانية المبنية على أساس التراث والحضارة الإسلاميين.

إن الخلفية الفكرية لجماعة الاتحاد والترقي تعود إلى كتابات الليبراليين الترك في عهد التنظيمات، من أمثال نامق كمال (المتأثر بالفيلسوف الفرنسي مونتسكيو) وشناسي أفندي وضياء باشا. وبدأت هذه الأفكار التغريبية تظهر آثارها في مجلة «تصوير الأفكار»، ثم في أفكار جمعية الاتحاد العثماني، وجريدتهم «العثماني»، التي أسسها عام 1893 الدكتور عبد الله جودت الكردي وصديقه الدكتور إسحاق سكوني الكردي أيضاً، وإبراهيم تمو الألباني ومحمد رشيد الشركسي، ثم تحوّلت هذه إلى جمعية الاتحاد والترقي. إن معظم أنصار تركيا الفتاة كانوا ممن درسوا اللغات الأوروبية وآدابها، أو ممن تأثروا بحركة الترجمة من الأدب الأوروبي، أو عملوا في السلك الدبلوماسي، أو ممن تخرجوا في الكليات الحديثة العسكرية والطبية والهندسة في استنبول، إذ كان هناك المنهج الأوروبي والعديد من الأساتذة الأوروبيين[4]. وتأثر أنصار تركيا الفتاة بالفكر الليبرالي الغربي عموماً، وأفكار الثورة الفرنسية بالخصوص: المساواة الحرية، الأخوة. كان أعضاء جمعية تركيا الفتاة لادينيين (عالمانية ـ والتي تسمى خطأ بالعلمانية)، أي أرادوا تحويل الدولة العثمانية المستندة في دستورها على الشريعة والخلافة إلى دولة قومية وملكية (سلطنة) دستورية ومركزية تحكمها قوانين وضعية، أسوة بالدول الأوروبية. وفي عام 1895 نشر أحمد رضا (المجري المتترك)، وأول رئيس لجمعية الاتحاد والترقي في باريس، وتلميذ بيار لاسى فيات، الذي كان بدوره تلميذاً لأوغست كونت،

(4) استعمل اسم Jeunes Turcs «تركيا الفتاة» للإشارة إلى دعاة الإصلاح الغربي داخل الدولة العثمانية لأول مرة في سنة 1867 في جريدة بلجيكية، وهي بلا شك تقليد لاسم بريطانيا الفتاة وفرنسا الفتاة وألمانيا الفتاة التي كانت تطلق على الإصلاحيين الداعيين لإصلاح تلك الدول في القرن التاسع عشر، انظر:

Bemard Lewis. The Emergence of Modern Turkey, pp. 150-152.

زين، نور الدين. **نشوء القومية العربية مع دراسة في العلاقات العربية التركية**، بيروت، دار النهار، 1972-ص86.

أحد فلاسفة الثورة الفرنسية، جريدة مشورت. وكانت هذه الجريدة تروّج لأفكار الثورة الفرنسية في الدولة العثمانية[5].

وكان هناك تيار فكري وسياسي منافس لأحمد رضا يقوده الأمير صباح الدين (ابن الداماد محمود جلال الدين باشا كان من طرف أمه من العائلة العثمانية). وكان هذا أوّل ماسوني من العائلة العثمانية، واشتهر بكونه زيرا للنساء، وبأنه مقامر، وبأنه اختلس بعض الأموال من الناس، فأمر السلطان عبد الحميد بمحاكمته، فهرب مع عائلته إلى باريس وانضم إلى المعارضة. شكّل صباح الدين جمعية باسم «منظمة المبادرات الفردية واللامركزية». أرادت هذه الجمعية نشر أفكار الكاتب الفرنسي أدم وند ديمولنس الداعية إلى تبني الثقافة الأنجلو ـ سكسونية، من أجل أن تحقق الدول النامية التطور الاقتصادي والسياسي الحاصل آنذاك في بريطانيا. ولما كان الأمير صباح الدين من دعاة التدخل الأوروبي في فرض الإصلاحات، داخل الدولة العثمانية، فقد تقرّب منه الأرمن في الخارج، ودعموا مشروعه.

لم تكن جمعية الاتحاد والترقي قبل عام 1909 تنادي بالقومية التركية بل بالملة العثمانية، وكانت تطالب بالدستور والمركزية والقيم الليبرالية للعثمانيين جميعاً. فمثلاً يكتب عبد الله جودت في العدد الثالث من جريدة العثماني مقالاً يقول فيه: «لسنا نأمل التعرض للغة أي عثماني وقوميته... ولكننا مطمئنون إلى أنّ حكماً دستورياً ما، لو باشر ممارسة الحكم لجعل العثمانيين كافة متساوين، وحقق للغات القوميات العثمانية التطور والازدهار، وراقت العثمانية العثمانيين جميعاً، من دون استثناء».

عقدت جمعية تركيا الفتاة مؤتمرها الأول في باريس 1902، بحضور فعّال لوفود الأرمن وممثليهم ووفد عربي وكردي وألباني وبتأييد الدول الأوروبية والمحافل الماسونية ومباركتها في سولانيك وباريس التي تكفلت بالاشتراك مع

---

(5) Lewis, pp. 197-199.

وانظر: مالميسانيز، **القومية الكردية**؛ و جودت عبدالله. **مطلع القرن العشرين**، ترجمة شكور مصطفى، ص15؛ والمرجع ذاته، ص194-195.

الأرمن في دفع مصروفات المؤتمر الذي ترأسه الأمير صباح الدين. وفي مؤتمر 1907 أقرت جمعية الاتحاد الترقي في دستورها حق الشعوب في التعلم في المرحلة الابتدائية باللغات المحلية[6].

بعد انقلاب 1908 بدأت جمعية الاتحاد والترقي تتحوّل بسرعة إلى حزب شمولي، أسوة بالأحزاب الماركسية اللنينية والنازية الأوروبية. فرغم ادعائها بالحفاظ دستورياً على سلطان عبد الحميد خليفة، فإنها جردته من أية سلطة حقيقية. وعلى الرغم من افتتاح مجلس المبعوثان (البرلمان)، وتشكيل مجلس الأعيان من أجل إعطاء المسلمين فرصة لممارسة حرياتهم إلا أن الاتحاديين تلاعبوا بنتيجة الانتخابات ليضمنوا الفوز الساحق لأنصارهم. كما أعطى الضباط من أنصارهم معظم المهام العسكرية والسياسية والثقافية. وأنّ كثيراً من هؤلاء الموظفين الجدد كانوا غير أكفاء، وظهرت في استنبول صحف تهاجم الشريعة، وتروّج للإباحية والأفكار الماسونية، خاصة جريدة طنين الرسمية التي كان يصدرها الماسوني (اليهودي الدونمي) حسين جاهيد[7]. وتحوّلت الكثير من المساجد في الثكنات العسكرية إلى مقاهٍ، وانتشرت بيوت الفساد. كما تلقت الدولة العثمانية الكثير من المصائب والهزائم، وازدادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين ازدياداً كبيراً، بفضل العلاقة الوطيدة بين الحركة الصهيونية وقيادات جمعية الاتحاد والترقي، وخاصة طلعت بيك الماسوني وزير الداخلية، وجاويد بيك اليهودي، الممثل النيابي عن سالونيك في (المبعوثان) ووزير المالية، وقرة صو، وداود كوهين اليهوديين الماسونيين، وأبرز الكوادر القيادية في الاتحاد[8].

أدّى كل ذلك إلى ظهور استياء كبير بين الجماهير والتفاف الكثيرين من المستقلين حول راية جمعية مستقلة باسم «اتحاد جمعيتي محمدي» (حزب الأخوة المحمدية)، وكان حافظ درويش وحدتي رئيس الحزب وأصدر جريدته باسم (البركان)، وكان هدف هذه الجمعية هو الحفاظ على الدستور والحريات؛

---

(6) Elie Kedourie, «Young Turks, Freeasons, and Jews», Middle East Studies, No. 35, 1973, pp. 92-94.

(7) بر، توفيق، علي، بر. **العرب والترك**، ص84-88.

(8) Elie Kedourrie, pp. 96-97.

والعمل على الملاءمة بين الإصلاحات والإسلام، والحد من استبداد الاتحاديين واستئثارهم بالحكم. كان من أبرز كتاب هذه الجريدة الشيخ سعيد الكردي (النورسي)، وفي نيسان 1909م ثارت بعض الوحدات العسكرية داخل استنبول، ورموا القبعات الأوروبية من على رأسهم، وهتفوا بحياة السلطان والشريعة، ودعوا إلى إبعاد الملاحدة الاتحاديين من المواقع القيادية في الجيش والإدارة والصحافة، وتلقت هذه الانتفاضة دعم العامة من الناس وعلماء الدين، ولكن الاتحاديين المسيطرين على الجيش والصحافة استطاعوا، بدعم وحدات عسكرية من سالونيك، الهجوم على استنبول، وبقيادة الضابط العربي محمود شوكت قمعوا الانتفاضة التي سمتها الصحافة الاتحادية بـ«الحركة الارتجاعية» (الرجعية). واتهم السلطان عبد الحميد بكونه وراء الانتفاضة من أجل تعطيل الدستور والحريات العامة فخُلع من الحكم، ونصب بدلاً عنه محمد رشاد المصاب بالبله سلطاناً باسم محمد الخامس[9].

كان فشل انتفاضة نيسان 1909 بداية لعهد جديد من استبداد الاتحاديين، وبدأت مجموعة من الأشخاص القياديين ـ ذات الأصول الأوروبية والمتتركة من يهود دونمة والمجريين والألبان، والذين احتلوا مواقع قيادية في جمعية الاتحاد والترقي ـ تدعو إلى المزيد من المركزية والقضاء على المؤسسات الإسلامية. فيقول الدكتور ناظم بك الذي أصبح كبير الاتحاديين في هذه الفترة: «إننا نحن العثمانيين لا يمكن أن نترقى إلا إذا نبذنا الدين وراء ظهورنا، وعصرنا العلماء عصرا، نمحقهم به محقاً، وسرنا وراء فرنسا خطوة خطوة»[10]. كما ظهرت الدعوات الصريحة لتتريك الدولة، وإبعاد الكثيرين من قياديي الاتحاد السابقين، من أبناء الشعوب غير التركية. خاصة العرب والكرد، وأغلق المدارس والجمعيات الصحافة العائدة للشعوب غير التركية، فيكتب حسين جاهد اليهودي المتترك في جريدة طنين مقالاً، يقول فيه:

«إن الترك يتمتعون بصفتهم فاتحين، بحقوق وامتيازات سامية، فلا مجال

(9) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العليا، ص711-713؛ جريدة **المقطم**، 20 نيسان، 1909.
(10) **المنار**، جزء 4، 1911.

إذن للاعتراف بحقوق متساوية للعناصر الأخرى، وإن الدستور العثماني لا يمكن أن يكون في شكله النهائي سوى دستور تركيّ»[11].

وبدأت الفكرة الطورانية (بان طورانيزم) هي التي تهيمن كأيديولوجية للدولة، وكان أبرز دعاتها ضياء كوك ألب ويوسف آقجرا، وكانت مؤسسة «تورك أوجاغي» (النادي القومي التركي) هي التي تطور مقوّمات الفكر القومي وخصائصه، ويبدو أنّ تحالف تركيا الاتحادية الوثيق مع الألمان عزّز هذه النزعة في الدولة، فخطب ويلهايم (الإمبراطور الألماني) للاتحاديين قائلاً: «لستم بحاجة إلى الشعوب الأوروبية، فبإمكانكم بناء دولة آسيوية متكونة من الشعوب التركية في إيران وبخاري وتركستان وقفقاسيا، وتكون هذه الدولة الطورانية أكثر من 180 مليون تركي»[12].

دور الكرد في الحركة الدستورية

وهذا مما دفع ممثلي الشعوب غير التركية إلى الانضواء إلى راية حزب الحرية والائتلاف بقيادة الأمير صباح الدين والأحزاب والجمعيات المعارضة للاتحاد والترقي. وكان حزب الحرية يدعو إلى الأفكار الليبرالية ويعطي الشعوب العثمانية حق التدريس بلغاتها، ويدعو إلى اللامركزية وكان للعرب والكرد والأرمن وجود ملحوظ فيه. إلا أن الاتحاديين كانوا يقمعون هذا الحزب، وهذا ما دفع هذا الحزب إلى القيام بالانقلاب العسكري في تموز 1912. إلا أن الاتحاديين لم يطيقوا هذا، وقاموا بانقلابهم الثالث 1913، وإنّ الانقلابات العسكرية لجماعة الاتحاديين وسياسة القتل والتشريد والإبادة للعناصر غير التركية في عهدهم يقرب حكمهم من حكم الجاكوبينيين الدموي في فرنسا بعد الثورة الفرنسية، ففي السنين الأولى من حكمهم أبادوا وقتلوا ما لم يقدم عليه السلطان عبد الحميد خلال أربعين سنة من حكمه. علماً أن عادة السلطان عبد الحميد كانت تقوم على نفي خصومه، أو سجنهم بدلاً من قتلهم. ولكن الإعلام الغربي رغم ذلك يسميه بالسلطان الأحمر لأن الكنيسة الأوروبية الداعمة

(11) Kutlay, p. 203.

(12) Kutlay, p. 197.

للأرمن وقناصل الدول الأوروبية في الدولة العثمانية والصحافة كانوا يصورونه جلاداً للأرمن. وبعد انقلاب 1913 بدأ عهد ثالوث الاستبداد الماسوني، أنور باشا وطلعت باشا وجمال باشا، واعتلى الكوادر الماسونية معظم المناصب الإدارية في وزارة المالية والخارجية والداخلية. وسارع الكثير من الموظفين والضباط الصغار للانضمام إلى المحافل الماسونية، داخل الدولة العثمانية حتى يتقربوا من ثالوث الاستبداد، وانتقلت هذه الظاهرة حتى إلى المقاطعات[13]. وفي الحقيقة أصبح الانتماء إلى الماسونية عادة، لأبناء طبقة الأعيان والمثقفين في بغداد ودمشق والقاهرة والقدس.

لعب الكرد دوراً مهماً قيادياً، من الناحية الفكري والسياسية، في التمهيد لظهور جماعة الاتحاد والترقي. ولكن سرعان ما سيطر الطورانيون الترك، (أو بالأحرى المتتركون) على زمام الأمور، خاصةً بعد وصول الاتحاديين إلى الحكم، حيث بدأوا يضطهدون زملاءهم من الكرد الذين نسميهم هنا «كردستان الفتاة»، كان الدكتور عبد الله جودت وإسحاق سكوتي من مؤسسي الاتحاد العثماني الذي تحول فيما بعد إلى الاتحاد والترقي، ويعدّ عبد الله جودت المنظر الأساسي للاتحاديين، حيث كان محرراً لعدة جرائد كانت تروّج لأفكارهم، وخاصة جريدة العثماني ومجلة الاجتهاد اللتين كانتا تصدران في أوروبا أولاً ثم انتقلتا إلى القاهرة حيث كانت الإدارة البريطانية هناك تؤمن لهما الدعم المالي والسياسي. وفضلاً عن الدعوة إلى إطاحة السلطان عبد الحميد، كانت الصحيفتان المذكورتان تركزان ـ بالتعاون مع جريدة كردستان، التي أصدرها أولاً في جنيف ثم القاهرة، مدحت وعبد الرحمن بدرخان ـ على الأخوة الأرمنية الكردية في العديد من المقالات، وذلك لإفشال فكرة التعاون بين رؤساء الكرد المنتمين إلى الألوية الحميدية والسلطان عبد الحميد[14]. وكانت العلاقة بين عبد الرحمن بدرخان باشا والاتحاد والترقى أيضاً جيدة. فكان الأخير يكتب العديد من المقالات في جريدة العثماني، الناطقة باسم الاتحاد. كما لعب الجنرال شريف باشا، ابن سعيد باشا من أهالي السليمانية،

(13) Elie Kedourie, pp. 96-96; Shaw, vol. 2, pp. 299-301.

(14) مالميسانيز، ص20-22.

وزير الخارجية العثمانية السابق، دوراً مهماً في بداية تكوين الاتحاد والترقي تنظيماً مالياً في السويد وباريس. وقد وضع شريف باشا اللبنات الأساسية للعلاقات الوطيدة بين الاتحاد والترقي والحكومة الألمانية، والتي ستتطور فيما بعد إلى تحالف أثناء الحرب العالمية الأولى. وانضم السيد عبد القادر النهري إلى فرع استنبول للاتحاد والترقي في سنة 1896، كان له دور قيادي في هذا، وله تأثير مهم في تنظيم علماء الدين في هذه الجمعية. وفي بداية 1900 كشف الباب العالي مؤامرة لاغتيال السلطان عبد الحميد، وألقي القبض على بعضهم من الذين كانوا من مقربي الشيخ عبد القادر النهري. لذلك ألقي القبض عليه ونفي هو وأقرباؤه جميعهم إلى المدينة المنورة، لأن معظمهم أعضاء هذه الفرقة الفدائية المتورطة في العملية كانوا من أنصاره. وكان للكرد أيضاً دورٌ فعال في فرع مصر للاتحاد والترقي وكان أبناء بدرخان يديرون هذا الفرع المهم[15].

حضر حكمت بابان وعبد الرحمن بدرخان المؤتمر الأول للاتحاد والترقي في باريس 1902 ممثلان عن الكرد، وكان للوفد الكردي دور مهم هناك. وحضر عبد الرحمن بدرخان بيك المؤتمر الثاني للاتحاد في عام 1907 ولكن لم يدع إليه الدكتور عبد الله جودت، وذلك لأنه اتهم بالخيانة لوصوله إلى تفاهم مع السلطان عبد الحميد، وتعيينه في السفارة العثمانية في فيينا[16]. كان للسلطان عبد الحميد علاقة خاصة بالعائلة البدرخانية، فكان أفرادها من خدمه الخاص، وممن يقربهم إليه بإعطائهم المناصب المهمة في الحكومة. ولكن في عام 1906 اغتيل رضوان باشا مدير الحرس الخاص للسلطان عبد الحميد، واتهم علي شامل بيك بدرخان عبد الرزاق بدرخان في عملية الاغتيال. فبدأت نكبة البدرخانيين، فقام السلطان بنفي نحو 100 رجل من العائلة البدرخانية، وفي ظروف مزرية جداً إلى طرابلس وفزان في ليبيا. وبهذا العمل أصبح للكرد دور فعّال في الداخل ضمن المعارضة[17]. مما يؤخذ على السلطان عبد الحميد خوفه المفرط على حياته من الاغتيال، وكان أكثر من يثق بهم في حاشيته

(15) Naci Kutlay. lttihat Terakki Ve Kurtler (Ankara: Rebun Yayinlari), S,. 82-85.

(16) مالميسانيز، ص17-18، 31.

(17) المرجع السابق، ص 27-28.

المقربة هي العناصر غير التركية، خاصة العرب والكرد فينقل كوتلاي عن السلطان عبد الحميد قوله: «هناك من ينتقدني بأنني مخطئ في الاعتماد على هذا العدد الكبير من الكرد، خاصة أبناء بدرخان، في الإدارة في استنبول، ولكن أنا مقتنع بهذه السياسة»[18].

إن لقول السلطان هذا دلالة على أنه كان هناك تذمر من أفراد حاشيته تجاه الكرد المهيمنين على الإدارة، خاصة في الحكومة وفي «دائرة ما بين» و«دائرة الديوان» و«التشريفات» المهمة، وفي الحكومة المليئة بأبناء البابانيين والبدرخانيين. وإن العناصر الحاقدة والحاسدة كانت تبحث عن فرصة للنيل منهم وهي التي دفعت السلطان إلى معاملة البدرخانيين بهذه القسوة، وهذا ما يؤكده لازاريف بالقول: «إنهم أقنعوا السلطان بخطر الكرد عليه». وهذا ما دفع السلطان إلى التقليل من اعتماده على الكرد في الإدارة، وغلق عشيرت مكتبلريي (المدارس الخاصة بأبناء القبائل والشيوخ العرب والكرد في استنبول والمدن الكردية)، علماً أن خريجي هذه المدارس غالباً ما يعينون ضباطاً وإداريين في المنطقة[19].

تحول الاتحاد والترقي بعد عام 1908 شيئاً فشيئاً إلى منظمة طورانية (بان طورانزم) وبدأت النخبة الكردية تعمل في اتجاهين متوازيين؛ أولهما: تكوين منظمات كردية، وثانيهما: العمل ضمن المنظمات العثمانية المعارضة للاتحاد والترقي. وكان دورهم هنا أيضاً دوراً مهماً، وفي بعض الأحيان كانوا في قيادة

---

(18) lttihat Terakki Ve Kurtler, pp. 203-204.

(19) كيشه ى كورد، ص 189، أسست عشيرت مكتبلري بدعم من قبل السلطان عبدالحميد في سنة 1892 وذلك كوسيلة لخلق الكوادر الإدارية والسياسية بين أبناء القبائل العربية والكردية التي تستوعب سياسة الجامعة الإسلامية، وتعمل لها في الولايات. كانت فترة الدراسة فيها سبع سنوات، حيث يتعلم الطالب فيها بالإضافة إلى العلوم الشرعية العلوم الإدارية والعسكرية واللغات التركية العربية والفارسية والفرنسية، وقد كانت التجربة، استناداً إلى الباحث يوجين روغمان، ناجحة جداً في خلق الكوادر في الولايات ذات الولاء القوي للدولة العثمانية. انظر:

Eugene L. Rogman, «Asiret MektebI: Abdulhamid its school for Tribes (1892-1907,», International Journal of Middle East Studies 28 (1996) 107-183.

تلك المعارضة. وأهم هذه الرموز هنا هو مولانا زادة رفعت، والجنرال شريف باشا سعيد وزين العابدين فاني زادة الرواندوزي، وعبد الله جودت، ولطفي فكري. يعتقد الكاتب الكردي روحات، صاحب سيرة شريف باشا، أنّ «شريف باشا كان من أقوى معارضي ثالوث الاستبداد الاتحادي في تركيا في الفترة 1909 ـ 1918 وأشجعهم، لذلك تعرض شريف باشا عدة مرت لمحاولات الاغتيال التي دبرها له الاتحاديون. ولم يدخر شريف باشا جهداً من الناحية المعنوية والمالية لتعرية الحقيقة الاستبدادية للاتحاديين، لذلك كانت بمثابة شوكة في أعينهم. في عام 1909 يقدم شريف باشا استقالته من الاتحاد والترقي، ويورد الباحث عدة أسباب لهذه القطيعة:

1) يقال أنّ شريف باشا تعود إلى عدم ارتياحه من الاتحاديين لأنه كان يريد أن يكون سفيراً للحكومة الجديدة في باريس أو لندن، ولم يوافق الاتحاديون على ذلك.

2) ويقال أيضاً بأن أحمد رضا بيك، رئيس الاتحاديين، كان يشك بأمره ودبّر محاولة لقتله.

ولكن قراءة المذكرة التي كتبها شريف باشا، في شرح أسباب الاستقالة تبين وجود خلافات جوهرية سياسية بين تصوره للحكم وتصور الاتحاديين للمسألة، يكتب شريف باشا:

«يجب ابتعاد العسكر كلياً من السياسة والتدخل في الأمور الإدارية للدولة، وأن يعد مجلس (المبعوثان) المنتخب انتخاباً حراً المرجعية العليا في إدارة دفة الحكم، وليس قيادة الاتحاد والترقي؛ من الضروري الإقرار بالخصوصيات جميعها، والتنوع السائد في المجتمع العثماني وإعطاء الحقوق للجميع، وبما أن الجيش هو جيش كل الشعب، فيجب ألا يكون تحت سيطرة حزب واحد»[20].

(20) Rohat. Alakom Bir Kürt Diplomatinin Firtanali Yellari: General S erif Pasa (Stockholm: Apec 1995), pp. 44-45.

ويذكر لازاريف تأسيس لطفي فكري، عضو مجلس (المبعوثان) الكردي والمعارض للاتحاديين «حزب المجدد» وكان هذا الحزب لا دينياً، ويدعو إلى فصل الدين عن الدولة، وإلغاء السلطنة، وكان معظم أعضائه من النخبة الكردية في استنبول[21].

ومنذ خروجه من جمعية الاتحاد والترقي، يبدأ شريف باشا قيادة المعارضة العثمانية للاتحاديين حتى بدء الحرب العالمية الأولى، فيؤسس في عام 1909 في باريس فرقة الإصلاحات الأساسية العثمانية. ويلتف حول هذه الفرقة (الحزب) عدد كبير من منظري تركيا الفتاة من أمثال علي كمال، ومولانا زادة رفعت، وبيرتف توفيق، ورفيق نوزاد، وكمال عوني بيك، وبعد فترة وجيزة تتمكن الفرقة من تنظيم أنصارها في الداخل ويعرف هؤلاء باسم «الجمعية السرية»، وكان رضا نور، أحد قادة حركة الاستقلال والحركة الكمالية، عضواً سرياً في هذه الجمعية وكشف أمره، واعتقل في عام 1910.

وفي سنة عام 1911 انضمت فرقة الإصلاحات العثمانية إلى فرقة الائتلاف والحرية المعارضة في استنبول، ويظل شريف باشا الرئيس الفعلي في الخارج للحزب، وممول الأساسي مالياً. ويكون الحزب الجديد منبراً لدعاة الديمقراطية في تركيا، ومسانداً للحقوق القومية للشعوب العثمانية غير التركية. وكانت للشخصيات الكردية المعارضة للاتحاديين دور مهم، في الداخل، في تأسيس هذا الحزب. ويعدّ السيد عبد القادر النهري أحد مؤسسي فرقة الحرية. وكان شريف باشا يصدر جريدتها (مشروطيت) الناطقة باسمها[22]، وأخيراً أدّى العلامة سعيد الكردي (الذي عرف فيما بعد بالنورسي) دوراً مهماً في مقارعة الفكرة العنصرية عند الاتحاديين، قبل مجيئهم إلى الحكم وبعده. فطرح سعيد النورسي فكرة الجامعة الإسلامية لتكون إطاراً فكرياً للعثمانية وقال: إنّ ما يطرحه الاتحاديون من الفكر القومي العرقي لا تستند إلى أسس إسلامية، وتخالف قواعد العلم التي تثبت خرافة وجود العرق (الدم) الصافي. وكانت مقالاته تنشر

(21) لازاريف، مرجع سابق، ص226-227.

(22) ماليسانير، مرجع سابق، ص50؛ Kutlay, pp. 82-85.

في مجلة (بركان) التي كانت منبراً لمعارضي الاتحاديين[23].

إن الخطبة التي ألقاها ضياء كوك ألب في دياربكر ونقلتها مجلة (بيمان) التابعة للاتحاديين، هناك، تلخص العقلية التي كان الاتحاديون ينظرون بها إلى الحكم في كردستان:

«إن العسكرية واجب ديني مقدس، وهو عنوان للجهاد، ولن يستطيع أن يتفاداه أحد وإن الأعشار وضريبة الأغنام ضرائب شرعية. من الآن فصاعداً، سيكون هناك الصحف والمجلات بلغة الكرد ويدرسون في المدارس بلغتهم وتطبق القرارات والقوانين: القاتل يقتل والفار من العسكرية يحاسب، إن المشروطة ألغت لقب الشيوخ والآغا والعشيرة وإن عشيرتنا الآن جميعاً هي «العثمانية»[24].

الجمعيات والنوادي الكردية: كردستان الفتاة

أدركت شريحة من النخبة الكردية أن الطورانيين استخدموهم كرأس حربة للإطاحة بالسلطان عبد الحميد، على الرغم من أنّ حكم الأخير كان فيه نوع من الإدارة الذاتية للكرد، ولم تكن هناك حملات منظمة للقضاء على هويتهم القومية. وإن الاتحاديين بدأوا الحكم بالحديد والنار وسياسة الصهر القومي لهم، يقول الأستاذ محمد أمين زكي، الذي عاش في هذه الفترة، في مقدمة كتابه «خلاصة تاريخ كرد وكردستان: «لم أكن أعرف شيئاً عن منشأ القوم الذين أنتسب إليهم... لا في أثناء دراستي ولا فيما بعد ذلك. وما ذلك إلا لأن كلمة «العثماني» الشاملة للعناصر والشعوب الخاضعة للدولة العثمانية جميعها، كانت قد خدّرت نوعاً ما أعصاب كل واحد منا، نحن أبناء القوميات الأخرى،

---

(23) Kutlay, 140-143.

يقول عبد الرزاق بدرخان في مذكراته إنّه كان على اتصال دائم بشريف باشا ف باريس، وحضر عام 1911 مؤتمراً لحزب الائتلاف الحاكم في باريس، وبموافقة مسبقة من الحكومة الروسية، وبقي هناك ثلاثة أشهر. انظر: بيره وه رى، **عه بدوره زاق به درخان**، وخر كير ناماده كوردن جه ليل جه ليلى، ص30-31.

(24) مالميسانيز، مرجع سابق، ص34-38

ويؤكد هذا الرأي جميل قدري باشا، الذي عاش أيضاً في هذه الفترة، ويكتب في مذكراته: «إنّ سياسة التتريك التي بدأ بها الاتحاديون، أرغمت العناصر الإسلامية غير التركية في الدولة العثمانية على التفكير في ذاتها، واكتشاف الإجحاف والإضطهاد القومي بحقها، كالعرب والألبان والكرد، ودفعتهم كذلك نحو تأسيس منظماتهم القومية»[25].

يشير الكثير من الكتاب إلى جمعية «العزم القوي لإصلاح كردستان» باعتبارها أوّل جمعية كردية أسسها في القاهرة فكري الديار بكري. ولكننا لا نملك الكثير من المعلومات حول طبيعتها وأهدافها. وبعد انقلاب الاتحاديين في أيلول عام 1908 قامت النخبة الكردية في استنبول من أمثال أمين عالي بدرخان، وشريف باشا، والشيخ عبد القادر النهري بتأسيس جمعية التعاون والتقدم الكردية «كرد تعاون وترقي جمعيتي»، وتضمنت دستور الجمعية تأكيد «نشر المعارف وتطويرها»، ومجلتها، التي كانت تحمل نفس الاسم، واسعة الانتشار في كردستان. كما أسست في الفترة نفسها في استنبول جمعية ثقافية باسم «كرد نشري معارف جمعيتي»، وكانت هذه الجمعية تدير مدرسة في حي طاشنبرلي في استنبول لتعليم اللغة الكردية[26].

أسس الدرسيمليان ملا خضر، الدكتور نوري «كردستان محبلر جمعيتي» (جمعية أنصار كردستان)، وفي السنة نفسها تظهر جمعية الإرشاد في أرضروم. ويذكر كوتلي أيضاً اسم «فقراء برور جمعيتي» (جمعية الدفاع عن الفقراء) في دياربكر[27]. ويشير نائب القنصل البريطاني في دياربكر إلى جمعية باسم «آجيلر» (الجياع)، ويقول نائب القنصل إن هذه الجمعية التي أسسها أشراف دياربكر هي من المستائين من حكم الاتحاديين من أجل خلق بلبلة للحكم الاتحادي[28]. من المحتمل أن تكون منظمة أنصار الفقراء ومنظمة الجياع هي منظمة واحدة.

---

(25) قدري باشا، جميل. **في سبيل كردستان**، ترجمة: ر. علي، بيروت، 1987، ص25

(26) Kutlay, pp. 134-135.

(27) lttihat Terakki Ve Kürtler, p. 135.

(28) FO 195/2317 No. 9 March 9, 1909 British Vice Consul Diarbekir.

ويشير الأستاذ ملميسانيز إلى جمعية أخرى في استنبول باسم «كرد دوستلك» (جمعية الصداقة الكردية) وكان الناشط القومي الشاعر والأديب كمال فوزي بدليسي سكرتيراً عاماً لهذه الجمعية[29].

وأول عمل قام به النادي الكردي هو إرسال مذكرة إلى كامل باشا، الصدر الأعظم الجديد تطالب فيها بإجراء إصلاحات في كردستان على طراز الإصلاحات الموعودة للأرمن في اتفاقية برلين (1878)، واستطاع النادي الكردي أن يفتح فروعاً له في كل من بتليس وديار بكر والموصل. وكان نادي بتليس أقوى هذه الفروع. ففيما كان عدد أعضاء النادي الأرمني في بدليس 50 عضواً، وأعضاء نادي الاتحاد والترقي 90 عضواً، كان أعضاء النادي الكردي 680 عضواً[30]. ووصل أعضاء النادي الكردي هنا قبل غلقه الآلاف وفق تقرير القنصل الروسي في المدينة[31].

في منتصف عام 1909 أعلن رسمياً عن اتحاد النادي الكردي مع الاتحاد والترقي التركي. ولكن هذا الإعلان كان يخفي صراعاً مريراً، بدأ يظهر بين الاتحاديين والكرد فلم يكتف الاتحاديون بغلق النادي فقط، بل قاموا أيضاً بغلق المدرسة الكردية التي أصبحت بدورها منبراً للمثقفين الكرد في استنبول؛ وكانت هناك نيّة لفتح مدارس شبيهة بها في المدن الكردية، لتدريس العلوم الحديثة واللغة الكردية، كما ألغى الاتحاديون كلمة «كردستان» من التداول وصاغوا عبارة «الولايات الشرقية» للإشارة إلى المنطقة الكردية. هناك تفاصيل للخلاف الذي كان يدور بين النادي الكردي والاتحاديين، في تقرير خاص لنائب القنصل البريطاني في ديار بكر في عام 1909، يكتب نائب القنصل قائلاً:

«أقام النادي الكردي في الجامع الكبير حفلاً كبيراً، وذا مراسيم عديدة. حضر الحفل كل الدراويش في المدينة، فحال وصول الدراويش إلى المسجد أخذوا يؤدون قسم الولاء للسلطان عبد الحميد والشريعة. كما قدّم الوالي خطبة

---

(29) Bitlisli Kemal Favzi Istanbul, Firat Yayinlari, p. 15.

(30) Kutlay, pp. 178-179.

(31) لازاريف. **كيشه ى كورد**، ص233-234.

قصيرة، وعزفت الفرقة الموسيقية العسكرية قطعاً مختارة. ثم جرى التوقيع على وثيقة الولاء للسلطان والشريعة المحمدية، فوقعها 3000 شخص من الحضور. ولأجل إعطاء هذه الوثيقة الجدّية والمصداقية دعا النادي الكردي الآغوات والشيوخ في الولاية جميعهم، لهذا اللقاء، وكان عدد الحاضرين يتجاوز 10 آلاف شخص... إنّ لهذا الاجتماع مغزىً واضحاً وهو أن النادي الكردي أقوى بكثير من فرع الاتحاد والترقي في دياربكر، الذي بدأ يفقد الكثير من أتباعه هنا. وفق رأي دروغومان (مترجم ـ القنصل الرسمي)، فإن النمو الكبير للحركة الكردية مؤخراً يعود إلى عدم تحمس الكرد للنظام الجديد وإنّ سبب ذلك يعود إلى المرارة الكبيرة التي سببها لهم القانون المدني المطبّق هنا. ليس هناك أي شك في أن الترويج للشريعة يرضي أكثرية الجماهير الكردية الجاهلة»[32].

ويكتب لازاريف عن هذا اللقاء قائلاً: «واتفق أعضاء النادي بعد هذا الاجتماع على تنظيم مقاومة مسلحة، واقتناء السلاح في المدينة، وفي المناطق المجاورة، من أجل إعادة السلطان عبد الحميد»[33].

يقول دجرد سشيان، الذي كان يقوم مقام نائب القنصل البريطاني في دياربكر، عن الموضوع نفسه: «أصبح العداء والتناقض بين النادي الكردي ونادي الاتحاد والترقي مسألة مكشوفة، وكل طرف يصدر بياناً ضد الآخر»، علماً أن الاتحاديين كانوا يتهمون الكرد بالعديد من التهم. وأصدر النادي الكردي مؤخراً بياناً يدافع عن مصداقيته، ويقول إن عمله كجمعية مسألة أقرها الدستور الجديد في تركيا، وكما أن دفاعه عن المصالح الكردية مسألة أقرها الدستور أيضاً. وطلب النادي إلى النصارى في الولاية بالتوحّد مع الكرد في

---

(32) FO 195/2317 Enclosure in Mr. Heard 's Despatch of January 3rd 1909 (Beruit).

(33) لازاريف، كيشه ى كورد، ص، 233-234، يؤكد الباحث الكردي سيامند عثمان الجانب العسكري للمنظمات الكردية التي تأسست في هذه الفترة قائلاً: جرى تأسيس هذه المنظمات على أنماط شبه عسكرية وكان ذلك تقليداً لجمعية الاتحاد والترقي التركي التي أسست بدورها كتقليد لمنظمة كاربوناري الإيطالية السياسية المسلحة «(انظر:
Siyamend Othman, «Kurdish Nationalism: Instigators and Historical Influences», Armenian Review, Spring (1989), volume 42, Number 1/65, pp. 49.

الدفاع، وصدّ العدوان المتوقع من أتباع الاتحاديين[34]. بدأ الاتحاديون بغلق النوادي الكردية في نيسان عام 1909 بعد القضاء على حركة «أنصار محمد»، التي أرادت طرد الاتحاديين وإرجاع السلطة إلى عبد الحميد.

اتهم الاتحاديون النوادي الكردية بمساهمتهم في هذه الحركة[35]. لو أخذنا محتوى تقارير القناصل البريطانية مأخذ الجد، خاصة الوثيقة الواردة المارة الذكر، فليس من المستبعد أن يكون للنادي الكردي دور في الحركة لاسترجاع صلاحيات عبد الحميد الثاني كسلطان. فكتب السيد دكسون، نائب القنصل في وان، عن موقف الكرد تجاه الحركة الانقلابية الدستورية التي قادها الاتحاديون، قائلاً: «إن الكرد بصورة عامة لا يخفون مشاعرهم تجاه النظام الجديد، ومن الواضح جداً أنهم يريدون الشريعة، وليس مساواة والأخوة والحرية التي يطرحها الاتحاديون هنا، والنادي التابع للاتحاديين هنا ضعيف جداً»[36].

إن معظم أعضاء الاتحاد والترقي، في فرع دياربكر، كانوا من المأمورين الترك الجدد الذين عرفوا بالفساد والرشوة، وكانوا مكروهين عند أهل دياربكر؛ وكان ضياء كوك ألب، ابن توفيق أفندي (أحد وجهاء الكرد في المدينة) المعروف بقيّمه الإلحادية ودعوته إلى الطورانية، رئيساً لفرع الاتحاد والترقي[37].

إنّ وقفة سريعة مع محتوى الوثيقتين البريطانيتين المشار إليهما، فيما سبق، تبين لنا أن. . .فرع النادي الكردي في دياربكر كان يتبنى خطين متوازيين: خط الدفاع عن المصالح الكردية، والوقوف بوجه الطورانية، وخط الدفاع عن الشريعة والسلطان عبد الحميد. وتتحدث التقارير البريطانية عن وجود تصور مماثل بين الجماهير الكردية في مدن بتليس، ووان، وسعرت،

---

(34) F. O 195/2317 Enclosure in Mr. Heard 's Dispatch of January 3rd 1909, (Beruit).

(35) لازاريف، ص227.

(36) F. O 195/2317 No. 12 Diarbekir April 7, 1909 Enclosure No. 3 (General Notes Between Van and Mosul), B. Dickson.

(37) Bitlisli Kemal Favzi Istanbul, 1992, pp. 69-70.

وجزيرة بهدينان ومنطقتها، والسليمانية، وخوي وماكو وسالماس وموكريان. وكان علماء الدين وشيوخ الطرق الصوفية هم الذين يهيمنون على هذه الحركة الواسعة الانتشار، ويذكر مستر بير ترام دكسون الذي زار المنطقة الكردية ولايتي الموصل ووان؛ «أن الكرد يجمعون على ضرورة تطبيق الشريعة، ويعدون النظام الجديد ورموزه ملاحدة»؛ ويقود هذه الحركة في بتليس الملا سليم، ورشيد آغا سليفاني، وعبد الرحمن شرناخلي، والشيخ نوري يريفكاني، الشيخ عبد السلام البارزاني، والشيخ سعيد الحفيد[38].

■ ■ ■

FO 195/2317

13 ـ حزيران ـ 1909، وان

السيد جيرارد لوثر سعادة سفير حكومة بريطانيا العظمى

لي الشرف في أن ألحق هنا لسعادتكم بعض الملاحظات، حول مسائل مهمة، لفتت نظري في أثناء رحلتي من وان إلى الموصل، والسليمانية، والمناطق الواقعة على الحدود الإيرانية ـ التركية. كانت السفرة طويلة نوعاً ما، وفي الوقت الذي تشهد المنطقة تغييرات كثيرة وسريعة، أتوقع أن تكون بعض الأحداث الواردة في تقريري هذا، قد فقدت قيمتها نتيجة الأحداث المتلاحقة.

من الصعب جداً أن أعطي لكم تفاصيل دقيقة عن سفرة طويلة وسريعة، إذ التقيت بأناس من مختلف الشرائح، لكن الحقيقة الجلية التي ألفت إليها هنا أن ذلك الإجماع بين الكرد من أهالي التلال العالية، والكرد الساكنين في المناطق السهلية المنخفضة، وبين الرحل والرعايا والعرب وأهل المدن، على أنهم غير راضيين عن حكم الاتحاد والترقي، وإن قسماً منهم صرحوا علناً بأنهم يريدون تطبيق الشريعة، ولا يريدون أن يؤمنوا بشعار المساواة والأخوة الذي يطرحه النظام الجديد. وليس هناك في ولاية الموصل قضية تسمى «مسألة النصارى»، فإن العدد المحدود من الكلدان الموجودين في المناطق الحدودية بين الموصل وإيران هم أصلاً من نصارى ولاية وان الذين انتقلوا إلى المنطقة مؤخراً، ولا يهمهم شيء غير الاهتمام بمصالحهم التجارية، والتعامل في القروض ذات الفائدة، وأنهم سعداء بوضعهم الحالي.

(38) FO 195/2317 No. 12 Diarbekir April 7, 1909 Enclosure No. 3 (General Notes Between Van and Mosul), B. Dickson.

باختصار إن كردستان غير مهيأة للثورة الدستورية والسبب يكمن في الحكومة نفسها، إن إدارة الحكم في كردستان ليست صعبة، بشرط أن يوجد هناك موظفون أكفاء ونزهاء، ومخلصون، ولكن مع الآسف لا الإخلاص ولا النزاهة متوافرة بين المسؤولين والموظفين هنا، لو جرى وضع أناس من ذوي الخبرة والكفاءة والإخلاص محل الموظفين غير الأكفاء والفاسدين، وجرى وضع إدارة موحدة وصارمة في جميع المنطقة الكردية؛ لأصبح بالإمكان وضع حد لعبث قطاع الطرق والشيوخ، ولأمكن إدارة المنطقة بالطريقة المرضية.

إن الإدارة الصارمة بحاجة إلى قوة عسكرية مجندة، من خارج كردستان، ومستعدة لفرض إرادة الدولة على المنطقة، بدون تردد، وإذا توافرت هذه الشروط لأمكن تحويل المنطقة من أرض جرداء إلى جنة خضراء، ذات مردود كبير ودائم، والتي يمكن أن تنتشر فيها القيم الليبرالية. إنّ تحقيق هذا الهدف قد يحتاج إلى بناء جيل جديد، يوجد في الظروف الحالية الكثير من الأطفال، في المنطقة، بلا تعليم يجب أن يرسل هؤلاء إلى أماكن خاصة من أجل تعليمهم، أو إلى الأماكن الإصلاحية لإعدادهم إعداداً جيداً. إن وجود هذا العدد الضخم من الشباب، غير المتعلمين، ليس ذنب هؤلاء الشباب، بل المسؤولية تقع على عاتق المسؤولين في الجهاز التربوي.

إن الطريقة المتبعة في محاسبة الموظفين المخطئين في الدولة التركية، بنقلهم إلى كردستان وإعطائهم مسؤوليات في ولاية وان تشكّل عاملاً سلبياً في الإدارة في الولاية. فبدلاً من أن تقوم الحكومة التركية بإرسال وحدات عسكرية حكومية من القوات الموجودة هنا إلى احتلال أراض إيرانية في سالماس وخوي، للترويج للدستور هناك، من الأفضل أن تكلّف هذه القوات بإصلاح الأمور في داخل الولاية نفسها.

إنّ احتلال الروس لتبريز قد يكون السبب وراء الاندفاع الشديد للترك في احتلال خوي وسالماس داخل الأراضي الإيرانية، إنّ ما ألمسه من تصرفات للجنود الترك، في المدينتين المذكورتين، يدفعني إلى الاعتقاد بأنّه ليس هناك من بديل للمواجهات الحتمية بين القوات التركية والإيرانية في المناطق الحدودية.

أكون سعيداً جداً، لو قام سعادتكم بإرسال هذا التقرير إلى دائرة الاستخبارات في وزارة الحربية. وسأقوم لاحقاً بإرسال الخرائط التي أعددتها في أثناء هذه الرحلة.

المخلص لكم

نائب القنصل برترام دكسون

■ ■ ■

ملحق في تقرير السيد هيرد، 3 كانون الثاني 1909.

أقام النادي الكردي في الجامع الكبير حفلاً كبيراً، ذا مراسيم عديدة، حضر الحفل كل الدراويش في المدينة، وحال وصول الدارويش إلى المسجد، وأخذوا يؤدون قسم الولاء للسلطان عبد الحميد والشريعة، كما قدم الوالي خطبة قصيرة، وعزفت الفرقة الموسيقية العسكرية قطعاً مختارة. ومن ثم جرى التوقيع على وثيقة الولاء للسلطان والشريعة المحمدية؛ فوقّعها 3000 شخص من الحضور، ولأجل إعطاء هذه الوثيقة الجدّية والمصداقية دعا النادي الكردي جميع الأغوات والشيوخ في الولاية لهذا اللقاء، وكان عدد الحاضرين يتجاوز 10 آلاف شخص. . .

إنّ لهذا الاجتماع مغزى واضح وهو أن النادي الكردي أقوى بكثير من فرع الاتحاد والترقي في دياربكر الذي بدأ يفقد الكثير من أتباعه هنا، وفي الخامس من هذا الشهر غادر حاجي مقصود بيك دياربكر متوجهاً إلى مكة، ووفق المعلومات الموجودة عند روجسيدتشيان، هناك مؤتمر يعقد هناك لنقباء الأشراف في الإمبراطورية العثمانية لمناقشة الأوضاع الجديدة في الدولة العثمانية، ووفق رأي روجسيدتشيان دروغومان (مترجم - القنصل الرسمي) أنّ النمو الكبير للحركة الكردية مؤخراً يعود إلى عدم تحمس الكرد للنظام الجديد وإنّ سبب ذلك يعود إلى المرارة الكبيرة التي سببها لهم القانون المدني المطبق هنا، ليس هناك أي شك في أن الترويج للشريعة يرضي أكثرية الجماهير الكردية الجاهلة.

يقول أعضاء النادي الكردي هنا: إن توجيهات الفرع الرئيسي في القيادة في استنبول لهم كانت بإقامة علاقات إيجابية مع النصارى، ولكن التوجه الإسلامي المحافظ للنادي لا يساعد على إقامة علاقات من هذا النوع.

لم يجر بعد استدعاء الدفتردار من ويرانشهر الذي لم يقم حتى الآن، بتوزيع الحبوب والمواد الغذائية للمتضررين جوعاً هنا، وقد قام مترجم القنصل بلفت نظر الوالي إلى هذه المسألة، ووعد الأخير بإرسال الأوامر الصارمة للدفتردار، بتوزيع تلك الإعانات للمحتاجين، فقبل أن أغادر طمأنني الوالي بأن المعلومات التي أرسلت إلى الدفتردار واضحة وصريحة وطلب إليّ أن أعلمكم بذلك. وكما أشتكى سعادة الوالي، وبقوة، من تصرفات هذا المسؤول الحكومي الفاقد لكل القيم، وعبّر سعادة الوالي عن أسفه لعدم قدرته على إحالته إلى محكمة، رغم وجود الأدلة ضده، لأن السلطة المركزية في استنبول هي التي عيّنت الدفتردار هنا. وهناك احتمال أن يقوم الدفتردار بإعاقة توزيع الحبوب والإعانات، وبما أنّ موسم نثر بذور الحنطة قد مضى، فيعني ذلك بقاء معظم الأراضي الزراعية في ويرانشهر غير مزروعة هذا العام، وهذا مما يعقد ويضاعف مهمة لجان الإغاثة والإعانات في السنة القادمة. هذا، لو فرضنا فعلاً قيام الحكومة بتوزيع الإعانات،

علماً أن قسماً من الثروة الحيوانية ستموت في الشتاء، وسيتعرض قسم آخر للسلب والنهب.

كما ألحق السيد روجسيدتشيان، نسخة من التقرير الموجه من وزير الحربية إلى الفريق (مشير) نائب القائد العسكري في الولاية، وإلى نائب الوالي المؤرخ في 12/ كانون الثاني/ 1908 والتي وعدت فيها الحكومة بإعطاء ألف ليرة عثمانية لكل من يستطيع إلقاء القبض على إبراهيم باشا الملي، كما نصّت البرقية المذكورة على إعلان العفو العام لأنصار إبراهيم باشا الذين يقومون بتسليم أنفسهم، وأسلحتهم، للحكومة. ولكن لا يبدو هناك فرق واضح بين القبائل المساندة للتمرد والقبائل غير المساندة له. وفي الحقيقة عانت القبائل غير المساندة للتمرد الكثير، لأنها لم تكن تملك السلاح للدفاع عن نفسها، وعرض السيد روجسيدتشيان، نسخة من التقرير الذي ادّعى بأنه لم يره، رغم أنه سمع عن التقرير من قبل، وعلّق قائلاً: «إنّ هناك عدة وثائق من هذا القبيل التي لم استطع حتى الآن رؤيتها ومن الممكن أنها سرقت أو ضاعت».

وضع عبد الكريم بيك، رئيس عشيرة ميران ورئيس فصيلة القوة الحميدية في تلك العشيرة رهن الاعتقال، وهو موجود حالياً في الثكنة العسكرية، وبما أن لعبد الكريم الكثير من الأعداء والقليل من الأصدقاء، فإنه من المتوقع أن يلقي أشد العقوبات جزاء لجرائمه الكثيرة.

المخلص دبليو. ب. هيرد

■ ■ ■

مميزات حكم الاتحاديين في كردستان

قام الاتحاديون بإلغاء السياسة المرنة التي كان يتبعها السلطان عبد الحميد مع الكرد، فقاموا مثلاً بإلغاء الألوية الحميدية الكردية وفي أيام السلطان عبد الحميد عيّن الجنرال زكي باشا المقرب من السلطان وسيطاً بين الكرد والحكومة. وكان زكي باشا، حسب رأي القناصل البريطانية في كردستان، يحظى بثقة الكرد لأنه كان دوماً يدافع عن مصالحهم ويقف بوجه الأجهزة الإدارية الفاسدة التي تحاول استغلال الكرد[39].

(39) F. O 195/2317 Enclosure No. 3, 13June 1909, No: 21. From British Vice Consul, Van 15 December 1909 J. Morgan.

ويحول زكي باشا دون قيام الأرمن والآثوريين، وبدعم القناصل الأوروبية لفرض هيمنتهم على المنطقة. مع مجيء الاتحاديين إلى الحكم بدأ الأرمن، وبدعم الحكومات البريطانية والروسية والفرنسية بالمطالبة بالإصلاحات الإدارية في شرق الأناضول. وكان ذلك يعني إعداد قوائم كبيرة عن أسماء المئات من رؤساء الكرد، بكونهم مجرمي حرب ضدّ الأرمن، وإعطاء المئات من القرى الكردية وحقولها الزراعية للأرمن، بحجة كونها أراضي كانت تابعة لهم[40]. وأخيراً إعطاء قدر من السلطة الإدارية، ونسبة في التمثيل النيابي، في المنطقة الكردية، وبما لا يتناسب مع حجمهم السكاني، بحجة تصحيح الغبن الذي وقع عليهم، وبضغط من الحكومة البريطانية بدأت الأجهزة الإدارية والاتحادية بتطبيق قسم من المطالب الأرمنية، وساد في كردستان نظام الحديد والنار، حيث اقتيد العشرات من رؤساء الكرد للمحاكمات الصورية وصودرت أموالهم. كما سمحت للعصابات الأرمنية (الفدائيين الأرمن المدربين في روسيا) بإرهاب الكرد وتصفية الحسابات. وفي تقرير للقنصل البريطاني، في وان، هناك معلومات دقيقة عن كيفية قيام لجنة الاتحاد والترقي بتدبير فوز فراميان بابازيان، رئيس أحد العصابات الأرمنية في الولاية، لمجلس (المبعوثان) على حساب المرشح الكردي[41].

وفرضت الحكومة زيادات غير معقولة في الضرائب، على المحاصيل الزراعية والمواشي، في الولايات الكردية، فبدأت الحكومة تطبق حرفياً قانون ضريبة الأراضي الذي أصدره مدحت باشا في عام 1858 في الدولة العثمانية، علماً أن القانون المذكور سبق أن طبق في الولايات العثمانية الأوروبية بنجاح، ولم يكن صالحاً للولايات الآسيوية وكردستان بالتحديد. ومن النتائج السيئة للقانون المذكور هو تدمير نسيج العلاقات الاجتماعية القبلية التقليدية، وتحوّل القرويين من أفراد متساويين في الأمس داخل القبيلة، إلى عبيد وأجراء لرئيس القبيلة الذي تحول، بدوره، من رئيس عشيرة إلى مالك مستغل، أو إقطاعي

(40) Kutlay, p. 159.

(41) F. O 195/2317 No 4 Enclosure No. 2. Despatch, March 13. 1909 British Vice Consulate Van.

مستبد، وما زاد الأمر سوءاً هو أن الحكومة أصبحت في أيام الاتحاديين قوية إلى درجة تستطيع جمع الضرائب الحكومية، ولكنها لم تكن قوية إلى الحد الذي يمنع الإقطاعي من فرض ضرائبه أيضاً. وهكذا أصبح القرويون يدفعون ضريبتين في آن واحد، وسبب ذلك إحياء ممارسة خاطئة ومدمرة سادت في العصر العباسي الأخير في نظام الضرائب، وهو اللجوء و الالتزام. أما مفهوم اللجوء فهو أن يضطر الفلاح لأجل تفادي دفع الضرائب إما إلى ترك قريته مهجوراً، وتسجيل أرضه باسم أحد الإقطاعيين أو أحد المتنفذين، حيث يعمل عنده كأجير، ويساعد الإقطاعي الفلاح بإعطائه الأمان، وعدم دفع الضريبة. ونتج عن ذلك تركيز أكبر لملكية الأراضي في يد الطبقة الإقطاعية. وفرض الاتحاديون أيضاً زيادات على نسبة الضرائب المفروضة على المحاصيل الزراعية والمواشي، فازدادت النسبة حتى تجاوزت العشر في أراضي الملك، وتجاوزت الثلث في أراضي الخراجية (ملك الدولة) المسجلة باسم الفلاحين، وفق قانون الطابو، ففي ولاية دياربكر والموصل مثلاً، رفعت الحكومة الاتحادية نسبة ضرائب الكودة (ضريبة على كل رأس حيوان) إلى خمسة بياستر (عملة عثمانية أقل من الليرة)، وكان ذلك نسبة قياسية، وهذا ما أجبرهم على بيع الحيوانات، وترك الحقول الزراعية. ولم تقف الحكومة عند هذا الحد، بل حاولت قسرياً جمع إتاوات إضافية منهم بحجة أن الإدارة الحميدية لم تستطع أن تجمع قدراً كافياً من الضرائب، أو أن هناك ضرائب مستحقة عليهم، فيجب دفعها فوراً.

أما الالتزام، فهو ممارسة كانت الحكومة تقوم بموجبها بتأجير ضرائب منطقة جغرافية محددة إلى شخص قادر على جمعه من القرويين، يسمى «الملتزم»، ويكون هذا التأجير لفترة محددة، ويقوم الملتزم بفرض أقصى ما يمكن فرضه من الضرائب الثقيلة على الفلاحين من سكان المنطقة، ليدفع حصة الحكومة، ويكون ما تبقى من الأموال له. كان ذلك وسيلة للإثراء السريع، وعصر الفلاحين عصراً[42].

(42) F. O 195/2317, No. 12, April 7, 1909 British Vice Consul; Salih Haider «land Problems of Iraq». Doctoral Dissertation; London University, 1942, pp. 288-291.

وكانت هذه السياسة تعتمد على التخمين المسبق أحياناً، وبصورة اعتباطية، عن المحصول للناتج الزراعي، وكان في كثير من الأحيان تخميناً غير موضوعي، ومبالغاً فيه، وقبل انتهاء الحصاد يحضر المستجير (الملتزم) ومعه مجموعة من الضبطية (الشرطة) ويطالب بالضريبة كما هو مخمن قبل فترة، وإذا رفض الفلاح إعطاءهم ما يريدون فسوف يعذب ويضرب وتصادر أمواله[43].

وكمحاولة من النظام لفرض التتريك والعلمانية على المنطقة الكردية جرى تعيين موظفين أتراك في الدوائر الحكومية والإدارية والشرطة العسكرية (جندرمة)، والضبطية السيئة الصيت. أما بالنسبة للضبطية، فكانوا يتطفلون على المزارعين، ويتصرفون مع الناس كما تتصرف الحيوانات المفترسة مع فريستها، وفي السنين الأخيرة من حكم الاتحاديين كانت رواتبهم قليلة، وأحياناً لم تدفع لهم لعدة أشهر، ولم يكن حال الموظفين أحسن من الجندرمة والضبطية. أما الموظفون الكبار كالوالي والدفتردار (مسؤول الخزينة في الولاية) ومدير الطابو ومدير المال وطابور آغا صي (مدير الشرطة)، فمعظمهم كانوا غير أكفاء وفاسدين، وكان يسود بينهم (البقشيش)، الرشوة، وحازوا على تلك المناصب إما لكونهم من أنصار الاتحاد والترقي، أو حصلوا عليها نتيجة الشراء، في المزايدات العلنية لبيع المناصب الحكومية، المعروفة بنظام الالتزام الإداري. ويقوم الموظف وفق هذه الممارسة بشرائه المنصب بمبلغ من المال، غالباً ما يقرضه إياه أحد التجار في استنبول. وفي أثناء فترة تعيينه في الوظيفة، (وغالباً ما تكون محددة بسنة أو سنوات قليلة) يقوم بفرض أقصى ما يستطيع فرضه من الضرائب على أهل الحرف والفلاحين والتجار، حتى يستطيع دفع جزء منها للحكومة، وجزء للتاجر الذي أقرضه المال لشراء المنصب، ويضع قسماً آخر في جيبه للإثراء السريع، لأنه ليس هناك ضمان بأنه يستطيع أن يبقى في منصبه لفترة طويلة[44].

---

(43) Noel, p. 10.

(44) Martin Van Bruinessen. Agha, Shaikh, and Stat; On the Social and Plitical Organization of Kurdistan (Utrech: 1978), p. 211; Bell, pp54-57.

وانظر: دملوجي، صديق. **إمارة بهدينان**، الموصل: مطبعة الموصل/ 1988، ص68-69، مظهر، كمال. **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، مرجع سابق، ص 83-86.

إن هذه السياسة الإدارية المجحفة أثقلت كاهل الفلاحين الذين كانوا في كثير من الأحيان يعذّبون، مما دفعهم إلى ترك حقولهم وانتشار الخراب والجوع بينهم، وساءت حالتهم الاقتصادية، وكما ولّدت الفوضى الإدارية الجوع وفقدان الأمان والاستقرار في عموم المنطقة؛ وأثار ذلك موجة من الاستياء. فأصبح نتيجة ذلك شيوخ الطريقة كقادة. وأصبح منهج الإسلام الصوفي المبسط كعقيدة ملاذاً وحيداً لعامة الناس، في هذه الظروف القاهرة السائدة في كردستان، ومن الطبيعي والحتمي أن يكون هناك الحنين للعهد الحميدي، وليس من المستغرب إذاً أن يلتف الكرد حول الانتفاضات المعادية للاتحاديين التي قادها الشيخ سعيد الحفيد، وإبراهيم باشا الملي، والملا سليم الخيزاني، والشيخ عبد السلام البارزاني. وكان الجامع بين هذه الحركات، والتي سنتطرق إليها بالتفصيل أدناه، هو: الدعوة إلى قدر من اللامركزية في حكم كردستان، وإلى تحكيم الشريعة، وإعادة حكم السلطان عبد الحميد، بدلاً من الحكم الاتحادي، وإلى تحكيم الشريعة بدلاً من القوانين المدنية التي لم تلائم الواقع الكردستاني المسلم، والتمرد على الواقع الصعب الذي أفرزته السياسة الاقتصادية والإدارية الخاطئة والفاسدة المتبعة في كردستان، باختصار ولدت هذه الممارسات الخاطئة الأرضية لظهور كوردايه تي كإطار ذات محتوى إسلامي.

ولكن النخبة الكردية بصورة عامة في خارج كردستان وبعض الأفراد في داخل المدن الكردية كان لها تصور آخر للإصلاح. وامتاز هذا التصور بكونه لا دينياً، وليبرالياً، ومتأثراً، مثل خصمها التركي داخل الاتحاد والترقي، بالفكر الغربي حتى الثمالة.

ففي عام 1910 قام الطلبة الكرد في استنبول بتشكيل منظمة هيفي (هيوا) القومية، وأصدرت أولاً مجلة (روزي كرد)، ومن ثم (هه تاوى كرد)، وأصبحت المجلة والمنظمة ملتقى الكرد من مختلف المهن والأعمار، وكان أبرز الأعضاء في المنظمة، خليل خيالي وجميل قدري باشا وممدوح سالم وعبد الله جودت. تكتب المجلة (روزى كرد) في افتتاحيتها: «لا بد من الاعتراف بأن الكرد مقطوعون منذ زمن عن الحضارة، وأنهم حتى الآن، بعيدون عن العلم والثقافة، ومحرمون من العلم والمعرفة، وإنّ المجلة ستعمل

على نشر الفكر والحضارة الأوروبيين، وتعمل من أجل بعث التراث القومي»[45]. ويكتب خليل خيالي في مقال آخر ما يلي: «فالشعب الكردي منذ عهود ما قبل الإسلام كان يملك أدباً غنياً ولكن بعد دخوله في الإسلام، وبالأخص في فترة حكم السلاطين العثمانيين ونتيجة التعلق الشديد بمبادئ الإسلام والانقياد وراء الخلافة، نسي هذا الشعب الكثير من ذاتيته». وفي مقال آخر في المجلة نفسها يدعو عبد الله جودت إلى كتابة اللغة الكردية بالألف باء اللاتينية، لأن أصوات الحروف في اللغة العربية - بزعمه - غير ملائمة، ولكن يرد عليه إسماعيل حقي بابان زاده في العدد الثالث قائلاً إن الدعوة إلى تغيير الألف باء الكردية إلى حروف إفرنجية (لاتينية) في كتابة اللغة الكردية، غير ضرورية أساساً، لأن الحروف العربية، بعد أن أحدثت تغييرات بسيطة في وضع الحركات والعلامات عليها، يمكن أن تخدم الكرد كما خدمت الفارسية، إنّ تغيير الحروف العربية سيؤدي إلى قطع الكرد عن الحضارة الإسلامية[46]. التي هي ملك الجميع، ولا يمكن قبول هذه «الجناية» الجريمة ضد الشرع.

وفي مقال آخر بعنوان «زمن أجدادنا وزماننا وزمانك أنت» يدعو الكاتب فيه صراحة إلى التخلي عن الإسلام، لأنه - حسب رأيه - أدّى إلى تقسيم الكرد، «عندما ظهر المسيح عليه السلام فإن الكرد والمسيحيين كانوا شعباً واحداً، ولكن بعد أن ظهر دين محمد صلى الله عليه وسلم في الدولة الآشورية اعتنقه بعض الآشوريين وذهبوا إلى الجبال، وتشكلت لغتهم وسموا (بالكورمانجيين) أمّا الذين بقوا في السهول فسموا المسيحيين[47].

وفي عام 1912 انقطعت مجلة (روزى كرد) واستمرت تحت اسم آخر (هه تاوى كرد) وكانت محتوياتها تدور حول المواضيع نفسها التي كانت تنشر في (روزى كرد).

كان عبد الرزاق بدرخان قد درس الأدب الفرنسي، وانبهر بأفكار الثورة

---

(45) **روزى كردستان**، عدد 6، 1 حزيران 1329 (1913).

(46) **روزى كردستان**، عدد 3، 1 أغسطس (آب) 1329 (1913م)

(47) جليلي، جليل. **نهضة الكرد الثقافية**، مرجع سابق، ص110-124.

الفرنسية والإصلاحات التي تمت في القرن التاسع عشر في روسيا، والتي أدت إلى الثورة في عام 1905، وكان يعتقد أنّ بإمكان الكرد أخذ هذه الإصلاحات وتطبيقها على الواقع الكردستاني، لذلك قام في عام 1913 بتأسيس جمعية كردية باسم «جهانداني» في مدينة خوي، وصرح أن من أهدف جمعيته إرسال الشباب الكردي إلى روسيا للتعلم، ولنشر اللغة الكردية بالحروف اللاتينية «ليتسنى للكرد الاطلاع على الثقافة الروسية الطليعية»، وانضم المنصّر والمستشرق الفرنسي المعروف في المنطقة مسيو كاريت إلى المدرسة التي أسسها عبد الرزاق. وكان على التلاميذ في هذه المدرسة أن يتعلموا الأبجدية السريالية الروسية، ويرتدوا الزي الإفرنجي[48].

وفي البداية ساعده سمكو مساعدة مالية ومعنوية، وكما ساعده علماء الكرد بجمع تبرعات الزكاة من الكرد، وتخصيصها لشؤون الجمعية والمدرسة، مع العلم أنّ عبد الرزاق بدرخان، في هذه الفترة، كان يعمل مع السلطات الروسية التي سبقت أن احتلت آذربيجان وكردستان منذ قيام الثورة الدستورية في إيران (1907)، على أمل تأسيس حكومة كردية تحت إشراف الروس، كان عبد الرزاق يعرف جيداً أن الروس يطمحون إلى ضم آذربيجان وكردستان، فأوصاهم بأن خير وسيلة لتحقيق ذلك هي من خلال التغريب، وفرض الثقافة الروسية عليهم، لذلك دعم الروس جهوده مالياً، وطلبوا من القبائل الكردية الموالية لهم التعاون معه. وكان عبد الرزاق ينوي فتح مدارس أخرى، على طراز مدرسة خوي، على طول حدود الدولة العثمانية مع إيران وروسيا، ولكن علماء الكرد المسلمين أعدّوا ذلك خطوة نحو التنصير، ونشر الأفكار اللادينية في المنطقة، فثاروا عليه، واضطر عبد الرزاق إلى مغادرة المنطقة[49].

ويقول الأستاذ محمد رسول هاوار، صاحب سيرة سمكو: إن إغلاق المدرسة في خوي يعود إلى وجود خلاف بين سمكو وعبد الرزاق حيث كان

(48) المرجع السابق، 142-145.

(49) م. س. لازاريف، **كيشه ى كورد**، ترجمة، د. كاوس قه فتان، بغداد: مطبعة الجاحظ 1998، ص530-531.

الأخير يريد أن يصرف أموال الجمعية التي جمعت أساساً للمدرسة من أموال الزكاة لشراء الأسلحة، لمحاربة الدولة العثمانية، واعترض سمكو على ذلك قائلاً إن أموال الزكاة أمانة، ويجب أن تصرف للمدرسة فقط[50]. ويبدو أنه كان هناك حتى الآن بعض الخلاف بين سمكو وعبد الرزاق حول طبيعة العلاقة مع الروس.

إنّ نظرة سريعة على أهم محتويات مجلتي (روزى كرد) و (هه تاوى كرد) اللتين ذكرناهما سالفاً، والتي كان يكتب فيهما رواد الفكر القومي الكردي، توضح لنا عدة حقائق؛

أولاً: إن الفكر القومي الكردي ينظر إلى الأوروبيين والحضارة الأوروبية كالمثل الذي يجب أن يقتدي به، القوميون والكرد كغيرهم من القوميين من أبناء الشعوب التي استعمرها الغرب، ينظرون إلى ذاتهم نظرة دونية، لذلك فهم يصفون أنفسهم بالمتخلفين ويصفون أسيادهم الأوروبيين بالمتحضرين. وهذه النظرة فيها إلغاء قسري لكل ما قدمه الشعراء والكتاب الكرد من المساهمة في الحضارة الإسلامية بصورة عامة، والتاريخ والتراث الكردي بصورة خاصة.

ثانياً: أسوة بالفكر القومي العربي والتركي، نرى في الفكر القومي الكردي حنيناً بل تلهفاً إلى إحياء كل شيء جاهلي، وتفضيله على كل شيء إسلامي، وإنّ ادّعاء بعضهم بأن ألف باء العربية غير ملائمة لكتابة اللغة الكردية هي موضع خلاف ونقاش، حتى بين المختصين اللغويين من التيار العلماني، علماً أن الحجة نفسها وردت على لسان المستشرقين اليهود والقوميين الترك، ومن قبل على لسان بعض المستشرقين والكتاب اللادينيين الذين كانوا حول مصطفى كمال، ورضا شاه، وكذلك من قبل على لسان دعاة اللادينية في الدول الإسلامية الإفريقية كالصومال مثلاً، وملك آمان الله الأفغاني الموالي للإنكليز. فالمسألة سياسية وحضارية تهدف إلى تجهيل الشعوب المسلمة بإهمالها تاريخها وحضارتها وشخصيتها، حتى تصبح دمى وهياكل فاقدة للوعي والتاريخ والهوية، ليسهل تغييرها وانقيادها، ولتتحول إلى تابع ذليل للغرب.

---

(50) حمه رسول هاوار. **سمكو ئيسماعيل ناغاي شوكاك**، استوكهولم: ابيك 1995، ص168

الحركات الكردية ضد الاتحاديين

شهدت كردستان في الفترة 1909 ـ 1914، أشد المواجهات الدموية بين الكرد والاتحاديين، ولكن لا يمكن فهم أسباب حدوث هذه الحركات وفشلها في تحقيق أهدافها إلا إذا وضعناها في إطار العلاقات العثمانية ـ الإيرانية، والصراع الروسي ـ البريطاني ـ الألماني، حول الهيمنة والنفوذ داخل الدولة العثمانية وإيران. والحقيقة فإن موقع كردستان الجغرافي مكنّها من التأثير والتأثر إلى درجة غير قليلة في هذه الصراعات، وإن كتاب لازاريف «المسألة الكردية» يغطي هذا الموضوع تغطية جيدة، ولكن لا بأس أن نذكّر القارئ، بإيجاز، ببعض معالم هذه التفاعلات الدولية.

كان النظام العالمي في القرن التاسع عشر، وإلى بداية الحرب الكونية الأولى، نظاماً مبنياً على توازن القوى في أوروبا بين القوى الأوروبية الكبرى. وكان للإمبراطورية البريطانية دور مركزي في حفظ هذا النظام، والحيلولة دون ظهور قوة عالمية، تنفرد بالعالم. ومنذ القرن التاسع عشر أرادت الإمبراطورية الروسية التوسع على حساب الدولة العثمانية أولاً في البلقان، ومن ثم إلى أناضوليا، وكما كان للروس رغبة عارمة في الوصول إلى مياه الخليج الفارسي، وكان ذلك يقتضي احتلال إيران وأرمينيا وكردستان، وعدّت بريطانيا هذه السياسة التوسعية الروسية تهديدا لإمبراطورية الهند البريطانية.

وكما كانت بريطانيا تعدّ التوسع والهيمنة الروسية في إيران والدولة العثمانية إخلالاً بتوازن القوى في أوروبا. وفي بداية القرن العشرين ظهرت ألمانيا قوة منافسة للروس والإنكليز في المسرح الأوروبي، وفي الشرق الأوسط، وهذا ما سبب وصول بريطانيا وروسيا إلى التحالف الثنائي في عام 1905، وحسمت هذا التحالف الكثير من القضايا الدولية، وحددت مناطق النفوذ داخل إيران، كما اتفق الطرفان على على عدم الإخلال بوحدة الأراضي العثمانية، وفي عام 1909 انضمت فرنسا إلى التحالف الثنائي. ومنذ ذلك الحين دأبت القوى الأوروبية الثلاث المذكورة على التعاون في تقسيم النفوذ داخل الدولة العثمانية، وتجنب الصراعات، أدرك السلطان عبد الحميد أن الروس

والإنكليز يخططون للتقسيم المنظم، وذي مراحل للممتلكات العثمانية، فبريطانيا كانت تحتل مصر وقبرص، وروسيا تشجع الانفصالية في الممتلكات العثمانية في أوروبا الشرقية، وفرنسا تحتل أجزاء من شمال أفريقيا، لذلك حاول السلطان إدخال ألمانيا غير الطامعة في الأراضي العثمانية منافساً للنفوذ داخل الدولة العثمانية. وتمخضت جهود عبد الحميد بتوقيع العديد من الاتفاقيات بين الدولة العثمانية وألمانيا وكان امتياز خط سكك الحديد بين بغداد وبرلين أهم المؤشرات في مدى تقرب الألمان من العثمانيين[51]. كانت الحكومة البريطانية تنظر إلى التحالف العثماني ـ الألماني بقلق شديد، لأن توسع النفوذ الألماني في أناضول الشرقية والعراق كان يهدد المصالح البريطانية الاقتصادية والأمنية في العراق والخليج. علماً أن حقول النفط في جنوب إيران أثبتت أهميتها للإمبراطورية البريطانية، وكما أن خط بغداد خانقين للتجارة كان يحمل سنوياً (3250000) باوند استرليني، ففي عام 1913 صرح اللورد كرزن، أحد أبرز الدعاة إلى التوسع والهيمنة البريطانية في المستعمرات.

في مجلس اللوردات البريطاني: «إن 90 تقريباً من التجارة الذاهبة إلى بغداد إما هي تجارة بريطانية أو تجارة تأتي من الإدارة البريطانية في الهند وفي بغداد، لنا حضور تجاري منذ أكثر من 100 عام، ولن نقبل من أحدٍ، تهديد هذه المصالح»[52].

عدّ الروس التقارب العثماني ـ الألماني خطراً على مصالحهم أيضاً، ومنذ عام 1905 حاول السلطان عبد الحميد، وبدعم ألماني، التوسع باسم الجامعة الإسلامية في آذربيجان وكردستان، وعدّ الروس أي توسع عثماني في إيران وأرمينيا وآذربيجان خطوة لتحقيق حلم سلطان عبد الحميد، في إثارة الشعوب

---

(51) E. M Earl. Turkey, Great Powers and the Baghdad Raiway Company (New York: MacMillan Company, 1923).

والسلطان عبد الحميد. **مذكرات السلطان عبد الحميد**، ترجمة وتقديم محمد حرب، القاهرة: دار الأنصار، 1978.

(52) House of Lords, Parliamentary Debates, 5th Session, 2, (1911), pp. 586-587.

الإسلامية في آسيا الوسطى باسم الجامعة الإسلامية، ضد الروس. ولهذا السبب حاولت روسيا الوقوف - وبكل قوة - ضد أي توسع عثماني في إيران[53]. لذلك اقتضت هذه السياسة إعلام السلطات الروسية في قفقاسيا برصد التحركات العثمانية في الحدود الإيرانية - التركية.

في عام 1905 احتلت القوات العثمانية معظم أراضي كردستان إيران وأجزاء من آذربيجان، ولما وصل الاتحاديون إلى الحكم واصلوا السياسة التوسعية داخل إيران[54]. وفي الفترة 1907 - 1911 كانت السلطة الإيرانية مزعزعة في عموم إيران، وفي آذربيجان وكردستان، بالتحديد بسبب الثورة الدستورية هناك. فاستغل الاتحاديون هذا وبدأوا يخططون للتوسع أكثر داخل إيران. ولعب ضباط الألمان دوراً مهماً لتسهيل إلحاق كردستان إيران بالدولة العثمانية. وبدأت الدولة العثمانية في عام 1906، تدعم سلار الدولة (ولي العهد الإيراني) المعادي للشاه، والموجود بين القبائل الكردية لإطاحة الشاه، وفرض حكومة إيرانية موالية للألمان في طهران. فلم يكن الروس ولا الإنكليز راضين عن التوسع العثماني في إيران والذي عد توسعاً لصالح الألمان، لذلك حاولت الدولتان الحفاظ على السلام والاستقرار في كردستان بكونها منطقة حدودية مهمة، وشجعت كلاً من إيران وتركيا على عدم السماح للكرد في إثارة المشاكل بين الدولتين. كما أقدمت روسيا على احتلال آذربيجان عسكرياً؛

وبهذا أصبح للروس دور فعال في المنطقة الحدودية[55]. ولكن على الرغم من وجود الاتفاق الثنائي بين روسيا وبريطانيا حول المحافظة على الاستقرار في الحدود العثمانية - الإيرانية إلا أنه كانت هناك حالة من عدم الثقة وصراع خفي بين الدولتين، خاصة بين المسؤولين أو القناصل العاملين في

---

(53) لازاريف، مرجع سابق، ص177-178، 203-205.

(54) المرجع السابق، ص325. وانظر:

F. O 195/2317, (Report on Frontier Question in Around Urmia and Salmas), 13 June, 1909, British Vice Consulate, Van.

(55) British Document on Foreign Affairs (BDFA). The Near and Middle East, Vol. 17, pp. 383-385.

المنطقة الحدودية، لكسب ود رؤساء الكرد واستخدامهم أداة لتحقيق مكاسبهم السياسية، ولتوطيد نفوذهم في المنطقة. لذلك ينقل لازاريف من القنصل الفرنسي قوله «إذا زار القنصل الروسي آغا كوردي في المنطقة الحدودية بين إيران والدولة العثمانية، فإن القنصل البريطاني على الفور يزور نفس الآغا»[56].

وامتاز موقف القبائل الكردية ورؤسائها في تأييد الطرف القوي في الصراع. فنرى مثلاً، سمكو يغير عدة مرات ولاءه لإيران والدولة العثمانية والروس. وتميزت العلاقات بين الروس والكرد، بصورة عامة، بعدم الثقة بين الطرفين، وكان ذلك إلى درجة كبيرة يعود إلى السياسة التقليدية الروسية بعدم الثقة بالكرد والاعتماد على الأرمن والأثوريين لتحقيق المصالح الروسية في المنطقة، ولم تتغير هذه السياسية حتى عام 1907[57].

حركة إبراهيم باشا الملي

تعدّ حياة إبراهيم باشا مثالاً نموذجياً لظهور سلالة كردية، ووصولها إلى الحكم وسقوطها بفعل الأحداث الدولية والإقليمية، وكذلك تعد حياته مثالاً صارخاً للقوة التي كان الكرد يتمتعون بها في العهد الحميدي، ولما آل إليه وضعهم في ظل حكم الاتحاديين: إن إبراهييم باشا هو أحد أحفاد أيوب باشا الملي، رئيس عشيرة ملي الكبيرة. وكان موطنهم في المنطقة الواقعة بين دياربكر جنوباً باتجاه الحدود السورية التركية، وكانت مدينة ويرانشهر في جنوب دياربكر مركز هذه القبيلة التي كانت في القرن الثامن عشر، إمارة كبيرة، يقودها تيمور باشا، وتخضع لها العديد من القبائل الكردية والعربية الرحل في ولاية دياربكر ووان وبادية الجزيرة وحلب، وهذا ما أجبر السلطان العثماني في سنة 1791 على إرسال حملة ضده بقيادة سليمان باشا الكبير (والي بغداد) إلا أن تيمور باشا صمد في قلعته لفترة، ثم دخل مع الجيش العثماني في حرب كر وفر، وفي 1800 صالحه السلطان العثماني، وعيّنه والياً على أورفة ثم سيواس. وفي أثناء حملة إبراهيم باشا ابن محمد علي باشا على سوريا 1823 تحالف

(56) لازاريف، مرجع سابق، ص 157.

(57) Bell, p. 41.

تيماوي باشا حفيد أيوب باشا مع الجيش المصري، واحتل ماردين واستردت إمارة ملي بعض قوتها، ولكن بعد انسحاب القوات المصرية أسر عمر باشا والي دياربكر على ماردين محمود بيك والد إبراهيم باشا، وهرب الأخير إلى الخديوي إسماعيل والي مصر الذي كان في استنبول، وطلب إليه التدخل لدى السلطان عبد العزيز (1861 ـ 1876) لإطلاق سراحه، وكان عمر إبراهيم باشا آنذاك سبعة عشر عاماً فقط، إلا إنّ المنية عاجلت محمود بيك، وأصبح ابراهيم باشا الذي كان لايزال شاباً وزوجته خنسة خانم من عشيرة طي في قيادة ملي، واستطاع إعادة مجد الملي في فترة وجيزة[58].

وينقل الدكتور أحمد عثمان أبو بكر الوصف التالي عن مارك سايكس الذي حل لفترة ضيفاً على إبراهيم باشا:

«كان إبراهيم باشا طويل القامة نحيف البنية وذا وجه كردي صميمي، وله عينان نافذتان، وذكيتان، تلمعان تحت جبين عال، فم واسع... أفصح الباشا خلال الحديث عن معرفة دقيقة بشؤون أوروبا وأحداثها، ومنها علاقة إنكلترا بايرلندا وغيرها من المعلومات التي دلت على أنه يتلقى معلومات من مصادر عدة، إضافة إلى الجرائد التركية التي يحوز هو منها على الأعداد الكثيرة بطبيعة الحال. وكان الناس الذين يحيطون به ينتمون إلى العناصر والمذاهب التي تحفل تركيا بها... كان إبراهيم باشا شخصية عجيبة حقاً، فكان هو بلا شك قائداً طبيعياً للرجال، يمتاز بقدرة عظيمة على ضبط النفس، كما هي صفات أولئك الرجال الذين اختبروا الجوانب الأكثر قسوةً واضطراباً في الحياة... ففيه نرى صفات الورويك الإنكليزي (البارون) من ذلك الطراز الذي لا يجدون لأنفسهم، قريباً، مكاناً، حتى في تركيا، فنرى فيه البارون الإقطاعي والمستبد الشرقي ورئيس الرحالة، ففي معسكره بين الخيم لك أن تتخيل بعض أوجه الحياة في معسكرات تيمور وأتيلا، وفي صعوده إلى السيادة هناك بعض ملامح نجاح العثمانيين الأوائل، ففي قوته وضعفه تكمن بعض ميزات ومعايب ميرداد»[59].

---

(58) أبو بكر، أحمد عثمان. **أكراد الملي وإبراهيم باشا**، بغداد: مطبعة دار الجاحظ، 1973، ص32-35.

(59) المرجع السابق، ص41.

وبعد الحرب العثمانية ـ الروسية (1878 ـ 1877) بدأ نجم إبراهيم باشا بالظهور واللمعان، وفي سعيه لبناء إمارته اتخذ سياسة مبنية على القواعد الثلاث التالية: مصادقة القوي، إرضاء الضعيف، وإرهاب الأضعف للخضوع له، فشكّل مثلاً حلفاً مع طائفة الشركس المقيمين في رأس العين، وبهذا أضاف عدة مئات من خيرة المقاتلين الشرق إلى القوة الحميدية التي كانت تحت إمرته، ثم بدأ سياسة العصا والجزرة مع القبائل الكردية والعربية الساكنة بين ديار بكر وأورفة. إذ قتل وشرد البدو والعشائر العربية في البادية كالعنـزة والشمر، ولكن تزوج من بنت شيخ طي العربية المتنفذة، وبذلك أفسد مشروع القبائل الكردية والعربية المنافسة له، خاصة البرازي، وكما قطع الطريق على خصومه من أعيان ديار بكر والموصل وأورفة وحلب المتربصين به، لأنه كان يهدد مصالحهم الاقتصادية، ويفرض عليهم ضريبة الحماية على القوافل في المنطقة، والتي كانت هذه العشائر ترفضها. واستناداً إلى تقارير القناصل الروسية والإنكليزية في المنطقة كان إبراهيم باشا الحاكم الأوحد في ولايات ديار بكر وحلب وأورفة وماردين. وكان الموظفون والإداريون يعينون بعد موافقته عليهم، ولا يتجرأون على معصيته[60]. مع العلم أن إبراهيم باشا كان يقود خمسة ألوية حميدية من مجموع 7 ألوية، وكان ذلك قوة عسكرية كبيرة، إنّ كل لواء حميدي كان يتكون من 1000 و1200 فارس، لذلك أعطاه السلطان عبد الحميد لقب أمير الأمراء، وكانت له علاقة خاصة بالمسؤولين في قصر يلدز (مقر السلطان) ودائرة ما بين المهمة[61]، أضف إلى ذلك أن إبراهيم باشا كان ثاني أغنى رجل في الدولة العثمانية بعد السلطان، لذلك جمع بين الإرادة السياسية والقوة العسكرية والاقتصاد القوي لبناء إمارته[62].

بخلاف ما يشاع عنه لم يكن إبراهيم باشا رجلاً متعصباً، فإنه كان يقرب إليه الأرمن واليزيديين والعلي اللهية في درسيم، إذ شجع الكثير من هؤلاء على

---

(60) لازاريف، مرجع سابق، ص184.

(61) Şevket Beyşanoğlu. Diyarbekir Tarhi (Diyarbekir: Kültür Ve Sanat Yayinlan, 1996), Cilt, 1. pp. 747-748.

(62) أبو بكر. **أكراد الملي**، مرجع سابق، ص48.

الاستيطان في ويرانشهر والقرى المحيطة بها، والتي كانت في ازدهارها كبير، حيث بنى 400 قرية مزدهرة في أطراف ويرانشهر. وامتد نفوذه إلى بعض القرى المحيطة في أرزنجان.

وبخلاف ما يقال عنه من كونه قاطع طريق وإنه يفرض الضرائب على القوافل وينهبهم. فإنه كان حريصاً على الأمن والاستقرار في منطقته وهذا ما دفع العديد من الناس من جميع أجزاء كوردستان إلى التوجه، أما إلى السكن والاستثمار في المنطقة الخاضعة لسيطرته أو أخذ نصيحته. فيكتب الدكتور أحمد عثمان نقلاً عن بهجت الأثري عنه قائلاً: «فلما انتشرت أخبار عدالته وصولته في مدائن رها (أورفا) ومارِدين وديار بكر صار أبناء المسيحيين والمسلمين يتقاطرون أفواجاً، مع عيالهم، إلى قضاء ويرانشهر مركز الماسوف عليه، ويسكنون ويتاجرون فيها آمنين على أموالهم»[63].

كانت العلاقة بين إبراهيم باشا والسلطان عبد الحميد وثيقة جداً، وكانت تلك العلاقة قوية إلى درجة أنه كان هناك ارتباط مباشر بين السلطان وإبراهيم باشا. فعدة السلطان من أقرب المقربين له، وكان «يسميه ابني إبراهيم باشا». وكان الموظفون الترك والأشراف في ديار بكر ألد أعدائه، فدبروا له المكايد العديدة للنيل منه دون جدوى. فمثلاً قام هؤلاء بدفع الناس إلى التظاهر ضده، واحتلال مكتب الوالي في 1907، ودائرة البريد مطالبين الحكومة بوضع حد لحملات النهب والسلب التي تعرضت لها القوافل التجارية بين حلب وديار بكر، على يد فرسان الحميدية التابعة لإبراهيم باشا، على حد زعمهم. فأرسل السلطان عبد الحميد لجنة تحقيقية برأت بعد التحقيق في الأمر ذمة أنصار إبراهيم باشا، فأكرمه السلطان بالمزيد من الهدايا والألقاب. واتضح فيما بعد أن أعضاء الاتحاد والترقي السري، في ديار بكر، بقيادة ضياء كوك الب هم الذين كانوا يحرضون الناس ضد إبراهيم باشا وذلك لوجود صلات وثيقة بين إبراهيم باشا والسلطان عبد الحميد[64]. ويقول القنصل البريطاني: بعد أن سيطر

(63) أبو بكر. **أكراد الملي**، مرجع سابق، ص49.

(64) Beyşanoğlu. Diyarbakir Tarihi,celt. 2. sayfa,. 748.

الاتحاديون على الحكم، وطردوا السلطان عبد الحميد، أصبح القضاء على إبراهيم باشا «نجم ييلدز والولد المدلل للسلطان» من أولويات سياستهم[65].

لم يكن إبراهيم باشا كما يتصور البعض آلة بيد السلطان عبد الحميد، لممارسة الإرهاب ضد الأرمن ومناوئيهم بل كان يعمل لبناء حكومة كردية مستقلة برئاسته، وتدين الولاء للسلطان. فمثلاً خاطب السير مارك سايكس الخبير البريطاني الذي كان يزور المنطقة في 1908 قائلاً: أنتم ساندتم شيخ الكويت لإعلان الاستقلال، لماذا لا تدعموني أنا أكون في الموقف نفسه. علماً أن الكرد مستعدين للعمل معكم، وأنا مستعد لمصاحبتكم إلى بريطانيا لشرح الموقف لملك بريطانيا»[66]، كما رفض إبراهيم باشا أن يرسل قواته الحميدية إلى اليمن، لقمع حركة التمرد هناك، وهدد بالتمرد إذا فرض عليه هذا الأمر. واستناداً إلى تقرير القنصل الروسي في ديار بكر فإن الكرد بصورة عامة كانوا يكنّون الحب والتقدير لإبراهيم باشا، أكثر مما كانوا يكنونه للسلطان عبد الحميد نفسه[67].

لما جاء الاتحاديون للحكم، وأعلنوا الدستور، خمسة وحدوا من صلاحيات السلطان كان إبراهيم باشا في طريقه إلى دمشق لتأديب القبائل التي كانت تخلق مشاكل حول خط سكة الحديد، من سورية إلى الحجاز. فلما سمع إبراهيم باشا بالخبر شعر بالمسؤولية للدفاع عن الشريعة والسلطان، فأعلن الثورة، وأراد تحويل سوريا إلى قاعدة للتحرك ضد الاتحاديين، وجمع حوله خمسة آلاف فارس حميدي. وأكمل المسيرة من حلب إلى دمشق، إذ استقبله أهل المدينة بحفاوة كريمة.

وخلال أيام وقعت المنطقة الممتدة بين أرزنجان ودير الزور تحت سيطرته. ولكن الحكومة حرّضت عليه العشائر العربية كما هاجمت قوات

---

(65) FO 881/ 9458 J. No. 11693.

(66) Cabinet 27/206 (British Desiderata in Turkey in Asia Minor) Report. Appendex iv, March 15-1915, pp. 101.

(67) لازاريف، مرجع سابق، ص183.

اتحادية كثيرة ويرانشهر، فقرر الرجوع. لذلك أرسل خبراً لأولاده بالزحف بقواتهم الحميدية، وأسلحتهم للانضمام إليه خارج ويرانشهر. وبعد معارك كبيرة في منطقة قريبة من ويرانشهر انسحبت القوات الحكومية بعد أن تركت وراءها 300 قتيل وجريح. وحين وصلت إمدادات كبيرة من عدة ولايات للقوات المنهزمة اضطر إبراهيم باشا إلى الانسحاب، والتوجه إلى الجبال المحيطة بمنطقة سنجار للتحصن فيها، وكان يتوقع دعم حلفائه من اليزيدين. ولكن هؤلاء خانوه فاضطر أن يعود باتجاه أورفة، واصطدمت قواته في منطقة تسمى عبد العزيز بجحافل القوات الحكومية التي كانت تلاحقه. وتوفي إبراهيم باشا، وفق بعض الروايات، إثر نوبة قلبية، ووفق روايات أخرى نتيجة إصابته بالديزانتري، وهناك من يقول إنه قتل في المعركة أو سمم في ظروف غامضة، وبعد موت إبراهيم باشا استسلم خمسة آلاف فارس من قواته[68]. ونستسمح القارئ عذراً هنا لاقتباسنا فقرات طويلة من مخطوطة الأستاذ المغفور له العلامة بهجت الأثري، والتي وردت في كتيب د. أحمد عثمان أبو بكر الوارد ذكره.

إن المرحوم إبراهيم باشا الملي كان ثاني رجل غني في الشرق بعد السلطان عبد الحميد، وكان ذا صولة وسطوة على جميع عشائر العرب والأكراد الملّين في ما بين النهرين وكردستان وفي كل عام كان يرسل برجاله إلى قصر يلدز السلطاني، بهدايا نظير سمن ودهن وتبغ وذهب ما يثمن بمئتي ألف جنيه (ليرة)... أمّا النظار (المقصود بهم حكومة الاتحاد والترقي التركية)، فكانت رغبتهم الحصول على فرصة تمكنهم من الاستيلاء على خزينة المرحوم لكي يقتسموها فيما بينهم ويملأوا بطونهم من الذهب الرنان، ولكن حب السلطان عبد الحميد للمشار إليه (إبراهيم باشا ـ المؤلف) جعله يسميه ابناً له في الرسميات والخصوصيات، مما كفاه شرّ أولئك السرّاق... إنّ الاتحاديين بعدما صدّقوا الميزانية، وخصصوا لذواتهم ما سرقوه من بيت المال... حينئذ تذكروا أن إبراهيم باشا الملي لم يتعرضوا ومقتضى وظيفتهم لاغتصاب ما بين يديه من الأموال الطائلة، فقرروا، فيما بينهم، إعدامه ومحو عشائره، فأوعزوا إليه بأمر

(68) مظهر، كمال. **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، مرجع سابق، ص97-98.

عبد الحميد حتى يذهب مع ثمني مئة فارس من فرسانه للمحافظة على الخط الحميدي الحجازي.

وأما سعادته (إبراهيم باشا ـ المؤلف) فلكونه مختصاً في السياسة ولا يأمن شر الحكومة، فإن فطنته دلته على أن يأخذ بصحبته خمسة آلاف خيّال رماحة، فاجتازوا جميعاً أراضي وايران شهر ومدينة الرها وجرابلس، فلما دخلوا مدينة حلب أستقبلهم الوالي ورجاله وأعيان البلدة استقبالاً فائق الوصف... وكان قلبه يدله على أن وراء الأكمة ما وراءها ولم يمر على دخوله الشعباء خمسة عشر يوماً، حتى تلقى رسالتين من نظارتي الحربية والداخلية تطلب سرعة سيره إلى دمشق، وأجريت له حفلة ولملاقاة كالسابق!... وأما سفيرا الدولتين صاحبتي الفخامة إنكلترا وفرنسا في الأستانة فقد أخبرا حال اكتشافهما المكيدة التي دبرتها الجمعية لإتلاف المشار إليه ـ قنصليتيهما في الشام بالشفرة التلغرافية لكي يبوحا له (إبراهيم باشا ـ المؤلف) بالسر المكنون... وثاني يوم قصد إبراهيم باشا داري القنصليتين الكريمتين وعندها كاشفاه عن بغض الجمعية له ونواياها الدنيئة بحقه... أخذ يفتكر بخط الرجعة إلى وطنه وعشائره والاستعداد للحرب والدفاع مقابل القوة التي سيجردها الاتحاديون، فأرسل إلى ويرانشهر شرذمة من خيالته، وأوصاهم أن يخبروا أنجاله عن نوايا الدستوريين والاستعداد للخلاص من شرهم، حيث كان عنده في ويران شهر مستودع مملوء من الأسلحة والجبخانة. ومكث هو وابنه إسماعيل بك في الشام أربعة وعشرين يوماً... ولكي تطمئن الحكومة بأنه عازم على امتثال أمرها أمر لأربعمائة من خيالته من الأكراد بالذهاب إلى الحجاز بعد أن أخذ لهم ولسائر رجاله بندقيات (ماوزر) من الحكومة، وعند منتصف الليل فإن القنصلين المشار إليهما أرسلا له خبراً بأن الوالي والمشير غداً سيدعونه مع ولده لدار الحكومة لأجل شرب القهوة وعندها سيقبض عليهما، فعليهما إذا توجها إلى هناك أن يستصحبا الجند جميعهم مسلحين بظهر الخيل... خرج مع ولده وفرسانه الذين كان عددهم أربعة آلاف وخمسمائة خيال... وبارحوا الشام جميعاً... ولما وصلوا إلى القرى التي في شرق حلب تعرض لهم بدرخان بيك وجنوده القليلو العدد، وأقسم لسعادة الباشا أنه سيكون أكبر مساعد لدى الحكومة بشرط تسليم السلاح، فلم يعبأ بكلامه بل

داوم السير ووصل لمسكنه، وعبر نهر الفرات ومر على الرها.

وفي الطريق تعرض له عشائر البرازية والجيش وصار بينهم وبين معسكره معركة... فساروا بالجزيرة إلى أن وصلوا عيالهم المخيمة خارج ويران شهر التي كان ضمنها أربعة آلاف من جنود الأتراك جاء ألفان منهم من سيواس وألفان من ديار بكر يطلبون القبض على البيكات عبد الحميد ومعمو وخليل وعبد الرحمن أبناء الباشا وإظهار الذهب الموضوع في صناديق الحديد... فدارت رحى القتال بين الطرفين... مناوشات طويلة دامت خمسة أيام ولياليها أجبرهم فيها على تسليم السلاح والخروج من البلدة... فخرجوا منكسي الرؤوس مغلوبين بخسارة أربعمئة قتيل، وبعثوا الرسائل إلى والي ديار بكر يطلعونه على نتيجة حربهم. فخابر (الوالي ـ المؤلف) الجمعية (الاتحاد والترقي ـ المؤلف) التي أعطت أوامرها على لسان البرق إلى القواد العسكريين الذين توجهوا بجنودهم الخمسة والثلاثين ألفا مستصحبين معهم خمسة وثلاثين مدفعاً... فلما باشروا بالهجوم صار ملتقاهم مع أنجال الباشا المستصحبين ستين ألف مقاتل عند نهر الجرجب الواقع بين ويران شهر والنبي أيوب، وعندها صوبوا عليهم المدافع الآنف ذكرها فصارت معركة هائلة فيما بينهم دامت النهار كله، وأسفرت عن إتلاف نفوس كثيرة من الجهتين....

وذهب الفرسان نحو الشرق، وساروا يومين متماديين والجنود يتعقبونهم، فوصلوا نهر زركان الفاصل بين قصر حسين وتل أسود على طريق جبل سنجار.. هناك عارضهم في الطريق شمر المحمد وشيوخه العاصي... فدحروهما وداموا في مسيرتهم يومين آخرين وصلوا بهما نهر صيفية الواقع ما بين تل أسود والحسجة، وهناك توفي الباشا... فصار طريقهم (طريق جيش إبراهيم باشا المؤلف) على تل أسود والخاتونية إذ كانوا مصممين على إدراك جبل سنجار والاستحكام فيه، ولكن عشيرة اليزيديين تصدوا لهم وقاتلوهم، فأخذوا بالتوجه شمالاً إلى نصيبين ووصلوا إليها.. التف حولهم العساكر بمدافعهم وأجبروهم على التسليم»[69].

(69) أبو بكر. **أكراد الملي**. مرجع سابق، ص 48-56.

لو فرضنا أن محتوى هذه المخطوطة صحيح، فهناك عدة أسئلة تطرد نفسها: لماذا يعود إبراهيم باشا من سورية بهذه العجالة، ولا يحول سورية المهمة إلى قاعدة لانطلاق حركته؟ ولماذا يقوم القنصلان البريطاني والفرنسي بإعلام إبراهيم باشا قائد الحميدية المعروف بولائه للسلطان عبد الحميد، بمؤامرة الاتحاديين لاعتقاله في دمشق؟

بعد وفاة إبراهيم باشا تعرضت العشيرة الملية إلى الكثير من الدمار، فنهبت قوات الاتحاديين ممتلكات إبراهيم باشا الكثيرة من الذهب والنقود المودعة في صناديق مخفاة تحت الأرض، كما صودرت أكثر من 15000 راس غنم والمئات من البغال والحصن. وشرد أهله في المنفى في مدن مناستر وسولانيك واستنبول. كما جرت محاكمات صورية لأبناء إبراهيم باشا، وزجوا في السجون، وسمم ابنه عبد الحميد في السجن. وانتهز الأشراف والتجار في ديار بكر وحلب وماردين وأورفة الذين تضرروا من سياسة إبراهيم باشا هذه الفرصة للعمل على الانتقام من أبناء إبراهيم باشا وسجلوا دعاوي ضدهم.

وفي آذار عام 1909 وبإيحاء من الاتحاديين قامت العشائر الكردية كراكاجي وبرازي والعشائر العربية صاية وشمر وعترة وجري بتكوين قوة مقدارها 10000 شخص، وهاجموا بها قبيلة الملي ونهبوا قراهم، وجري اسر ابناء إبراهيم باشا مرة أخرى، وأخذوا إلى السجن وحوكموا أمام محكمة عرفية. يبدي نائب القنصل البريطاني في ديار بكر استياءه البالغ من هذه الاعتداءات ويطالب المسؤولين بوضع حد لها، وكما يدعو إلى توزيع الإعانات لتفادي المجاعة في ويرانشهر.

بعد وفاة إبراهيم باشا ظلت خنسة خانم زوجته تقود بقايا العشيرة، وتكتب التماسات إلى الدوائر الرسمية والقناصل الأوروبية تلتمس فيها بإخراج أبنائها من السجن[70]. وفي عام 1912 يظهر المدعو ابن إبراهيم باشا (الابن الأكبر لإبراهيم باشا) في بيرجيك على رأس 4000 فارس حميدي، وقائداً من القادة الكرد الأقوياء المعارضين للاتحاديين. يصف السيد فونتانا القنصل

(70) FO 195/2317 No. 12. Diarbekir, April 7, 1909, British Vice Consul.

البريطاني في حلب ابن إبراهيم باشا الملي بكونه أكثر ثقافة وحكمة وقدرة من إبراهيم باشا الأب في قيادة الكرد[71] وبعد الحرب العالمية الأولى كان محمود بن ابراهيم باشا أحد أهم القادة الكرد وكان مرشحاً عند بريطانيا لرئاسة الدولة الكردية في حالة تشكيلها[72]. ويعتقد نائب القنصل البريطاني في ديار بكر أنّ وفاة إبراهيم باشا واندحار حركته أعطت دعماً معنوياً كبيراً للسلطة الاتحادية في كردستان، وأزال تحدياً كبيراً للنظام الجديد في تركيا[73].

إن الوثيقة الثالثة التي نشرها بايشان أوغلوا في كتابه تاريخ ديار بكر المشار إليه عن عارف أفندي برزنجي زادة، ممثل الاتحاديين في ديار بكر وعضو مجلس المبعوثان عن المدينة، والذي سبق أن اشترك مع القوات الحكومية في الهجوم على إبراهيم باشا في ويرانشهر، تؤكد مصداقية ما جاء في مخطوطة الأثري في كثير من الأمور. ولكن تختلف عن الأثري في مصير ما حصل لثروة إبراهيم باشا. وإن عارف أفندي يدعي بأن القوات العثمانية وجدت في ويرانشهر مع إبراهيم باشا وثائق تؤكد تورطه مع الإنكليز والإيطاليين والفرنسيين، في تمرده ضد الحكومة. هل هذا تأكيد غير مباشر لادعاء الأثري بدعم القنصلين المشار إليهما فيما مر بنا لإبراهيم باشا. ولكن حين أرادت السلطة المركزية من المسؤولين الحكوميين في ويرانشهر إرسال الوثائق المزعومة إلى استنبول، نفى المسؤولون في ويرانشهر وجود هذه الوثائق. ادعى عارف أفندي بأن سبب ذلك يعود إلى تقصير من الوالي سليمان باشا، وتجاهل الأخير إرسال تلك الوثائق إلى استنبول[74].

أقول: إن اتهام حركة إبراهيم باشا بالتآمر مع الدول الأوروبية المذكورة ضد حكم الاتحاديين، هي ليس شيئاً جديداً في تأريخ الحركة الكردية. علماً أنه أن عارف أفندي كان يبدي شهادته هذه في مجلس مبعوثان العثماني بعد قيام

---

(71) FO 195/2445, Kurds, Aleppo, December 1, 1912, Enclosure, in cosul. Brueinessen.

(72) FO 195/2317, Enclosure No. 12. Vice Consul Diarbekir, April 7, 1909.

(73) Şevket Beyşanoğlu. Diyarbekir Taihi, 2 celt (Diyarbekir: Kültür Ve Sanat Yayinlar 1996).

(74)

الدول الأوروبية المذكورة باحتلال جزيرة كريت، ومساعدة شعوب البلقان على الانفصال عن الدولة العثمانية. لذلك كان هناك استياء عام داخل الدولة العثمانية ضد الدول الأوروبية، وكان عارف أفندي يريد أن يوظف هذا ضد خصومه الذين اتهموه بسرقة أموال كثيرة، في ويرانشهر، واتهم عارف أفندي خصومه بكونهم من أنصار، إبراهيم باشا، وفق إفادة عارف أفندي كان هناك مليونا ليرة ذهبية وما قيمته مليون ليرة من المجوهرات في خزينة ويرانشهر، وقد استطاعت خنسة خانم وأولادها إخفاءها قبل وصول القوات الحكومية إليها، مع الآلاف من الأطنان من الحبوب والمواد الغذائية المخزونة في 150 قرية من أطراف ويرانشهر والتي نهبتها العشائر العربية المشتركة مع القوات الحكومية، في الهجوم على إبراهيم باشا[75].

ولكن الأثري يؤكد بأن كل شيء نهب، كما أنه ليس من المتوقع أن يقوم الوالي سليمان باشا الحاقد علي إبراهيم باشا بإخفاء وثائق الإدانة المهمة ضد إبراهيم باشا. أضف إلى ذلك أن حركة إبراهيم باشا وقعت في وقت كان هناك شهر عسل في العلاقات بين بريطانيا وفرنسا والاتحاديين، ولا يتوقع منهم دعم إبراهيم باشا المتهم عندهم بقتل الأرمن. فضلاً عن ذلك فإن المصادر العديدة المشار إليها آنفاً ـ ومن ضمنها المخطوطة والوثيقة ـ تقدم أرقاماً متفاوتة في عدد المقاتلين من الطرفين، وكذلك في عدد القتلى والجرحى. وإنّ المؤلف تصفح معظم الوثائق والمراسلات البريطانية، ذات العلاقة، فلم يستطع أن يحدد بشكل قطعي طبيعة العلاقة بين الإنكليز وإبراهيم باشا.

لو أردنا أن نقيّم حركة إبراهيم باشا، لكان من الضروري الإشارة هنا إلى كون حركته تعبيراً عن رفض الكرد للقيم العلمانية التي كان الاتحاديون يرغبون في فرضها في كردستان بدلاً من الشريعة الإسلامية وحكم السلطان عبد الحميد. فوجود الألوية الحميدية مكنت الكرد من مقاومة جهود الحكومة لفرض المركزية والتتريك في كردستان، لذلك لم تكن هذه الألوية موجهة ضد الحركة الكردية بل كانت أداة مهمة لتمكين الكرد ومنحهم درجة من الحكم

(75) Beyşanoğlu, pp. 752-754.

الذاتي. وأن إبراهيم باشا وبعده معظم قادة حركة آزادي (1923 ـ 1925) وفق إدعاء أستاذي البرفسور أولسن وفان برونسن من الألوية الحميدية التي أفادت الكرد كثيراً بإعطائهم القيادة التاريخية (السياسية والعسكرية) المعاصرة[76].

كما أن هناك الكثير من أوجه الشبه بين حركة إبراهيم باشا وحركة الملا سليم (1913)، وحركة الشيخ عبد السلام البارزاني (1908 ـ 1914) وحركة الشيخ سعيد بيران (1925) وحركة الملا خليل المنكوري، بكونهم جميعاً حركات جمعت بين الدفاع عن الشريعة ومظلومية الكرد وكما كانت جميعها حركات قادها علماء الإسلام، وشيوخ الطرق الصوفية، وبطريقة ارتجالية، وارتكزت جميعها على شخص القائد، فبانتهاء القائد انتهت تلك الحركات كما سنبين فيما سيأتي من البحث.

■ ■ ■

الوثيقة رقم 1
(مقتبس من كتاب بيشان أوغلو ص 447)
التماس (عريضة)
إلى غازي أدهم باشا رئيس دائرة الكتاب في القصر
(قصر السلطان عبد الحميد)

قبل تأسيس الجيش العثماني النظامي، كان أجدادنا يخدمون الدولة ـ أدام الله ظلها ـ بصفة سباهي (القوة العثمانية الخيالة ـ المؤلف). وكانت عشيرة الملي في تلك الفترة رعاة يعيشون حياة دون الكفاف.

بعد إعلان التجنيد الإلزامي، بدأنا نخدم جميعاً في الجيش بصفة جنود، قسمٌ منا يخدم حاليا بصفة جنود مكلفين بالخدمة الإلزامية، والآخرون متطّوعون في مراتب مختلفة من صنوف الجيش، ويخدم بعضنا الآخر بصفة جنود احتياط (رديف). لذلك فإنّ أبناءنا يخدمون الدولة بصفات مختلفة، وفي المعسكرات المنتشرة في كافة أنحاء الدولة. وكان أجدادنا ونحن وأبناؤنا خدماً، ولا نـزال وسنظل جنوداً أوفياء للدولة. إن الإخلاص والتضحية في سبيل الدولة العثمانية يسيران في عروقنا، ويختلطان بدمائنا الجياشة لحب

(76) Robert Olson. The Emergence of the Kurdish Nationalist Movement (Austin: Texas Univ Press 1989. p. 211; Bruinessen, pp. 179-278.

الوطن، ولم يزدهر هذا الوطن إلا بهذه الدماء، وفي وقت الحاجة سنظل نحن وأبناؤنا جنوداً أوفياء للخدمة.

ولكن كانت عشيرة الملي دوما منشغلة بالنهب والسلب، وخِدْمتهم في الجيش أصبحت وصمة عار على العسكرية العثمانية. لأنّ الطائفة التي تعيش على السلب والنهب، وتستعمل السلاح المودع عندها أمانة من الحكومة الشاهانية ضد العساكر

النظامية، وهي ليست إلاّ طائفة عاصية غير مؤهلة، لأن تحمل لقب الجندي وشرف العسكرية.

إنّ إبراهيم باشا الذي يتظاهر عندكم كجندي مخلص، كان شاهداً ومؤيداً لقيام عشيرة شرقيات اليزيدية المتعطشة لدماء المسلمين بقتل ضابط (يوزباشي) وعشرين من فصيل الخيالة التابع لأورفة في عام 1321م.

كما أن حسين قونجو (أحد أنصار إبراهيم باشا الملي) من عشيرة ديْنان، سبق أن قتل سبعة جنود من القوات النظامية في ماردين في عام 1318م. إن جميع هذه الجرائم مسجلة في سجلات الباب العالي العسكرية. كما جرى تسجيل الاعتداءات التي وقعت قبل يوم على مفرزة من الجندرمة، إن هذه الاعتداءات الشنيعة غير مقبولة عند الشرفاء.

إن إبراهيم باشا هو عدو للأمن العام، وهو أيضاً عدو الشيوخ والسادات والعلماء، وعامة الشعب، وجيشه الخاص لا يتبع سلسلة المراتب المعروفة في الجيوش، وليس له أي نظام يتقيد به، فهو ـ في المستوى الأخير ـ مجموعة من اللصوص، لا تتردد في استعمال السلاح ضد عامة الناس والعساكر النظامية.

لهذه الأسباب يعد إبراهيم باشا حامي الجاهلية بل هو أسوا من أبي جهل. وإن عدم إرسال إبراهيم باشا أيا من أبنائه إلى مدرسة العشائر دليل على تخلفه الفكري، وعدم تقديره للعلم والثقافة، وإنّه غالبا ما يعين أبنائه قبل أن يبلغوا التاسعة من العمر قوّادا عسكريين على جيوش كبيرة، وهذا دليل آخر على مدى تخلفه.

إن علماءنا وأشرافنا وشيوخنا مستاؤون جداً من تصرفات إبراهيم باشا التي تهدد السلام والاستقرار في المنطقة، في ولايات أورفة وديار بكر وماردين. إنّ الاحترام غير اللائق الذي يحظى به إبراهيم باشا، هو محل سخط وعدم رضى المواطنين المخلصين، وهذا ما يدفع إبراهيم باشا إلى التمادي في تصرفاته العدوانية.

لذلك نحن الجنود، وأبناء الجنود، والأناس المستنيرين نطلب منكم لكونكم قائداً «سامياً» لجيشنا المقدس أن تتخلصوا من إبراهيم باشا وأولاده لإنقاذ سمعة الجيش وشرف الأمة.

توقيع 250 من أهالي ديار بكر
ومنهم ضياء كوك إلب. سنة 1907م.

وثيقة رقم 2

(مقتبس من كتاب بيشان أوغلو)، جزء2، ص 752

حديث عارف أفندي برنجي زاده نائب ديار بكر في المجلس الوطني التركي 1908م عن حركة إبراهيم باشا الملي:

أعلن إبراهيم باشا الملي العاصي، المعروف في ولاية ديار بكر بالمتمرد، بعد أسبوع فقط من إعلان الثورة الدستورية، في الدولة العثمانية التمّرد (23 تموز 1908 ـ المؤلف). لماّ أعلن الدستور، كان إبراهيم باشا في طريقه إلى المدينة المنورة، فبعد أن رفع راية التمرد عاد إلى مدينة ويرانشهر، وحاصر الجيش العثماني النظامي الموجود في المدينة، وحاول القضاء عليه. حين سمع أهالي ديار بكر هذا الخبر أصابتهم دهشة بالغة. وكما أصدر وزير الحربية العثماني نداء إلى تجنيد الجيش الاحتياطي فوراً في ولاية ديار بكر.

وبما أن أعداد قوات الاحتياط كانت مسألة ضرورية، وذلك لضيق الوقت وعدم وجود الوسائل الضرورية من المال والعتاد والملابس. وبما أن القوات النظامية كانت محاصرة في ويرانشهر، كانت هناك حاجة ضرورية إلى اتخاذ إجراءات فورية وعاجلة. وبناء على رغبة أهالي ديار بكر قام الوالي، وبتكليف من القائد العسكري في الولاية، بالطلب من جمعية الاتحاد والترقي/ فرع ديار بكر، وكلفت أنا شخصياً بشرف الإعداد للهجوم المرتقب على قوات العاصي إبراهيم باشا. جرى الاتفاق على أن يكون مركز ناحية ديرك الذي يبعد 8 ساعات من ويرانشهر مركزاً لتجمع القوات الحكومية التي استخدمت للهجوم على إبراهيم باشا... وقد ساعدني على تحقيق هذه المهمة الأشراف والأفندية في ديار بكر، واستطعنا بما كان لنا من الهمة العالية ـ وخلال يومين فقط ـ جمع قوة مسلحة من قوات الاحتياط والمتطوعين البالغ عددهم 2000 مسلح. وأرسلت دفاتر النفوس والمضابط الخاصة للمتطوعين إلى دائرة التجنيد. وإن النسخة الأصلية لهذه الأوراق وفق علمي ومسوداتها موجودة في دائرة الأوراق في الولاية. وبعد أن اطلّع عليها المسؤولون جرى إصدار قرار بإرسال القوات الاحتياطية وقوّات المتطوعين والضبطية، مع العتاد اللازم إلى ديرك.

وبعد أن أصدرت وزارة الحربية هذه القرارات جرى تجميع نحو 3500 جندي متطوع واحتياطي في ديرك للهجوم على ويرانشهر. كانت هذه القوة مشكلة من 800 فارس حميدي التابعة لكتيبة 47 المؤلفة من أبناء عشيرة طي، و200 متطوع من الخيالة من عشيرة أضناور، و2500 جندي من ديار بكر وديرك. وبما أنه لم يكن هناك أموال في خزينة ديرك، والحبوب المتجمعة في الخزينة كأعشار لم تبع بعد، فقمت بترتيب فوري لقيام متعهد رسمي لشراء تلك الحبوب، علماً «أن السلطات الحكومية قالت لنا: إن الأموال النقدية تصلنا لاحقاً من ماردين، ولكنها طلبت منا أن نقوم بترتيب أمورنا، لحين وصول تلك المبالغ.

ورغم ذلك لم تصلنا ولو إقجة واحدة من ديار بكر، ولكن كل هذه الجنود المحتشدة كانت بحاجة إلى من يهتم بأمرها من الناحية المالية. قررت أن أتصدّى لهذه المهمة بما أتيت من عزيمة، وحتى حصلت على بعض الصدقات من الناس لهذا الغرض.

ووصل فيما بعد الفريق أمين باشا إلى ديرك، وبعد يومين وتحت ضغط القوات النظامية الحكومية اضطر العاصي إبراهيم باشا من الهروب من ويرانشهر والتحصن في قصر حسين قونجو (قرية تبعد عن ديرك بنحو أربع ساعات)، ثم قام الفريق أمين باشا، وبما يملك من القوات النظامية التي كانت تحت أمرته، بشن هجوم على قرية ديشي القريبة من قرية هلالي. وكتب من هناك رسالة إلى إبراهيم باشا يطالبه بالتسليم، وإعادة جميع الأسلحة الحكومية التي كانت في حوزته. رد إبراهيم باشا على الرسالة قائلا: «إنني مستعد للمثول أمام المجلس (البرلمان) في استنبول لمحاكمتي، ولكن لست مستعداً لتسليم الأسلحة». وبعد ساعتين من استلام هذا الجواب تحرك إبراهيم باشا مع 1000 من المسلحين التابعين له من ويرانشهر متوجها إلى سنجار.

وبعد يومين وصلت قواتنا قصر قونجو المشار إليه أعلاه، كما قام الفريق أمين باشا بإرسال فصيلين لحماية 100 خيمة يزيدية التي كانت على بعد ساعة من هلالي. ولكن غارت القوات الحميدية (الفصيل 44) التابع لعشيرة قرة قاج والآلاف من المسلحين العرب من عشائر الشمر والعنزة على ويرانشهر وحواليها بأمر من وزارة الحربية، فنهبوا ممتلكاتها من الأغنام والحيوانات الأخرى. وفي اليوم التالي قامت قوات الاحتياط من ماردين وديار بكر بنهب خيام اليزيدية المذكورة أعلاه، والتحق بهم الكرد على أمل الحصول على الغنائم.

ولكن قام الفريق أمين باشا على الفور بجمع قادة تلك الوحدات العسكرية، وطلب إليهم إعادة الممتلكات المنهوبة وأعاد قسماً من الأموال والخيول الثمينة إلى أصحابها.

قمت بإعطاء القوات النظامية المؤن والغذاء من صندوق الإعاشة الخاصة للخبز، وبعد أن تسلمت منهم الوصولات عدت إلى ديرك. وهناك عقدنا اجتماعاً مع قادة 10 فصائل من القوات النظامية والقوات الاحتياطية و4 من الخيالة النظامية من العائدين من ويرانشهر.

إنّ الجنود هم المسؤولون عن منع النهب، وإعادة الغنيمة، كما أنّ العسكر هم الذين يجب أن يحاسبوا من أقدم على السلب والنهب، ولست مسؤولاً عن ذلك.

وبما أنني قررت إعادة الغنيمة، فإن كان هذا شيئاً مؤسفاً، فقد كتبت بحكم وظيفتي إلى قلم الولاية عن الحادث. وبعد أن وضعت لنفسي وكيلاً هنا، رجعت إلى ديار بكر. إن هذه العملية استغرقت 20 يوماً. وأرسل قلم الولاية في 16 أيلول 1908 نسخة من تلك

الأوراق والوثائق باللاسلكي إلى وزارة الداخلية. وبأمر من وزارتي الداخلية والحربية جرى إرسال العديد من اللجان، لأجل استرداد الغنائم (من الحيوانات والأموال) التي سلبت ونهبت.

ولو كان لي دور في أخذ الغنائم، لما تجرأت على تقديم الشكاوى ضد الضباط والآغوات الكرد الذين كانوا يشتركون في السلب والنهب.

بعد عودتي من ديرك بدأت الانتخابات لمجلس (المبعوثان). فحصلت على 42 صوتاً من مجموع 58 صوتاً لانتخابي بأكثرية الأصوات للمجلس، فتوجهت إلى دار السعادة (استنبول). وبعد انتخابي جرى تسجيل مجموعة من الشكاوى ضدي، وكان قسم من المشتكين من المتضررين الذين أخذت الإجراءات الحكومية بحقهم، في أثناء خدمتي في رئاسة البلدية في ديار بكر، إلى شهر تموز من العام الماضي. والقسم الآخر من المشتكين يعود إلى الذين شاركوا معي في الهجوم على العاصي إبراهيم باشا الملي، ثم فشلوا في الحصول على الأصوات اللازمة في انتخابات (مجلس المبعوثان). ولم أر من ضرورة في الرد على هؤلاء بشكل مكتوب، لأنني لم أرد أن أهبط إلى مستواهم. وتركت حق الرد على افتراءاتهم إلى الوقت المناسب، ومن الطبيعي أن يتوحّد المفسدون وذوو النفوس الضعيفة في محاولة النيل مني.

وفي صدد حديثي عن «الضيوف في الجزيرة وكيفية معاملتهم»، الذي أدليت بها إلى مجلسنا، سبق أن أشرت إلى عثورنا في ويرانشهر في مقر إبراهيم باشا الملي على مجموعة من الوثائق التي تشير إلى وجود ارتباط بين الباشا المذكور ورموز الاستبداد (المقصود ـ أنصار السلطان عبد الحميد) والقوى الأوروبية المحتلة لجزيرة كريت (إيطاليا وفرنسا وبريطانيا)، وإنني في حينه طلبت إلى الوالي سليمان باشا في ديار بكر بضرورة إرسال هذه الأوراق إلى الحكومة المركزّية، إلاّ أنه مع الأسف لم يقم بواجبه في هذا الشأن. فالوالي لم يكتف بهذا التقصير فحسب، بل في جوابه على طلب مجلس (المبعوثان) لمرات عديدة بإرسال تلك الوثائق، كتب قائلا: «ليس هناك أي وثائق من النوع التي يشير إليها عارف أفندي». وطلب من مجلس الإدارة وأهالي ويرانشهر بكتابة مضابط بهذا المعنى. ولكن لكونهم أصدقائي ورفاقي لم أر من الضرورة الرد على تلك المعلومات التي هي أساساً مخالفة للحقائق العامة.

كان قائمقام ويرانشهر، قدري أفندي، قد حصل على تلك الوثيقة كما يقال، ولكن لا نعرف أين تلك الوثائق الآن، والكل يشهد بنزاهتي وبراءتي. فقد اتهمني الفريق أمين باشا والوالي وقاما بكتابة تلك الاتهامات إلى وزارة الحرب والداخلية، ولكن دون جدوى. علما أن وزير الداخلية السيد حقي بيك، قد عيّن كوال على ديار بكر رجلاً عسكرياً مستبداً، ولم يكن ذلك التعيين عملاً صائباً، ويمكن للمرء أن يعرف حقيقة ما جرى في مداولات مجلس (المبعوثان). لا يمكن إخفاء الحقيقة إلى الأبد، والمعروف

للجميع أنني لم أذهب إلى ويرانشهر، وبقيت طيلة وقت العمليات في الريف، ولكن أترك الرأي العام الحكم على هذه الافتراءات. كما أنني مستعد لأن أواجه كل تلك الافتراءات أمام محكمة.

من الجدير بالذكر أن الوالي سليمان باشا قد عاد بعد عشرة أيام من حركة إبراهيم باشا الملي... استنادا إلى المعلومات التي صرّح بها ممتاز أفندي إلى اللجنة الحكومية المكلفة، كان إبراهيم باشا يملك ـ قبل حركة التمرد الذي قام بها ـ مليوني ليرة ذهبية ومجوهرات ثمينة تقدر قيمتها بمليون ليرة. وكانت اللجنة الحكومية المؤلفة من رجال القانون والماليين قد زارت ويرانشهر وبقيت هناك 50 يوماً، وكانت مصروفاتها اليومية 500 قرش يومياً.

ولكن قبل وصول الهيئة التحقيقية إلى ويرانشهر، استطاعت خنسة خانم (زوجة إبراهيم باشا الملي) وأولادها الثلاثة إخفاء المجوهرات والليرات الذهبية. من الجدير بالذكر كان هناك 150 قرية مزدهرة في أطراف ويرانشهر اشتركت جميعها في حركة التمرد، وامتلكت كل قرية لوحدها ما مجموعه 40 ألف كيلو من الحبوب والأكل المجفف، وكان من المتوقع أن يضاف إلى ذلك 150 إلى 180 كيلو من المحصولات الجديدة في وقت الحصاد. ورغم طلب المتصرف والقائمقام في ويرانشهر إعطاء الحماية الحكومية لتلك القرى فإن الوّالي لم يقم بذلك.

لذلك قامت العشائر العربية والكردية المعادية لعشيرة الملي بالهجوم على تلك القرى، ونهبت الأموال الموجودة فيها، فأصبح فجأة أهالي تلك القرى جياعاً، وبلا بذور لحراثة حقولهم الزراعية. وقامت الحكومة بإعادة قسم من المحاصيل المنهوبة، لكن المنطقة كانت لا تزال منكوبة وتعيش أزمة حادة. ومما يؤسف له أنّ الوالي لم يقم بزيارة ويرانشهر رغم كونها على بعد 20 ساعة فقط من ديار بكر. ولو قام الوالي بتلك الزيارة لادّخرت الحكومة الكثير من الأموال، ولم يكن هناك فرصة لتوجيه كل هذه الافتراءات ضدي، وإلى هذا ألفت نظر الصدر الأعظم حسن حلمي باشا وأنهي كلمتي.

ضياء كوك إلب

■ ■ ■

الشيخ سعيد الحفيد

كان ظهور الشيخ سعيد الحفيد كمركز قوة في كردستان العراق أيام السلطان عبد الحميد دليلاً آخر على سياسة اللامركزية التي كان يتبعها السلطان عبد الحميد تجاه الكرد، بصورة مخالفة لسياسة عصر التنظيمات المتبعة قبله،

وسياسة المركزية المفرطة التي حاول الاتحاديون بعده فرضها على الكرد. لسنا هنا بصدد إعطاء عرض تفصيلي للأحداث التي أدت إلى ظهور الأسرة البرزنجية (السادات)، وتلك التي واكبت الشيخ سعيد الحفيد واغتياله في ظروف لا تزال غامضة، لأنّ دراسة الأستاذ الفاضل محمد رسول هاوار المسماة «شيخ محمود» المستندة أساساً إلى بعض المخطوطات ومذكرات المعاصرين (خاصة مذكرات الشيخ رؤوف ابن شيخ محمود، وكتاب كه نجينه ى مه ردان للشاعر وفائي) للشيخ سعيد وابنه الشيخ محمود هي دراسة شاملة، وتحليل يتصف بالموضوعية. ولكننا سنحاول هنا تسليط مزيد من الضوء على الأحداث، وسنعرض بإيجاز الأسباب التي دفعت الاتحاديين إلى نفيه إلى الموصل، ثم اغتياله هناك في ضوء بعض الوثائق البريطانية والعثمانية ذات الصلة بالموضوع، والتي نشرت مؤخراً، وننشر للقارئ الكريم بعض هذه الوثائق في نهاية هذا القسم من الدراسة.

إنّ الشيخ سعيد هو حفيد كاك أحمد الحفيد العلاّمة ورئيس الطريقة القادرية، وهو من أسرة السادات البرزنجية التي يعود أصلها إلى الأخوين الشيخ عيسى وموسى، ويعتقد السادات بأنهم أصلا من سلالة موسى الكاظم. وترك الشيخ سعيد عدة أولاد ومنهم ولده الشيخ محمود الذي أدى دوراً بارزاً في الحركة الكردية في النصف الأول من القرن العشرين، وسنبيّن ذلك في الفصول القادمة من هذا الكتاب. أدى الشيخ سعيد دوراً مهما في تعبئة الكرد وقيادتهم، أسوة بشيوخ الطريقة الآخرين في كردستان في حروب السلطان عبد الحميد مع الروس، خاصة حرب 1876 ـ 1878م. فأكرمه السلطان بقطع بعض الأراضي السنيّة (الحكومية) في لواء السليمانية له. وفي عام 1899م استدعي إلى استنبول على إثر نزاع بينه وبين الطالبانيين، وفي أثناء إقامته هناك وعلى عادة السلطان عبد الحميد في التقرب من شيوخ الطرق الصوفية في الدولة العثمانية، قرّبه السلطان إلى الحاشية وصودف أن مرض أحد أبناء السلطان عبد الحميد فدعا له الشيخ، وشفي من المرض. ويقال أيضاً: إن السلطان كان يعيش دوماً هاجس الاغتيال، وكان يلبس دعاء (الطالسمان) المعروف عند الكرد بـ«كولّه بند»، الذي أعطي له من الشيخ سعيد، والذي أنقذه حسب اعتقاد السلطان من عملية

اغتيال خطرة تعرّض لها السلطان على يد العصابات الأرمنية في مطلع القرن العشرين، وكما كان السلطان قد سبق أن أعطى الشيخ سعيداً نقاط الشفرة السرية الخاصة للاتصال به، وكان السلطان على اتصال به خاصة أثناء الأزمات، ويطلب من الشيخ سعيد الدعاء له[77].

إنّ هذه المكانة الخاصة التي كان يتمتع بها الشيخ مكنّت السادات قدراً كبيراً من النفوذ السياسي، ليس في لواء السليمانية فحسب، وإنما في ولاية الموصل قاطبة أيضاً. فمثلا توسط الشيخ سعيد لدى السلطان في أثناء وجوده في استنبول بإعطاء لقب «الباشا» لحاجي محمد الصابونجي الموصلي، أحد الأعيان وعضو مجلس الرئاسة في بلدية الموصل. أمّا في لواء السليمانية فتصفه التقارير البريطانية والعثمانية بكونه «الحاكم الفعلي وبلا منازع لفترة طويلة». وصحب النفوذ السياسي للسادات نمواً مطرداً وسريعاً في القوة الاقتصادية لهم، لأن السلطان كان على الدوام يمنحهم الهبات بشكل قرى زراعية تابعة للدولة. فضلاً عن ذلك، استغل السادات (أسوة بشيوخ وأعيان وآغوات كردستان الجنوبية) نظام الطابو لتسجيل الأراضي باسمهم، وشراء تلك الأراضي من الفلاحيين. كما خصص السلطان مخصصاً سنوياً للزاوية القادرية للشيخ سعيد مقداره (000.40) ليرة ذهبية في الشهر. وجرى إعفاء الممتلكات والأراضي التابعة لهم من الكثير من الضرائب والرسوم. وبذلك أصبحت عائلة السادات أرستقراطية، فضلاً عن كونها عائلة ذات نفوذ ديني كبير[78].

بعد مجيء الاتحاديين إلى الحكم في نهاية عام 1908م أصبحت حياة الشيخ سعيد في خطر، كما أنّ وجوده في السليمانية كان يعرقل سياسة الاتحاديين في فرض المركزية على كردستان وإنهاء نفوذ الإسلام والعلماء والشيوخ ضمن الدولة العثمانية، كخطوة لفرض العلمنة. كان للشيخ سعيد الكثير من الأعداء في لواء السليمانية وفي مركز المدينة أيضاً. فالتقت مصالح

---

(77) F O. 195/2317, (Report on Affairs In Sulaimani) 10 Janury, 1909, B. Dickson; F O. 2308 No. 2 Janury 14, 1909, B. Dickson.

انظر: هاوار، ص144-147.

(78) Za. 1311/102 21/03/311; Y M T V. 278T07 Lef, 30/03321.

هؤلاء (أعداء الشيخ سعيد) مع مصلحة الاتحاديين للتخلص منه. وكان في مقدمة هؤلاء الخصوم الموظفون والقادة العسكريون الترك من أمثال فهمي أفندي قائد الحامية العسكرية والمدعو الدكتور ضياء اللذان كانا يريان في الشيخ سعيد العامل المعرقل في فرض إرادة الدولة في المنطقة، وكان هؤلاء جميعاً يهابونه كثيراً ويرونه سلطة بديلة لهم وحامياً للكرد من سياساتهم التعسفية، ولكنهم كانوا يعرفون صلات الشيخ الوثيقة بالسلطان فلم يجرءوا على التصدي له، ولا حتى مناقشته، ولكن مراسلاتهم مع الباب العالي تتقطر غضباً وحقداً عليه (كما سيتضح ذلك جليّاً من الوثيقة المدرجة أدناه).

ويأتي تجار السليمانية والأعيان في المدينة، في الدرجة الثانية، من حيث العداء له. فكان هؤلاء أيضاً يحقدون على الشيخ سعيد، وذلك لكونه منافساً لهم في الجاه والثروة. فضلاً عن ذلك فإنّ كثيراً من الموظفين الصغار في دوائر الدولة، كانوا يتقربون إلى الشيخ سعيد كثيراً على أمل أن يحميهم الشيخ بسبب طغيانهم وظلمهم للناس. وهذا مما أساء إلى سمعة الشيخ كثيراً، بحيث إذا ارتكبت أية حادثة للقتل أو النهب كان ينسب هذا الأمر إلى رجال الشيخ. لذلك كان هناك نوع من الاستياء العام بين التجار ووجهاء السليمانية وأعيانهم، الذين تضررت مصالحهم نتيجة سياسات الشيخ[79].

ويأتي الآغوات والشيوخ الكرد المنافسون في الدرجة الثالثة من حيث العداء للشيخ؛ فقد كان للشيخ بعض الأعداء بين السادات أنفسهم، وكان عدد هؤلاء كبيراً يحاولون كسب العشائر والمريدين والسيطرة على الأموال التابعة للطريقة القادرية. وفي هذا الصراع يلجؤون إلى المسؤولين الحكوميين لكسب دعمهم على حساب الشيخ سعيد.

وحدث بين السادات وشيوخ الطالبانية صراع أيضاً على النفوذ. ففي عام 1311م قاد الشيخ سعيد هجوماً كبيراً على قرى الطالبانية وأحرقها. وهذا ما دفع الشيخ علي الطالباني إلى تسجيل شكوى ضد الشيخ سعيد، عند السلطان عبد الحميد الذي دعا الشيخ سعيد إلى استنبول، فمكث هناك الشيخ لفترة. أقدم

(79) هاوار، ص203-204.

أنصار الشيخ على شن هجمات على القرى الخاضعة للطالبانيين وأحرقوا بعضها وقتلوا الساكنين فيها.

أمّا ألدّ أعدائه فكان حافظ محمود باشا الجاف. وكان النزاع بين الشيخ سعيد ومحمود باشا يتمحور حول نقطتين أساسيتين؛ إحداهما: أن القسم الأكبر من الجاف كانوا لا يزالون حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من الكوجر (الكرد الرحل)، ففي أثناء مرور قافلة الجاف في شهرزور قرب الحدود العراقية ـ الإيرانية عبر أراضي القبائل الكردية، كانت تدمر الحقول الزراعية وتتلفها. وثانيهما: كان محمود باشا يفرض ضرائب كثيرة على أفراد قبيلة الجاف لكونه رئيس عشيرة وإقطاعيّاً. وبما أنّ قسماً من الجاف (خاصة الروغزارية) كانوا من مريدي الشيخ سعيد اشتكوا عند الأخير. وقام الشيخ سعيد بنقل شكواهم إلى المسؤولين الحكوميين، فاستاء محمود باشا من هذا الفعل كثيراً، وكان جوابه: «قل للسادات أن يهتموا بأمور صلاتهم، ولا يتدخلوا في شؤون الآخرين»[80]. وفي برقية له إلى الباب العالي يشتكي محمود باشا قائلاً:

«لكن الشيخ سعيد وشقيقه النقيب طلبا مني المساعدة في الصراع والنزاع والفتنة، والفساد ـ الذي وصلت أخباره إلى هناك ـ بينهما وبين شيوخ السليمانية. ويدعي الشيخ بأنني عندما كنت محبوساً بدار السعادة نلت العفو السلطاني بمساعدة منه وأنّه في حالة عدم مساعدتي له، مقابل ذلك، سيعمل على تقديم معروض للمابين الهمايوني، كي يبعدوني عن هنا، ويهدد بأنه سيطلب من آخرين الكتابة أيضاً في هذا الشأن. إنّ هؤلاء المشايخ منذ القديم كانوا محتاجين إلى عطفي وعطف آبائي وأجدادي، وتربية هؤلاء الذين لا يزيدون هم وذووهم عن مئة أسرة لم تكن ذات بال وتتوقف على إرادة سنية...»[81].

ولكن الإدارة العثمانية في كردستان أيام السلطان عبد الحميد كانت تساند الشيخ سعيد في هذا الصراع، واتهمت محمود باشا بخلق المشاكل والبلابل من

---

(80) هاوار، ص203-204.

(81) صورة حل البرقية المشفرة الواردة من ولاية الموصل: Y. MTV. 114/31.

أجل الحصول على رئاسة قبيلة الجاف، لكي يحل محل أخيه كقائمقام لكل عنبر[82].

لهذه الأسباب حين استلم الاتحاديون الحكم وحدّوا من صلاحيات السلطان عبد الحميد، فتح خصوم الشيخ سعيد فرع الإتحاد والترقي في السليمانية، وعيّن محمود باشا الجاف رئيسا للفرع. وطلب من الشيخ سعيد الانضمام إلى الفرع إلا أنه اعتبرهم ملاحدة وأعداءً للشريعة، ورفض الانضمام إلى الاتحاديين.

وبدأ فرع الإتحاد وبالتعاون مع المسؤولين الحاقدين على الشيخ سعيد يخططون لنقله بكل السبل من السليمانية. فقبل شهر من إبعاده إلى الموصل، جرى اعتقال ابني الشيخ سعيد (الشيخ أحمد والشيخ محمود) بحجة عدم دفعهم ديون حكومية مترتبة عليهم. وجرى كتابة الكثير من المضابط باسم أهالي السليمانية يشكون فيها من تجاوزات الشيخ سعيد المزعومة، ضد أهالي السليمانية وعدائه للنظام الاتحادي. وقبل إبعاد الشيخ سعيد بثلاثة أيام نظم أعداؤه تجمعاً أمام السراي، وأجبروا الناس على توقيع المضابط التي تطالب الحكومة بإبعاد الشيخ من السليمانية، وسادت في السليمانية الفوضى لمدة ثلاثة أيام، وانتهت بإبعاد الشيخين من المدينة إلى الموصل. وتبيّن بعد التحقيقات التي تلت مذبحة السادات بأنّ متصرف اللواء وبعض خصومه من المسؤولين والتجار في السليمانية قد بعثوا بـ 1500 ليرة عثمانية رشوة للمسؤولين في الموصل. فطلب الباب العالي نقله إلى الموصل، بحجة عدم كون السليمانية مكاناً آمناً له. فجاء المدعو إبراهيم أدهم، رئيس قوة الخيالة في السليمانية طالباً إلى الشيخ سعيد مصاحبته إلى الموصل.

وبعد إبعاد الشيخ سعيد كان هناك العديد من الملاحقات للسادات وأنصارهم في السليمانية ومصادرة أموالهم. وتصف مضبطةُ حررت في السليمانية الوضع فيها بعد رحيل الشيخ سعيد عنها: «مع كل الأسف إنّ المسؤولين الحاليين في لواء السليمانية متكونين بصورة أساسية من الأشخاص

(82) المرجع السابق.

غير الكفوئين والانتهازيين، ومن أصحاب الأهواء الفاسدة؛ وفي كل خطوة يخطونها لا يقصدون إلاّ مخالفة الشريعة وقيم الإسلام والقوانين المرعية، وليس لهم همٌّ إلاّ الإثراء وبكل السبل الممكنة»[83].

ففي شهر كانون الأول من عام 1908م وصل الشيخ سعيد مع أبنائه، وخاصة الشيخ محمود وأحمد وأفراد حاشيته وخدمه إلى الموصل ليستقر فيها ضيفاً على الحكومة، ويسكن في بيت مخصص له من قبل محمد حاجي باشا الصابونجي. وكان البيت المذكور يبتعد عن السراي حوالي 40 ياردة فقط. وبعد مضي أربعين يوماً في الموصل يقتل الشيخ سعيد إثر فتنة وفي ظروف غامضة. نستميح القارئ عذراً في إيراد تفاصيل القتل المروية في كتاب الضحايا الثلاث، وفي مذكرات (زيوه. ر)، وكتاب شيخ محمود عن رسول هاوار المشار إليه آنفاً، وفي تقرير للقنصل البريطاني في الموصل. فما عدا الاختلافات البسيطة في تفاصيل الحادث تتفق تلك المصادر جميعها في الكيفية التي اغتيل بها الشيخ سعيد. ولكن لا بأس من سرد الحادث هنا.

في 5 كانون الثاني عام 1909م وبينما كان الشيخ محمود وأخوه الشيخ أحمد وشاب آخر اسمه بهاء الدين عبد الله، كلهم شباب في مقتبل العمر، جالسين في بيت مصطفى بيك، وكانت المناسبة هي العيد، فحسب رواية صاحب كتاب الضحايا الثلاث يخرج بهاء الدين (ولكن حسب تقرير القنصل البريطاني في الموصل يرسل بهاء الدين أحد الفرسان الكرد لجلبها وهو سكران إلى البازار، وتحدث هناك بينه وبين امرأة موصلية (يقال إنها كانت عاهرة) مشادة كلامية، وتكون ذلك بداية لتجمع الموصليين للانتقام لشرف المرأة المهانة. فيحاول الفرسان الكرد (أصلاً من كركوك كانوا هناك لمهمة) إطلاق النار على المتظاهرين، وتحدث معركة بين الفرسان الخيالة الكرد والجندرمة

(83) جه ند به لگه یه کی میرووی «وه رکراوه له توركييه وه: مسته فانه ناريمان» 2-2، رامان، دهوك، كوردستان، 2001م؛ نشرت مجلة الإرشاد، (الصادرة باسم الاتحاد والترقي فرع بغداد) عدد 19 نيسان 1325 مجموعة من الادعاءات المضادة للشيخين، ولخصت المجلة رأيها بالقول بأن القضاء على الشيخين كان ضرورة من أجل تصفية رموز الاستبداد (أنصار السلطان عبدالحميد).

الموصليين، وينتهي ذلك بقتل 10 من الجندرمة (التقرير البريطاني 30 ـ 50 شخصاً من الطرفين).

وفي اليوم التالي طالب علماء الموصل والموصليون باستسلام جميع الفرسان الكرد ومحاكمتهم. وبعد مقاومة بسيطة تستسلم قوات كركوك للحكومة. ولكن الوالي يرفض معاقبتهم. ويطالب الجمهور المحتشد بالشيخ سعيد وأبنائه، ويرد عليهم الوالي: أنتم تعرفون أين هو فاذهبوا، افعلوا ما تشاءون. ويقوم الموصليون بالتجمع والتظاهر تحت قيادة أحد الأشقياء المدعو أبو جاسم، وتهاجم دائرة الضبطية، وتحرق الملفات الحكومية. وفي اليوم الثالث يهاجم أبو جاسم والموصليّون على البيت الذي كان فيه الشيخ سعيد ويحاصرونه. ويبدي الشيخ قلقه للوالي إلا أنّ الأخير يطمئنه على حياته. وفي هذا الأثناء يُقتل الشيخ أحمد (ابن الشيخ سعيد) وأحد حرّاس الشيخ. ويستدرج الشيخ سعيد البالغ من العمر 80 سنة إلى الخروج من البيت، وبيده المصحف الشريف، ويرافقه مجموعة من الجنود الحكوميين السائرين خلفه، ويكون مقصده كوناك مسكن الوالي ومقره (وحسب الروايات الأخرى دائرة السراي)، الذي كان على بعد فقط 40 ذراعاً من البيت الذي كان فيه الشيخ، ولكن الحرس يرفضون فتح الباب، وفي هذه الأثناء تقع حجرة (صخرة) كبيرة على رأس الشيخ ويفارق الحياة على أثر ذلك، ويقوم أبو جاسم وجماعته بالهجوم على أتباع الشيخ ويقتلون 17 منهم، وتنهب بيوتهم[84].

إنّ الظروف التي رافقت استشهاد الشيخ سعيد لا تزال يكتنفها بعض الغموض. فمن المسؤول عن قتله؟ هل قتل بإيحاء من استنبول أم قتل بمؤامرة من فرع الإتحاد والترقي أم من المسؤولين في الموصل؟ هل قتله أبو جاسم وجماعة الغوغاء بدون إذن من أحد؟ يحاول هاوار في دراسته المفصلة عن الموضوع تغطية جميع هذه النقاط، ولكنه في الأخير يرجح مقتل الشيخ سعيد

---

(84) F. O 195/2310, No. 2 Janury14, 1909, British Vice Consulate, Bell, p. 43, Edmonds, pp. 77-78.

وانظر: الغلامي، عبد المنعم. **الضحايا الثلاث**، الموصل: مطبعة الموصل 1952، ص33-37؛ هاوار، ص 148-151.

على يد علي سعيد بيك رئيس أركان الحرب في الموصل الذي قام باستدراج الشيخ سعيد بالخروج من بيته والتوجه إلى السراي، في حين رتب علي سعيد بيك الأمر مع الحرس في السراي، بعدم فتح الباب للشيخ لإعطاء الفرصة الكافية للثائرين القتلة لذبح الشيخ وأفراد عائلته وحاشيته. وينقل هاوار عن مذكرات الشيخ قادر الحفيد عن علي سعيد بيك اعترافه بهذه الجريمة، وبأنه أقدم على ذلك بتوجيه من الاتحاديين[85].

يستند كل من هاوار والشيخ قادر على روايات مسموعة عن اعتراف علي سعيد بيك بكونه المهندس الذي خطط لعملية الاغتيال، ولكن هذا الأمر لا يزال بحاجة إلى أدلة مكتوبة؛ إما وثائق عثمانية أو بريطانية، أو اعترافات مكتوبة من المشتركين مع علي سعيد بيك لأجل حسم النقاش. علما أنّ علي سعيد بيك قد أنكر في مناسبات عديدة أن يكون له دور في الاغتيال. ومن الجدير بالذكر أنّ تقرير القنصلية البريطانية يثير عدة تساؤلات عن دور المسؤولين في الحادث، وذلك بإعطاء الوالي الاطمئنان والضمانات غير الحقيقية للشيخ سعيد. ولماذا لم يفتح السراي؟ وأين كان الوالي حين كان الغوغائيون يحاصرون بيت الشيخ؟ وينقل تقرير القنصل عن الوالي قوله لجماعة الغوغاء: «افعلوا ما تشاؤون مع الشيخ». ولماذا لم يبادر الوالي الذي كان على مقربة 80 ذراعاً فقط من بيت الشيخ وتحت إمرته 800 جندي إلى حماية الشيخ[86]؟ هذه أسئلة معقولة، وتبين أن اتهام شخص واحد داخل الجهاز الإداري في الموصل بكونه المتورط الوحيد في الجريمة لا يحلّ اللغز الذي يحيط بالمذبحة.

ومن الجدير بالذكر، أن الوالي قد أخبر الشيخ سعيد يوماً واحداً فقط قبل الأحداث بورود برقية من استنبول تبرئ ذمته، وأنّه بإمكانه العودة إلى السليمانية اعتباراً من الغد. هل كان ذلك تمويهاً من الوالي أم كان هناك فعلا نية لإطلاق سراحه؟ وهل علم أعداء الشيخ بهذا الأمر، فعجلوا بتنفيذ خطتهم للتخلص منه؟ هل كانت هناك مراكز قوة داخل الأجهزة الإدارية في الموصل تؤيد فعلاً

(85) هاوار، ص 151،171.

(86) F.O. 195/2310, No. 2 January 14, 1909, Vice Consul Mosul.

الاتحاديين، وكانت لا تزال تؤيد السلطان عبد الحميد الذي كان، حتى تلك الفترة، هو السلطان، وإن جرى تقليص سلطاته؟ يشير هاوار إلى احتمال كون المذبحة ضد السادات في الموصل مؤامرة لإيجاد أرضية لطرد الوالي زكي باشا الحلبي، لأنّه لم يكن من المقربين إلى الاتحاديين[87].

ولكن ينقل هاوار عن عبد المنعم الغلامي صاحب كتاب الضحايا الثلاث وعزت كاكه ى (سكرتير الشيخ سعيد الشخصي)، والشيخ قادر الحفيد ابن الشيخ سعيد بأن تصفية الشيخ سعيد كانت جزءاً من مخطط الاتحاديين، لضرب ما أسموه برموز الاستبداد، وبعبارة أخرى للقضاء على أنصار السلطان عبد الحميد[88]. وهذا ما يميل إليه المؤلف.

وفي شهر كانون الأول من عام 1909، وبعد تحقيقات مطولة في ملف المتورطين في المذبحة أصدر الوالي الجديد رشيد باشا أمراً باعتقال 140 شخصاً لمحاكمتهم. وتظاهر علماء الدين في الموصل لإطلاق سراح 100 شخص كانوا لا يزالون رهن الاعتقال. واستمرت التحقيقات أشهراً عديدة. علماً أنّ الشيخ عبد القادر النهري قد تدخل لدى السلطات لضمان العدالة في المحكمة. فقررت المحكمة تبرئة السادات، وحكمت بعد أشهر عدة من التحقيقات بسجن 50 شخصاً لمدة 3 سنوات وإعدام 13 شخصاً. ولكن الاتحاديين في استنبول لم يوافقوا على القرار الصادر من المحكمة، وبقي شخص واحد فقط في السجن[89]. كما يشير ميلكي يونغ، نائب القنصل البريطاني، بالطريقة «المنحازة» التي غطت بها صحف الاتحاديين في استنبول المذبحة ضد السادات في الموصل، والتي كانت معظمها ضد الشيخ سعيد. إنّ إلغاء قرار المحكمة الذي كان لصالح الشيخ سعيد، والأسلوب الذي غطي الحدث به يوحيان بتورط الاتحاديين على المستويات العليا في المذبحة [90]. وقد كان هناك عداء صريح يبديه وباستمرار الضباط الإنكليز، من أمثال ميجرسون وأدموندز تجاه الشيخ

---

(87) هاوار، ص 203-204.

(88) شيخ مه حمودى قاره مان، ص 147-150.

(89) F.O. 195/2312, No. 37. Milke Young, Vice Consul Mosul, December 19, 1909.

(90) F.O. 195/2310, No. 5. Milke Young, Vice Consul Mosul, February 6, 1909.

سعيد بصورة خاصة والسادات بصورة عامة. ويصف برترارد دكسون، نائب القنصل البريطاني في وان، الذي زار السليمانية في عام 1909 الشيخ سعيد بكونه: «أشرٌ عجوز في الدولة العثمانية، وأنّ له باعاً طويلاً في النهب والسطو بالقوة على أموال الناس، والخبير في الحيل وممارسة الابتزاز والتهديد...، وهذا أقل ما يوصف به هذا الرجل من الشناعة»[91]. ورغم هذا الموقف البريطاني المعادي للشيخ سعيد، إلاّ أنه ليس هناك في الوثائق البريطانية ما يوحي بتورط الإنكليز في مذبحة السادات، بل إنّ جميع الأصابع تشير في هذه التقارير إلى تورط المسؤولين الحكوميين. كما أن الفرضية التي قدمها لازاريف في احتمال تورط الإنكليز في المذبحة، رغبة منهم في عزل القوميين العرب لا ينسجم مع السياسة البريطانية التي كانت تدعم العروبيين في بلاد الشام والعراق.

أدى استشهاد الشيخ سعيد إلى حدوث موجة عارمة من الغضب بين الكرد في جميع أجزاء كردستان. فقد أثار قتل الشيخ البالغ من العمر 80 سنة وبهذه الطريقة البشعة، والذي كان في تصور الكرد أقدس رجل في الدولة العثمانية، المشاعر الكردية العدائية ضد الدولة وضد الموصليين بالتحديد. فثارت ثائرة عشيرة الهموند الموالية للشيخ سعيد، وطبق مسلحوها الحصار التام على المراكز الحكومية في السليمانية. وفي كركوك اجتمعت العشائر الموالية واتفقت على خطة لتشكيل جحفل من أبنائها للهجوم على الموصل، ثأراً لما أسموه بشهيد الكرد (الشيخ سعيد). وانقطعت الاتصالات بين كركوك والسليمانية مما جعلت حياة الجنود والموظفين الحكوميين الترك في خطر، وأبرق الوالي في الموصل إلى متصرف السليمانية بترك المدينة فوراً والتوجّه إلى كركوك. كما أبرق متصرف كركوك إلى الوالي في الموصل قائلاً: إنه في حالة عدم ضمان وصول الشيخ محمود بسلامة إلى كركوك، فوراً، فإن حياة الموصليين في كركوك ستكون في خطر[92].

(91) F.O. 195/2317, (Report on Affairs In Sulaimani) 10 June, 1909, B. Dickson.

(92) F.O. 195/2317, (Report on Affairs In Sulaimani) B. Dickson, 10 Janury, 1909.

وكانت الإدارة الاتحادية على وشك السقوط الكلي في كردستان، وكان الجنود الحكوميون في لواء السليمانية يرمون أسلحتهم، ويحاولون الوصول إلى كركوك، ويعزو تقرير لنائب القنصل البريطاني في الموصل الانهيار المفاجئ للإدارة البريطانية في كردستان إلى كون معظم المسؤولين العسكريين في ألوية كركوك والسليمانية ومدراء النواحي والأقضية تحت نفوذ الشيخ سعيد. ويضيف القنصل قائلا: «وإلا كيف لا تستطيع قوة مقدارها 4000 من التصدي لقوة صغيرة لا تتجاوز 400 من الهموند»[93]. فأقدمت الحكومة على اتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة. وبعد أن أعلنت عدم مسؤوليتها عن الأحداث في الموصل، وعدّها نتيجة لاستفزازات أنصار الشيخ سعيد، وضعت قوات الجيش الرابع والسادس العثماني في حالة تأهب تام، كما قامت بتغير الوالي زكي باشا الحلبي وعُيّن محله رشيد باشا. فقام الوالي الجديد بمصاحبة الشيخ محمود الذي كان في حماية أحد المسؤولين الحكوميين الكرد في الموصل إلى لواء كركوك والسليمانية.

وحال وصول الشيخ محمود وأعضاء وفد السادات الذين نجوا من المذبحة في الموصل، استقبلهم الكرد استقبالاً حافلاً في السليمانية، وحتى الطالبانية الذين كانوا من أعداء السادات التقليديين تحركت عندهم الحمية الكردية واستقبلوا السادات في بيوتهم. ومن هناك تحرك الوالي مع السادات إلى السليمانية، وعقد فيها اجتماع جماهيري كبير للوالي والسادات، فحضرته كل الوجوه البارزة في المدينة ما عدا أعداء الشيخ سعيد الذين قاطعوا الاجتماعات، كما أقدم الوالي الجديد على نقل المتصرف ومعظم المسؤولين الكبار في السليمانية.

إنّ حضور الوالي وبصحبة السادات إلى السليمانية، وإعطاءه وعداً بمعاقبة المتورطين في مذبحة السادات في الموصل، كانا بمثابة رد اعتبار رسمي للسادات، وهذا ما أقلق خصومهم في السليمانية[94]. كما أنّ مذبحة السادات

(93) F.O. 195/2310, No. 19. Teleg. British, Vice Consul, Mosul, October 17, 1909.

(94) F.O. 195/2310, No. 19. Teleg. British, Vice Consul, Mosul, October 17, 1909.

قد مهدت الأرضية للشيخ محمود ليصبح قائداً في كردستان الجنوبية. إن الليونة التي أبداها الاتحاديون تجاه الأحداث في كردستان من قبل نقل المتصرف، واعتقال المتورطين في المذبحة في الموصل، ومحاكمتهم، لم يكن دليل النوايا الحسنة تجاه السادات أو الكرد، بل كان دليل إدراكهم بأنّ للسادات شعبية كبيرة في كردستان وأنهم كانوا بحاجة إلى تهدئة الأوضاع هناك، لأنه لم يثبت بعد حكمهم في كردستان. وخير دليل على ذلك ضربهم قرارات المحكمة في الموصل عرض الحائط فيما بعد.

باختصار فإن استشهاد الشيخ سعيد الحفيد، هو مثل استشهاد إبراهيم باشا الملي، وهو صفحة أخرى من صفحات المواجهات الدموية بين الكرد الراغبين في الحصول على الحرية ثم الحفاظ على نوع من الاستقلالية المحلية للحكم والإدارة الاتحادية العازمة لفرض المركزية عليهم. كما أن عدم رضوخ الشيخ سعيد للاتحاديين يعد صفحة من صفحات الولاء والإخلاص والوفاء من الكرد لشريعتهم الإسلامية الغراء، وسلطانهم عبد الحميد الثاني.

■■■

obeikandl.com

وثيقة 1

31 Y. MTV 114

على إثر ورود برقية محمود باشا الجاف بتاريخ 3 كانون الأول سنة 310 (15 كانون الأول 1894) بأن بعض أرباب الفساد يتخذونه ذريعة لممارسة أعمالهم، وأنهم إذا طلب منهم التفصيل فهو مستعد لتقديمه، جرت الكتابة إليه لبيان حقيقة الحال بالتفصيل، فوردت من جانب المشار إليه البرقية المؤرخة في 1 كانون الثاني سنة 310 ذكر فيها أنه بسبب النزاع، والمنافسة المستمرة بين شيوخ السليمانية طلب الشيخ سعيد وأخوه نقيب المساعدة منه مبطناً ببعض التهديدات، وأن أعمال الفساد التي يقومون بها بدأت تسري على العشائر، مما يؤدي إلى الفوضى في إدارة اللواء. عندها طلبنا صورتي البرقيتين من مكان الإرسال، وبعد الإطلاع عليهما طلبنا إلى ولاية الموصل إرسال برقية مشفرة ببيان الرأي.

ويتبين من جواب الولاية ومن البرقيتين المذكورتين أن الباشا المذكور يسعى إلى زيادة أنصاره من جهة، وإلى اختلاق الشكاوى ضد أخيه عثمان باشا رئيس عشيرة الجاف وقائمقام كل عنبر حالي، من جهة أخرى، كي ينتزع منه رئاسة العشيرة ومنصب القائمقامية، ونظراً لبيان أن استمرار هذا الوضع قد يؤدي إلى أن يتحول الأمر إلى مسألة سياسية، وللحيلولة دون ذلك فإننا نرى إخراجه دون ضجة من ولاية الموصل، بتعيينه قائمقاما على إحدى الأقضية في ولاية بغداد، كي لا يكون هناك مجال لوقوع أعمال مؤسفة. والأمر في الأحوال قاطبة لحضرة سيدنا ولي الأمر.

5 شعبان سنة 312 (30 ـ 01 ـ 1895)

و18 كانون الثاني سنة 310

ياوران أكرم حضرة مولانا السلطان درويش

■ ■ ■

وثيقة 2

Y.MTV. 114\31

إلى حضرة درويش باشا الياور الأكرم لمولانا السلطان
ج 7 كانون الأول سنة 310 (19 كانون الأول، 1894م)

ما قصدته من برقيتي السابقة هو بيان استعدادي مع أخي وأولادي وعشيرتي لبذل النفس واعتبار ذلك فرضاً، تجاه التكريم السلطاني، الذي أحظى به منذ خمس سنوات، وأنني وآبائي وأجدادي ملتزمون بالخدمة في هذه الحدود للدولة العلية الأبدية. لكن الشيخ سعيد وشقيقه نقيب طلبا مني المساعدة في الصراع والنـزاع والفتنة، والفساد الذي وصلت أخباره إلى هناك بينهما وبين شيوخ السليمانية.

ويدعي الشيخ بأنني عندما كنت محبوسا بدار السعادة نلت العفو السلطاني بمساعدة منه، وأنه في حالة عدم مساعدتي له مقابل ذلك فسيعمل على تقديم معروض للمابين الهمايوني كي يبعدوني عن هنا، ويهدد بأنه سيطلب من آخرين الكتابة أيضاً في هذا الشأن.

إنّ هؤلاء المشايخ منذ القديم كانوا محتاجين إلى عطفي وعطف آبائي وأجدادي. وتربية هؤلاء الذين لا يزيدون هم وذووهم عن مئة أسرة، لم تكن ذات بال وتتوقف على إرادة سنية، لكنهم الآن ازدادوا شططاً، فهم يفكرون في طلب الحماية بالإضافة إلى أنّ مواصلتهم إيقاع الفتنة والفساد وانشغال طـابور من العساكر بمنعهم من الفساد، وتحريض بعض الناس عليهم، تغاير الرضا العالي.

وقد عرضت هذا الوضع على مقام الخلافة العالي عندما كنت بدار السعادة بواسطة أمين بك أحد قرناء السلطان، وبحضور الباشا والكاتب الأول. كما أنّ سوء الأحوال بالعراق معلوم لدى المسؤولين الذين زاروا تلك المناطق. إنّ ما يوقعونه من أعمال الفتنة والفساد سرت إلى العشائر الأخرى التي قاموا بتحريضها، مما أدى إلى سوء الأحوال في الإدارة العامة للواء. وهناك أمور كثيرة تحتاج إلى شرح وإيضاح، لا يمكنني بيانها بسبب عدم وجود مفتاح الشيفرة. كما أن تأخير جواب البرقية كان بسبب مرضي. رجاء الإطلاع.

1 كانون الثاني سنة 310
(13 كانون الثاني، 1895)
رئيس محمود جاف

■ ■ ■

وثيقة 3

Lrade - hususi

Za 1311/10222

قصر يلدز الهمايوني
رئاسة دائرة الكتابة

الزاوية الشريفة التي يشرف عليها الشيخ سعيد أفندي حفيد أحمد أفندي الكاكا السليمانية، ورد من محلها محضر، بطلب استثنائها من ضرائب الأملاك والأراضي والأغنام والرسوم. ولما كان المرحوم المشار إليه أحمد أفندي من السادات الكرام وأهل الحظوة، عمل في حياته على نشر العلوم وإجراء شعائر الطريقة، وبذل المساعي لمنع توسع مذهب الشيعة في تلك الجهات، وبناء عليه قام بخدمات جليلة للدولة والمملكة.

كما أنّ حفيده الموما إليه الشيخ سعيد أفندي يسلك مسلك جده المشار إليه، ويسعى لاستجلاب الدعوات بالخير لحضرة مولانا السلطان، مستجمع المجد والشرف، وهو في معرض التعهد بمضاعفة الجهود لنشر العلوم وتعليم الأحكام الجليلة للدين المبين، ومنع توسع مذهب الشيعة في تلك الجهات.

ويرى حضرة صاحب مقام الخلافة أنّه من المناسب معاملة عائلة المرحوم المشار إليه والزاوية المذكورة باللطف أسوة بأمثالهم. ولكن كي لا يكون هناك خلط وتشويش في المعاملة المزمع إجراؤها واستغلال لهذه المعاملة، فقد كان التصريح والبيان بأن المقدار السنوي لضرائب الأملاك والعقارات والأغنام والرسوم المتعلقة بالموما إليه الشيخ سعيد أفندي وإخوته والخاصة بالزاوية الشريفة ثمانية وعشرون ألفا وخمسمائة قرش.

ومن مقتضى الإرادة السنية لصاحب مقام الخلافة الصادرة في هذا الشأن، بحث الأمر لدى مجلس الوكلاء المخصوص الموضوع، وعرض نتيجة البحث على العتبة العليا، وأرسل المحضر المذكور لفا إلى مقام الصدارة السامية.

والأمر لحضرة ولي الأمر.

28 ذي القعدة سنة 311

2 نيسان 1894) و21 أيار سنة 310

رئيس دائرة الكتابة ثريا

■ ■ ■

وثيقة 4

Lrade - Hususi, 16. S. 1323.

قصر يلدز الهمايوني
رئاسة دائرة الكتابة

التذكرة الخاصة لمقام الصدارة المرفوعة بتاريخ 7 صفر سنة 323 (12 نيسان 1905) الحاوية تقديم البرقية الواردة من ولاية الموصل حول ضرورة جلب الشيخ سعيد أفندي السليماني وولديه إلى دار السعادة، وإبعاد عدد من المشايخ نظراً لاستعانة مشايخ السليمانية بعشائر السليمانية وكركوك في الهجوم على الهمونديين، بهدف أخذ الثأر.

ونظراً لعدم وجود أدنى شك في أنّ ما حدث هو نتيجة لسوء إدارة الموظفين المحليين، وأنّ ولاء الشيخ سعيد أفندي وصدقه يتطلبان الاهتمام بتأمين حمايته وزيادة محبته ومحبة الأهالي المسلمين المحليين، فإنّ مقتضى الإرادة السنية لحضرة صاحب مقام الخلافة القيام ببعض الوصايا للولاية، أو تحديد من يتطلب تغييره من المتصرف والوالي وعرض ذلك. والأمر لحضرة ولي الأمر.

19 صفر سنة 323 (24 نيسان 1905)
و11 نيسان سنة 321
رئيس دائرة الكتابة تحسين

■ ■ ■

obeikandl.com

وثيقة 5

MV. 84.35

محضر خاص باجتماعات مجلس الوكلاء
تاريخ 24 شوال سنة 312 و9 نيسان سنة 311
(20 نيسان، 1895)

خلاصة: اطلع المجلس على تذكرة قيادة الجيش بتاريخ 14 شوال سنة 1312، وبلفها البرقية الواردة من مشيرية الجيش الهمايوني السادس، عطفا على إشعار قيادة الموصل من أنّ الولاية لا تهتم بأمر إصلاح ذات البين لدى أحفاد المرحوم الشيخ أحمد كاكا بالسليمانية، وأن الوقوف إلى جانب الجائر، ومعاملة المفتي السابق معاملة سيئة يؤديان إلى حمل جمع غفير من الناس السلاح على طول الحدود مع السليمانية، كما يؤديان إلى تدخل العشائر الإيرانية الذين هم من أهل السنة، وأنهما سينتجان أضرارا سياسية.

وجرى دمجها مع البرقية الواردة بتاريخ 24 آذار سنة 311 بتوقيع السيد حسن وغيره من السادات البرزنجية بالسليمانية المتضمنة بعض الإفادات حول الموضوع.

القرار:

لما كان صرف المساعي لتأليف ذات البين ورفع وإزالة الخلاف، الذي ظهر بين بعض السادات بالسليمانية من مقتضى الإرادة السنية، لحضرة صاحب مقام الخلافة، فقد أجريت التبليغات المتكررة إلى ولاية الموصل، واستدعي قسم منهم في بعض الفترات إلى الموصل وتمت مصالحتهم. ولكن نظراً لإشعار قيادة الموصل سالفة الذكر بظهور بوادر حمل جمع غفير السلاح على طول الحدود مع السليمانية. ومندرجات البرقية الواردة من السليمانية المؤيدة لذلك، مما يؤكد على أن الخلاف لم يُزَل نهائياً، ونظراً لعدم جواز استمرار هذا الخلاف بينهم فإنّ المجلس يرى ضرورة إجراء التبليغات المؤكدة والمؤثرة لولاية الموصل، كي تتخذ التدابير الحكيمة التي من شأنها رفع وإزالة الخلاف الواقع كليا، وعدم حدوث ما هو مغاير للرضا العالي.

توقيعات

■ ■ ■

وثيقة 6، وثيقة 7

Lef 3 الصفحة الأولى

إنّ الشيخ سعيد أفندي حفيد الشيخ أحمد أفندي كه السليماني هو رئيس السادات في هذه المنطقة. ويعد نفسه زعيما على عشائر الجاف، الموجودة في هذه المناطق وغيرها من العشائر المذعنة لأوامره، لارتباطهم بالعقائد الموروثة من زمن المرحوم الشيخ أحمد أفندي، وأنه يوميء للحكومة السنيّة، ويشيع بين العشائر التي ليست تحت طاعته مثل عشيرة هموند وغيرها بأنّ أمراً منه حين الحاجة إلى القرى المجاورة للسليمانية، وكذلك للسادات المقيمين بالسليمانية نفسها وعلى العشائر التي مرّ ذكرها يكفي لوضعهم تحت السلاح، وتشكيل قوة كافية للتمرد، وأنّ القادة والمتصرفين وسائر الموظفين المدنيين والعسكريين القادمين إلى السليمانية يرفضون قبول عروضه غير المشروعة التي من شأنها الإضرار بخزينة الدولة، وتتعارض مع القانون والأصول والنظام يتعرضون لافتراءاته وتزويراته التي لا أصل لها، ويجعل الأهالي الذين هم تحت طاعته شركاؤه جزئيا أو كليا في نهب أموال الحكومة، واستيلائهم على الأملاك العامة.

ويقدر الشيخ سعيد على خداع المقامات العليا فيسعى إلى عزلهم أو نقلهم إلى أماكن أخرى، وبذلك يجعل الجميع يخشونه ويضطرون إلى التحرك على النحو الذي يرضيه. وأنه أعلن حكومة أخرى بحيث يستطيع من خلالها تحقيق أي شيء يريده، بل وأكمل حكومته السابقة بحيث يمكن القول: إنّه أصبح الحاكم بلا منازع.

كما استطاع الشيخ المشار إليه نوال مرحمة وشفقة حضرة مولانا السلطان دام ظلّهُ وخليفة المسلمين وفخرهم كافة والعثمانيين بخاصة. فنال مخصصات له ولأهله بلغت قريباً من أربعين ألف قرش شهرياً بالإضافة إلى تعيين التابعين لهم موظفين بفضل نفوذه، وبواسطتهم كان يأخذ منهم من الحاصلات ما يبلغ سبعة أو ثمانية رواتب، لا يجعلهم يسلمون إلى الخزينة إلا النـزر اليسير، كما يحرم بإعفائه من ضرائب الأغنام الإدارة العسكرية، وغيرها ممن يلزم الصرف عليه من المصروفات الضرورية، وحتى في زمن الأعشار يعامل على هذا النحو، فيعرض لواء السليمانية للفقر والحاجة. ثانيا: عند لجوء الحكومة السنية إلى تأديب المتنازعين من الأهالي فيما بينهم، فإنه لا يلبث أن يمد يد نفوذه وقدرته، فينتزع المتهمين من يد الضابطة، ومن حكم العدالة، ومن المعاملة السياسية، كما يحمي القتلة، ويجعل الحكومة مكتوفة اليدين بتقديمه آلاف الشهود، وطلب كتابة محاضر فيزيل هيبة الحكومة لدى العامة، ويزيد من هيبته.

ونجاح الشيخ المذكور بهذه الطريقة يجعل الجميع مقتنعين بقدرته على إلصاق الاتهامات والافتراءات بحق الموظفين المدنيين والعسكريين، ويثبتها عن طريق شهود الزور، فيعمل على إذلالهم، عن طريق الحكومة، وأنه قادر أيضا على تخليصهم من يد الحكومة حتى في أكبر الثورات التي يقومون بها مما زاد ارتباط الناس المعنوي به أضعافا

مضاعفة. حتى إنّ الأهالي المساكين صاروا يعترفون بأنّ عدم ولائهم للحكومة، واستعدادهم لأن يكونوا عبيدا للشيخ يرجع إلى خوفهم منه.

وكان الشيخ المشار إليه اشترى بعض الأراضي التي باعتها الحكومة دون طابو، خلال نفي الهموند، ولما فر الهموند من منفاهم وعادوا إلى أراضيهم وبدأوا بزراعتها، فإنه بسبب الأضرار التي تعرض لها، صار يفكر في لصق بعض الافتراءات بهم، وفي هذه الأثناء وجد بغيته عندما قتل سيد نوري ابن السيد حسن الكاني كوالي، فصار يطالب بديته، ووصل الأمر إلى مقام حضرة السلطان. فجهزت مفرزة لملاحقة زوراب وهدايت من فرقة صفروند التابعة لعشيرة هموند، وبدأت الملاحقة الجدية، لكن وعوده للتابعين له حسب النسب من السادات، ومن هم تحت حمايته من أهالي السليمانية نفسها، المعروفين باستمرارهم في السرقة وكافة أنواع الفساد، وبعض المعروفين بالخسة والدناءة من عشائر الجاف وروغزاري والكاملي بالسلطة والمال والسلاح والعتاد وبالمنهوبات التي يحصلون عليها أثناء القتال، استطاع خداعهم وإقناعهم وجمع نحو ألف من الفرسان والمشاة، وأرسلهم بقيادة الشيخ محمود إلى قرية واريكلي التي يملكها على بعد أربع أو خمس ساعات من السليمانية، كما أرسل إلى نفس القرية قوة من نحو مئتي رجل، جمعهم الشيخ سعيد مدير قره طاغ وهو أحد أقربائه ومعروف بقيادته للبغاة في لواء السليمانية، ويبدو أنه مصمم على الهجوم على الهموند وإحراق قراهم، فبادرنا إلى الاتصال بمتصرف السليمانية، وعرضنا الموضوع برقيا على نحو ما جرى، وأجريت الاستعدادات لمنعهم ودفعهم على النحو المطلوب.

لكن النصيحة التي قدمتها المفرزة العسكرية التي وصلت من (جم جمال) بقيادة البكباشي مصطفى أفندي إلى قرية داريكلي للشيخ محمود أفندي لم تلق القبول، ونظرا لعدم كفاية المفرزة للقيام بتنفيذ ذلك بالقوة الجبرية، ولدى عودة المفرزة إلى جم جمال لزيادة عددها، وأخذ المدفع الموجود هناك، حدث اشتباك مع عدد قليل من الهموند بقرية (بكه جاني)، وقتل في هذا الاشتباك الشيخ نجم الدين شقيق السيد نوري الذي قتل في وقت سابق، واستطاع البكباشي مصطفى أفندي لدى عودته من جم جمال من الفصل بينهما وفض الاشتباك.

ولما وجد أن الشيخ سعيد أفندي السليماني لم يأبه بالتبليغات الواقعة منه، واستمر في جمع قواته اضطر إلى استخدام القوة، وأبلغت الولاية الجليلة في برقيتها المرسلة إلى الباب العالي بتاريخ 17 آذار سنة 321 بأنه لم يكن هناك بُدٌ من استخدام القوة لإدخالهم دائرة الطاعة، وأطلع مقام الصدارة السامية على مضمون البرقية. ولما كانت هذه الصورة غير متوافقة مع الرضا العالي، وأنّ استخدام السلاح كان خارج نطاق صلاحيته، وأبلغت الولاية الجليلة البلكباشي مصطفى أفندي بالعودة فورا إلى جم جمال، وأنّ الرضا العالي يقتضي سحب هذه القوات، وإجراء الوصايا الحكيمة لمن يلزم وتحقيق المصلحة بالحسنى، وتأمين الأمن، والهدوء.

ومن جانب آخر فإنه بمقتضى رحمة حضرة مولانا السلطان دام ظلّهُ لمن هم في التابعية العثمانية جملة بلغت الإرادة السلطانية من قبل رئاسة دائرة الكتابة الهمايونية بتاريخ 21 أيار سنة 321 بعدم إفساح المجال لسفك دماء المسلمين، وطلب تفريق ذلك الجمع فورا، وإذا كان له أي طلب عليه أن يذكر ذلك برقيا، وأطلع الشيخ المشار إليه على هذه الإرادة وتبلّغها، وأُفهم بلغة مناسبة أنّ العمل بما تنص عليه هذه الإرادة حرفياً، هو من مقتضى الطاعة والولاء.

لكن المشار إليه على العكس من ذلك لم يفرّق الجمع بل عمل على إضافة عشائر بيشدر وشوان وعشائر شيخ بزيني لزيادة عدد هذا الجمع، لكنه لم يُوفق ولله الحمد. ولكن ظناً منه أنه بهذا الجمع يملك القدرة للقضاء على الهموند، أو القبض عليهم جميعا مع أسلحتهم، قام في اليوم التالي من تبليغه المباشر بالإرادة السلطانية بالهجوم من داريكلي، واستطاع نهب ثمانية من قرى الهموند، وهي: صورتكه، والله قولى، ولازيان، وسرجاوه، وتكيه، وفلاشكزن، وجولمك، وأحمد رش، واستباح مزارع تلك القرى لبهائمه وأحدث خسائر جسيمة فيها.

ولمّا سدّ الجمع المذكور طريق بازيان اضطر الهموند إلى اللجوء إلى قريتي بير بادي ومظفر قرب قضاء بازيان، ولجأوا إلى القوة العسكرية في مركز القضاء، وأبلغوا متصرفية السليمانية وقيادتها عن طريق قائد بازيان الأمير آلاي توفيق بك عن استعدادهم لتلبية طلبات السادات، وأبلغنا الشيخ المشار إليه بذلك، لكنه لم يوافق على ذلك كما هو مبين في الجواب المقدم لفًا، ولم يكتف بذلك بل قدم تفسيرات عجيبة لمنع العساكر السلطانية وعمل على إساءة سمعة الأمير آلاي توفيق بك بشتى أنواع التزوير والافتراء. وكان يستعد للهجوم على جمجمال يوم الخامس والعشرين من شهر أيار عندما تقدم نحو أربعين نفراً من الهموند إلى الطريق لمواجهة فرسان العشائر من الروغزاري وكلالي، وأصيب في القتال رئيس الروغزاري، وجرح آخرون، واضطروا إلى الرجوع من حيث أتوا، ثم لجأوا إلى السادات، وقامت القوة المهاجمة بإطلاق نيران كثيفة تجاه الهموند.

لكن هؤلاء الفرسان الأربعين وقفوا في وجه هذا الهجوم غير المشروع، ونظراً لمهارتهم الحربية وعلمهم الجيد بتضاريس المنطقة التي تعد مكانهم ومأواهم، استطاعوا صد الهجوم وتشتيت جموع المهاجمين. وفي هذه الأثناء تقدم أفراد القوة المتبقية من الهموند الموجودون بقريتي بيربادي ومظفر، ويقدر عددهم بمئتين وخمسين نحو مكان القتال، وما أن رأوا تقدم هؤلاء نحوهم حتى تركوا مواقعهم الحصينة، ودب الرعب والذعر في قلوبهم أمام الهموند، الذين لم يزد عددهم على ثلاثمئة على أكثر تقدير، وانسحبوا إلى قرية داري كلي، فطاردتهم قوة الهموند التي كانت تشتبك معهم قبل ذلك، وبقي القسم الآخر في محله.

وهزيمة المهاجمين من قبل الهموند الذين لا يشكلون سوى واحد على خمسة أو

أقل، نابعة من عدم تقدير الشيخ سعيد أفندي قيمة ما ناله من الإرادة السلطانية وعدم تفريقه للجمع، وتصرفه خلافاً للرضا العالي. وذلك من كرامات حضرة مولانا السلطان دون أي شك. وعندما رأى الشيخ المذكور الجاف وسائر العشائر أمام قصره في السليمانية، بعد أن ولوا الأدبار أمام الهموند، وسمع من هذه العشائر بأنهم كانوا معرضين للرصاص، بينما لم يعمل السادات شيئا لنجدتهم، وأنه أرسلهم للقتال كي يقضي عليهم أسقط في يده، فشعر بالندم لعدم إصغائه لإرادة السلطان من جهة، وبفقدان مكانته ومهابته أمام الناس. ومع ذلك ادعى بأنه غلب بقوته هذه العشائر المهاجمة تنفيذاً للإرادة السلطانية، مع أنها ردت على أعقابها وهزمت شر هزيمة. وبادر بعرض ذلك على العتبة العليا على النحو الكاذب. وطلب إرسال قوة عسكرية لحماية المزروعات في داريكلي التي تتخذ منها نقطة انطلاق ضد القوة المهاجمة للقرى التي يملكها السادات بموجب الطابو والقرى المجاورة كي لا يقوم الهموند بإحراقها وإتلافها.

وقد بينت لقائد بازيان وقائمقامها بأن الهموند لن يجرؤوا على الانتقام من الشيخ شخصياً، لكنهم سيطلبون من الحكومة منع التعديات والمظالم على النحو المطلوب، ووردت معلومات إلينا في هذا الشأن، لكن قيادة الفرقة أبلغت في جوابها برقيا على الاستئذان بأنّ مثل هذه الحملات العسكرية لا تخلو من محاذير، ولم تعط له قوة الحماية التي طلبها. ومع ذلك فقد بقي ابنه الشيخ محمود ومدير (قره داغ) الشيخ سعيد في المحال المذكورة مع بعض مئات من الأشخاص.

يتبين من الأحوال العمومية التي سبق عرضها؛ أنّ الشيخ سعيد أشاع لدى الدوائر العليا بأنه، أولاً، بالقوة المعنوية لمشيخته يستطيع أن يجمع الناس، وبشكل عام العشائر المتنوعة داخل لواء السليمانية، ويجلبهم إليه بأمر منه، وأنّه يتغلب عليهم في النقطة التي يريدها، وأنّه يملك القدرة على تحقيق أي عمل يريده، وأنّه بتوجيه الافتراءات والتهم الباطلة يستطيع وصم الموظفين العسكريين والمدنيين، وأنه وفق في ذلك، ولديه نماذج منها.

كما بث الرعب والخوف في أهالي السليمانية بشكل عام وجعلهم ينقادون لأمره، كما جعلهم في نظر سيدنا السلطان من أهل الانقياد والطاعة لتكون له مراتب ومزايا الشرف، يستطيع بذلك القيام بمزيد من أعمال المظالم وجلب المنافع الشخصية. لكنه في الوقت نفسه وخلافا للرضا العالي والقوانين، ارتكب جرائم عظيمة، مثل تسليح قسم من الأهالي وسوقهم نحو قسم آخر منهم ليعملوا فيهم القتل والحرق والتخريب والنهب والسلب وبذلك خالف الطاعة التي يدعيها لمولانا صاحب التاج والسلطان.

وواقع الأمر فإنه لم يكد يجمع من القبائل والعشائر نحو ألف رجل إلا بشق الأنفس، مما تبين بشكل لا يخفى على أحد أنّه لا يملك القدرة التي يدعيها، وأصبح خجلا مطرق الرأس بالهزيمة التي تعرض لها. وجملة القول فإنّ تلك الأحوال المبينة في هذا المعروض يوقع الضرر في القوة المالية.

يرجى مراجعة المؤلف للواء السليمانية وانضباطها، ويمنع ولاء الأهالي المطيعة للحكومة وقبولهم لأوامرها وإجراءاتها. ومن واقع وفائنا الصادق وولائنا لحضرة مولانا السلطان، فإنّنا متأكدون من وجوب إبعاد الشيخ وأبنائه وذويه من اللواء، بأية صورة من الصور. والأمر لحضرة من له الأمر.

30 أيار سنة 321 اللواء 23
متصرف السليمانية
أمير اللواء أحمد توفيق
صالح سالم

■ ■ ■

FO 195/2308

سعادة. ا. ج. لوثر
سفير حكومة بريطانيا العظمى ـ استنبول
14 كانون الثاني 1909 موصل

سيدي:

يشرفني أن أبعث إليكم تقريراً عن الأحداث التي وقعت هنا في يومي الثلاثاء والأربعاء المصادفين للرابع والخامس من هذا الشهر. علماً أنّ المعلومات عن الكثير من الحقائق المتعلقة بهذه الأحداث قد سبق أن بعثناها لكم في تقاريرنا السابقة عن الموضوع. ولكن لا يزال هناك بعض الغموض حول الأحداث، لأنّ الناس هنا صنفان: صنف مع السادات، وصنف ضدهم، من الصعب أحيانا الحصول على المعلومات الموضوعية، وغير المنحازة.

ولكن يبدو أنّ الأحداث وقعت على النحو الآتي:

في اليوم الخامس المصادف ليوم الثلاثاء كان الشبان الثلاثة: الشيخ محمود وأحمد بيك (ابن مصطفى) وبهاء (ابن حاجي عبد الله) جالسين في شرفة بيت مصطفى بيك المطلة على الشارع. رأى بهاء بيك إحدى المومسات الموصلّيات بين زحمة من الناس فأرسل إليها أحد الفرسان الكرد لجلبها إلى البيت. وكان في ذلك اليوم الطقس جميلاً، والمصادف للثالث من أيام عيد الأضحى. علماً أنّ النسوة الموصلّيات كن يمشين في منطقة الميدان القريب من البنك العثماني وفي منطقة من أكثر مناطق الموصل ازدحاماً.

وقع نظر بهاء على المومس التي كانت تسير وسط مجموعة أخرى من النساء، فطلب بهاء إلى أحد الجنود الكرد التابعين للفصيل الرابع من كتيبة 45 الخيالة القادمين من كركوك جلب المومس إليه، فطلب الجندي الكردي من المومس مصاحبته إلى البيت،

فرفضت وحاول الفارس الكردي سحبها بقوة، فبدأت الأخيرة تصرخ بأعلى صوتها، وبدأت النساء الموصلّياِت الأخريات بالصراخ أيضاً.

انتشر الخبر بسرعة بأن الجنود الكرد التابعين للفصيل الرابع الخيالة القادمين من كركوك يقومون بإهانة وانتهاك حرمة النساء الموصلّيات. فأدى ذلك إلى احتشاد مجموعة من الموصليّين إلى مكان الحادث، وضربوا الجندي الكردي، وأصيب إصابات بالغة. وصلت مفرزة من الجيش إلى مكان الحادث، ومما زاد الأمر تعقيداً هو قيام الشبان الكرد الثلاثة المذكورة أسماؤهم أعلاه بإطلاق النار من الشبابيك على الجمهور المحتشد. ولما سمع أفراد الفصيل الرابع الخيالة ما حدث لزميلهم، هرعوا إلى مكان الحادث لنجدة صديقهم. وفي الوقت نفسه ازداد عدد المحتشدين من الموصليّين، وبهذا ازداد عدد المسلحين في مكان الحادث، لأنّه نادرا ما تجد في الموصل بيتا بدون سلاح..

حين تبين للفصيل القادم من كركوك بأنّ عددهم قليل قياسا إلى الجمهور المحتشد، انسحبوا إلى ثكنتهم العسكرية وتحصنوا فيها.. علما أنّ الثكنة العسكرية عبارة عن بناية قديمة وتعيسة، وليس لها طابق علوي ويشرف عليها البنك العثماني وبناية دائرة البلدية والأبنية المجاورة الأخرى. أخذ الجنود والموصلّيون المسلحون يتخندقون في الأبنية المطلة على الثكنة العسكرية للخيالة الكرد الكركوكيين، وبدأ إطلاق النار. استمر إطلاق النار لمدة ثلاث ساعات، وكان إطلاق النار مستمراً أثناء زيارتي للوالي ونائب القنصل الفرنسي، ولكن يبدو أنّ هناك حالياً وقفاً لإطلاق النار بعد عودتي إلى القنصلية.

وفي المساء استسلم الجنود الكركوكيون ووُضعوا في المعسكر رهن الاعتقال.. تراوحت أعداد القتلى في اليوم الأول بين 30 ـ 50 شخصاً، وكان من بينهم عدد من النساء والأطفال. وفي وقت مبكر من الظهر تدخل الوالي وقائد الحامية العسكرية، ولكن لا نعلم شيئا عن طبيعة المباحثات لحد الآن. الواضح أنّ قائد الحامية (وكان معه 850 جندياً تحت سيطرته) والوالي، فضلا في البداية عدم اتخاذ موقف جدي قبل أن يسيطرا على مجرى الأحداث.

وحين وصلت إلى الحامية وجدت أنّ الوالي والقاضي وأمير اللواء أنيس بيك (قائد قوة الخيالة)، والنقيب راشح بيك، والنقيب سعيد بيك (ضابط أركان الحرب في الموصل)، والملازم ناطق أفندي وعدداً من العلماء ووجهاء المدينة، من القادرين على اتخاذ إجراءات للسيطرة على الموقف، مجتمعون في صالة داخلية قريبة من المعسكر وليس لهم حيلة وقوة لاحتواء الأزمة. وإنّ ضباط الجندرمة يقومون بحراسة الغرف التي يسكن فيها الخيالة الكرد المعتقلين، والتي كانت تبتعد فقط 400 متر من الحامية، حيث شهدت الأحداث الدامية. وبعد أن سمعت طرفا من النقاش غير المثمر، الدائر بين الوالي والعلماء طلبت من الوالي أن يسمح لي بمغادرة المكان، ولكن قبل ذلك رجوته اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أفراد القنصلية البريطانية في المدينة، وبيوتهم، ومقر شركة اللنج.

وعلى الرغم من عدم وجود أي خطر على المصالح البريطانية إلاّ أنني طلبت من الوالي اتخاذ الإجراءات الكفيلة، لأنّ هناك فوضى تسود في المدينة. ولكن رغم ذلك قام الوالي بإرسال قوة من الحماية اللازمة للقنصلية البريطانية والفرنسية، ولم يكن هناك حاجة لاتخاذ إجراءات مماثلة حواليْ شركة اللنج، لأنها كانت بعيدة عن مكان الأحداث. عدت إلى القنصلية بعد ساعة من غروب الشمس، وكان هناك هدوء تام في المدينة.

وفي صباح اليوم السادس من كانون الثاني 1909م المصادف ليوم الأربعاء علمنا أنّ الجنود الكركوكيين قد سلموا أنفسهم ليلاً، وأنهم رهن الاعتقال في الحامية. وبعد ذلك سمعنا خبر وصول وفد من علماء الموصل لزيارة الوالي مطالبين إياه بتسليم الجنود الكركوكيين لهم، بحجة أنّ هؤلاء قاموا بانتهاك حرمة نساء الموصل. ولكن الوالي رفض ذلك، وظل قابعاً في مقر إقامته. لذلك شعر الجمهور الذي كان يرافق الوفد بالإحباط والغضب، وتوجه أفراده بقيادة أحد الأشقياء المدعو أبو جاسم للهجوم على البيت الذي كان يأوي الشيخ سعيد وأهله.

هناك فقط مسافة 100 ذراع بين مقر إقامة الشيخ ومقر الإدارة الحكومية في المدينة. لذلك من المتوقع أنّ المسؤوليين الحكوميين كانوا يراقبون الأحداث من الدائرة.

قام الحشد الغاضب الذي يرفع الراية الخضراء، ويضرب الدف، وبقيادة أبو جاسم بالهجوم على بيت الشيخ سعيد. وقامت هذه الجماعة بتحطيم باب البيت وتبع ذلك ارتكاب أفظع جريمة. وفي أثناء اقتحام بيت الشيخ كانت هذه الجماعة تلوح بالخناجر والسكاكين التي كانت بيدهم وتهتف بشعار: «عاشت الغيرة، عاش أبو جاسم».

قُتل 13 شخصاً من حاشية الشيخ سعيد داخل البيت، وطعن ابنه الشيخ أحمد الذي كان على مقربة أذرع من البيت. خرج الشيخ سعيد البالغ من العمر80 سنة من البيت رافعا القرآن بيده، وتوجه إلى مقر الوالي القريب، وكان يصطحبه في هذا المسير بعض أفراد الضبطية الذين بعثهم الوالي لحماية الشيخ. كان الشيخ واقفاً قرب باب المقر الحكومي حين ضرب بحجارة على رأسه ومات على الفور. قامت جماعة الغوغاء بالتمثيل بجثث الموتى من أتباع الشيخ وانتزاع ملابسهم.

واستطاع فقط الشيخ محمود وثلاثة آخرين من مجموع 53 شخصاً ـ ممن رافق الشيخ في سفره إلى الموصل قبل شهرين ـ من النجاة بدون إصابة. كان هناك خمسة أشخاص من أنصار الشيخ الذين اختبأوا في بئر قريب، وحينما اكتشف أمرهم قتل اثنان منهم وهرب الباقون. جرى نهب جميع المواد الموجودة في بيت الشيخ خاصة السجادات والفرش والساعات الجدارية والمرمر، وبعض المواد الثمينة. وانتزعت الجماعة الغوغاء حتى الأسلاك الحديدية الشائكة الموجودة في البيت.

بعد ذلك توجه جماعة الغوغاء باتجاه المخزن القريب العائد إلى الصابونجي السيئ

الصيت، ونهبوا محتوياته بحجة أنّ الصابونجي حصل على الجاه والثروة من خلال توسط الشيخ سعيد له عند السلطان عبد الحميد، الذي أعطاه لقب الباشا. من الجدير بالذكر أنّ الصابونجي كان سابقا هو الوسيط بين الولاة في الموصل وزعماء الكرد. ويقال إنّ النساء الموصلّيات قمن بنهب كل الحنطة والحبوب والصوف من محتويات المخزن التابع للصابونجي. علما أنّ الصابونجي كان خارج المدينة في أثناء وقوع الأحداث، وإثر عودته عزل نفسه في بيته ووضع 30 حارساً لحماية بيته ليلاً.

تجاوز مجموع القتلى 70 شخصاً، وقسم من هؤلاء من النساء والأطفال، ولكن من الصعب تحديد عدد الضحايا من النساء، لأنّ العوائل ترى أنه ليس من اللائق بأن تعترف بأن نساءها كنّ في الخارج أو الأماكن العامة. لذلك أقيم عزاء سري للقتلى من النساء، ولم تستطع البلدية من الحصول على الإحصائيات عنهن. أما فيما يخص القتلى من الرجال فنأمل أن تكشف لنا البيانات المقدمة من المستشفى وسيلة لتحديد عددهم.

كان قتل الشيخ حادثاً مخزياً وفظيعاً، ومن الغريب أن تحدث في مدينة مسلمة، وفي أيام العيد. ولكن ليس من السهولة إلقاء اللوم على رجال الموصل الذين هبوا للدفاع عن شرف نسوتهم، ولا يمكن أيضاً أن نلوم الجنود الكركوكيين الذين دافعوا عن بني جلدتهم في وقت الشدة، لأنّ مدينة الموصل عربية الطابع، ويعد وجود الكرد فيها غريبا.

أمّا فيما يتعلق بالأحداث، فإنها كانت نتيجة منطقية وحتمية للتباينات العرقية العميقة، ولوجود السلاح بوفرة في حوزة تسعة أعشار الناس في المدينة. هناك بعض اللوم قد يقع على عاتق السلطات المدنية والعسكرية لعدم قيامها باتخاذ الإجراءات الفعالة للسيطرة على تلك الأحداث، بل قامت باتخاذ بعض الإجراءات غير الفعالة ثم عادت إلى ثكناتها العسكرية، تاركة الأحداث لتأخذ مجراها بالطريقة الخطرة التي اتخذتها وانتهت إليها. يقال حين تدخّل الوالي أطاعه الجنود الكرد إلاّ أنّ الموصلّيون رفضوا الانصياع لأوامره، ووقفوا إطلاق النار ورموه بالحجارة، ويقال حتى إنهم أطلقوا النار عليه.

إنّ إلقاء المسؤولية على عاتق المسؤولين مسألة مثيرة للجدل وسط أجواء متوترة، ولقد كان هناك خلاف حاد داخل المدينة بين من وقف مع الشيخ وبين من أيّد قتله، ـ ما عدا الأوروبيين الساكنين في المدينة الذين وقفوا موقف المحايد ـ من الصعب أن تسمع من أحد رأياً موضوعياً عن حقيقة ما جرى.

ولكن أحداث اليوم السادس من شهر كانون الثاني هو بخلاف اليوم الخامس منه، إذ لا يمكن عدّها أحداثاً عشوائية. فالجنود الكركوكيون قد استسلموا، وقبل قيام العلماء بزيارة الوالي كانت الأوضاع هادئة لمدة 12 ساعة. إنّ تدخل العلماء في مسائل الضبط العسكري لا مسوّغ له إطلاقا. فتدخلهم هذا ساعد على زيادة حدة التوتر التي أدت في نهاية الأمر إلى الانفجار من جديد، حين قام بعض الغوغائيين بقيادة (أبو جاسم) إلى رفع الراية الخضراء، وضرب الدفوف والتوجه إلى بيت الشيخ سعيد وفي أجواء مشحونة

جداً. والحقيقة إنّ هذه الأجواء هي التي مهدت للمذبحة الثانية في اليوم الثاني من الأحداث في بيت الشيخ سعيد.

حالياً من الصعب جدا إعطاء تفاصيل الأحداث بشكل قطعي لأن هناك بعض الأمور لا تزال بحاجة إلى تفاصيل أكثر، كما أنّ هناك الكثير من الشهادات المتناقضة خاصة بصدد الاتصالات التي كانت جارية بين علماء الموصل والوالي، ومن هو الطرف الذي أعطى الضوء الأخضر لقتل الشيخ سعيد... الخ. هناك مثلا من يدعي بأنّ الوالي قال للعلماء افعلوا ما تشاؤون. وعلى إثره طلب العلماء من الناس القيام بالهجوم على بيت الشيخ سعيد. إنّ هذا الأمر حتى الآن مجرد إشاعة غير مؤكدة عندنا. ولكن المؤكد عندنا هو أنّ الوالي والسلطات العسكرية والمدنية لم تقم بالواجب على صورتها المفروضة التامة، وأطلقت يد الغوغاء حرة تفعل ما تشاء في الأحداث. وأيضا مؤكد عندنا أنّ العلماء هم الذين قادوا الغوغائيين إلى بيت الشيخ سعيد.

وقعت هذه الأحداث في مكان قريب جدا من السراي وعلى بعد فقط 40 ذراع من مسكن القائد العسكري في الموصل. وليس هناك سبب واضح لحد الآن للهجوم الذي وقع على بيت الشيخ سعيد، علماً أنّه قد سبق، وأن نفي من السليمانية إلى الموصل نتيجة تصرفات أبنائه الاستبدادية التي أصبحت لا تطاق في السليمانية. (أنظر البرقيات في الفترة تشرين الثاني ـ كانون الأول).

وفي أثناء هذين الشهرين كان الشيخ يعامل باعتباره ضيف شرف، وأعطي له مكان مرموق للسكن في أحد بيوت الصابونجي، وكانت الحكومة قد بثت في مسألة إعادته إلى السليمانية. ويقال إن الصابونجي تمكن قبل ثلاثة أيام فقط من مقتله من إقناع الوالي بصرف 80 باوناً استرلينياً، والتي سبق أن خصصت للشيخ قبل سنين من قبل الدولة العثمانية. علماً أنّ السلطان عبد الحميد كان يكّن له الكثير من التقدير، ويبرق إليه في مناسبات كثيرة مطالباً إياه بالدعاء له.

قدمت حتى الآن عدة فرضيات للأسباب الغامضة لمقتل الشيخ، وتقول الفرضية الأولى منها أن الغوغائيين جاءوا إلى بيت الشيخ لا لقتله، بل فقط لاعتقال ابنه الشيخ محمود، لأنه كان أحد الشبان الثلاثة الذين أطلقوا النار على المتجمهرين من أهالي الموصل، من شرفة بيت والده الشيخ سعيد قبل يوم، وهذه الحادثة هي التي سببت الأحداث الدامية. ولكن الشيخ محمود استطاع الهروب دون أن يصاب بأذى، ويعيش الآن علنا في الموصل، في المقر الرئيسي للحكومة يستقبل هناك العديد من الزوار ويودعهم، وكأنّ ليس هناك أي دليل بأنّ جماهير الموصل تطالب باعتقاله، لهذا السبب فإنّ هذه النظرية لا تقدم أسبابا مقنعة للأحداث. كما أنّ أهل الموصل لم يكن عندهم أي خلاف مع الشيخ سعيد.

ولا يمكن اعتبار الحدث مجرد مصادفة، لأنّ الشيخ بقامته كان واضحا للعيان،

ويقال إنّه كانت هناك مجموعة من الضبطية ترافقه في أثناء مقتله، وإنّه لم يقتل إلاّ بعد وصوله إلى باب المقر الرئيسي للحكومة. إنّ قتل الشيخ بهذه البشاعة وفي وضح النهار، وهو رجل طاعن في السن، وشخصية دينية مرموقة، ومن سلالة النبي (ﷺ) ـ والقرآن بيده ـ في مدينة متعصبة للدين والأخلاق كالموصل أمرٌ مدهشٌ للغاية.

لذلك فإن الأحداث تلمّح إلى احتمال كون مقتل الشيخ أمراً مدبرا مسبقاً، أو هو رغبة من قبل بعض الأطراف استغلال الفوضى في المدينة، لتمرير مخططهم وقتله. ويمكن أن يكون السبب في مقتل الشيخ هو ورود برقية من استنبول قبل يوم واحد فقط من مقتله تبرئ ذمته، وتسمح له بالعودة ثانية إلى السليمانية. فأعداء الشيخ سارعوا إلى قتله، قبل أن تتهيأ له الفرصة للعودة.

وهناك فرضية أخرى تقول إنّ مقتل الشيخ سعيد كان جزءاً من مخطط وجهاء الموصل لخلق بلبلة في المدينة، من أجل توريط الوالي والتخلص منه، وإنّ هذه الفرضية تحمل الصواب.

وربما ستتجلى الأمور وينكشف الكثير من الغموض، ونجد الأجوبة الكافية الشافية للعديد من التساؤلات حول حقيقة ما حدث في يومي الخامس والسادس من شهر كانون الثاني عام 1909م. لماذا تفشل الحكومة التي كانت في حوزتها 850 جنديا داخل مدينة الموصل في الحيلولة دون قتل 70 شخصاً، وخلال يومين من الأحداث. علما أنّ كل حدث قد استغرق ساعات عديدة وكان بإمكان الحكومة لو أرادت أن تتدخل وتسيطر عليها، فهل كان ذلك نتيجة ضعف الوالي أو ضعف القائد العسكري في المدينة أو محاولة من الأخير لإخراج الوالي لأنه كان العدو اللدود له؟ وستدرك الحكومة المركزية خطأها القاتل في عدم إدراكها الطبيعة المحافظة لمدينة الموصل.

كما أنّ تعيين زكي باشا والياً على الموصل خطأ آخر من الحكومة لعدم وعيها واهتمامها بمشاعر أهل الموصل. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن الطريقة التي جرى فيها اختيار أعضاء فرع الاتحاد والترقي في الموصل، والتي أضرت بقضية الاتحاديين، لأنّ للموصل طبيعة تختلف عن باقي أجزاء الدولة العثمانية، إن تعيين مسؤولين من ذوي الأفكار الليبرالية استفزت مشاعر أهل الموصل، وكان من الممكن تجنب ذلك. ومن الغريب أن تقوم الحكومة بإطلاق يد العلماء في الأحداث، وأن تؤيد في اليوم الأول الطرف الفلاني من الصراع، وفي اليوم الثاني الطرف الآخر.

قبل خمسة أعوام أقدم العلماء المسلمون في الموصل على خلق حالة مماثلة من الفوضى، تمخضت عن إزاحة الوالي نوري باشا من منصبه. وفي خريف عام1906م قاد المدعو أبو جاسم بحملة مماثلة انتهت بنقل الوالي مصطفى بيك. وفي 6 تشرين الثاني الماضي حدث شيء مماثل، ولكن لحسن الحظ انتهى هذه المرة سلميا. ولكن ليس هناك في تاريخ الموصل الحديث حدث مماثل لما حدث قبل أسبوع. إنّ مدينة الموصل حاليا بيد أبي جاسم الذي هو آلة بيد العلماء.

هناك شعور بأنّ أي خلاف بين مسلم ونصراني سينتهي بطريقة مأساوية. إنّ الجو المتوتر الذي يسود المدينة هذه الأيام يضيف عاملاً آخر من عوامل عدم الاستقرار وفقدان الأمن في المنطقة، حيث إنّ أهالي الموصل خاصة التجار منهم يجلسون أمام محالّهم والبنادق في أيديهم. وكما كان هناك الكثير من إجراءات الحماية لبيوت أهل الجاه والأغنياء. إنّ قيام الغوغائيين بقتل شيخ له مكانة مقدسة عند الكثير، وبهذه الطريقة الوحشية له مدلولات كثيرة، ففي المستقبل قد تكون الضحية من المسلمين أو من النصارى.

ليس بالإمكان في الظروف الحالية التكهن بتبعات الأحداث داخل الموصل في الأقاليم المجاورة، ويبدو أن كل شيء مرهون في المستقبل بمدى قدرة الحكومة على فرض سلطتها بقوة، وهذا ما لا نلاحظه حاليا في الموصل. ولتأكيد المصداقية للحكومة لا بد من اتخاذ الإجراءات التالية:

- نقل قائد الحامية العسكرية، وتحويل الحامية إلى مكان آخر.
- محاكمة المتورطين في الأحداث، وإنزال العقاب الصارم بالمجرمين.
- على الأقل إبعاد 6 من علماء الموصل المتورطين في الأحداث.
- تعيين والٍ قوي.

إنّ هذه الإجراءات الحازمة ستزيل من الأذهان القناعة المؤسفة التي تولدت عند الكثير بأنّ مقومات الحكم القديم قد سقطت، وليس هناك بدائل لوضع مقومات جديدة. نظرا لما يسود حالياً في الموصل من أوضاع، وبما هو معروف من موقف القبائل المجاورة، لا أرى بديلا للمقترحات التي ذكرتها أعلاه لتثبيت السلام والاستقرار في اللواء.

المخلص لكم

ميلكي يونغ

■ ■ ■

obeikandl.com

حركة ملا سليم الخيزاني في بدليس 1914م

شهد شهرا آذار ونيسان عام 1914 في منطقة كردستان الشمالية ثورة عارمة يقودها علماء الطريقة النقشبندية في بدليس، وكان من أبرز قياداييها المّلا سليم والشيخ شهاب الدين والشيخ سيد علي، وانتشر لهيب الثورة من خيزان إلى بدليس، كما كانت تحظى بتأييد الكرد في باقي أجزاء كردستان، وأعلنت مراكز الطرق النقشبندية والعلماء في كردستان تأييدها للثورة. وهذا ما أقلق الحكومة الاتحادية كثيرا، وأرسلت عدة فرق عسكرية لقمع الثورة، وبكل سرعة حتى لا ينتشر لهيبها بسرعة، لأن الكرد كانوا لآسباب ذاتية وإقليمية ودولية مهيئين للثورة ضد الاتحاديين.

إنّ أهداف ومسببات هذه الحركة لا تزال بحاجة إلى تسليط المزيد من الضوء، نحاول هنا اختبار الفرضيات التالية:

1) إنّ الثورة كانت حركة رد فعل محلي لاعتقال القوات الحكومية الملاّ سليم.

2) كانت الحركة من تخطيط الروس لإيجاد ذريعة للتدخل في شؤون المنطقة، واحتلال كردستان الشمالية.

3) كانت ثورة الملاّ سليم جزءاً من مخطط الحركة الكردية، ممثلة بالنوادي الكردية في استنبول وحركة أبناء بدرخان وشيوخ الشمدينان.

لم يترك قادة الثورة في بدليس أية مذكرات، ولم تقم بعد أية دراسة ميدانية عن الموضوع. كما لم يستطع أي باحث بعد من الوصول إلى الوثائق العثمانية، لذلك نأمل أن يكون ما نتطرق إليه في السطور الآتية مقدمة للباحثين الآخرين من التطرق إليه بتفصيل أكثر.

أما بالنسبة للفرضية الأولى التي تعتقد بعفوية الثورة فهذا ما تؤيده إلى حدّ ما الوثيقتان اللتان أعدهما نائب القنصل البريطاني في كردستان في أثناء الثورة واللتان ننشرهما الآن، وهما:

الوثيقة الاولى:

FO 195/2458

رقم (8) بدليس 16 نيسان، 1914

سعادة السير لويس ماليت، سفير الحكومة البريطانية/ استنبول

في ضوء تعليمات سعادتكم وصلت إلى بدليس في 11 نيسان. وأحب أن أؤكد بأن المعلومات التي أرسلتها لكم في التقرير رقم 7، التي زودني بها الوالي هي إلى حد بعيد صحيحة.

منذ عدة أشهر يقوم الملا سليم بتحريض الكرد في ناحيتي وخيزان وقارجغان على التمرد على الحكومة. وقد وجد الملا سليم آذانا صاغية عند بعض الشيوخ خاصة الشيخ شهاب الدين، وأحد أبناء سيد علي، ويعد هذان الشخصان أهم الشخصيات في المنطقة. علما أنّ الشيخ شهاب الدين هو أحد أبناء الشيخ جلال الدين خيزان وسيد علي هو ابن أخيه. يبدو أنّ سيد علي كان يؤدي دورا مزدوجاً، فمن جانب كان يقوم بإعلام الحكومة بالاستعدادات الجارية للتمرد ضد الحكومة، ويقوم سرا بدعم التمرد.

استناداً إلى المعلومات الواردة إلينا، كانت الاستعدادات تجري على قدم وساق منذ فترة لإعلان الثورة ضد الحكومة، وانتقل تأثير هذه الاستعدادات إلى المناطق المجاورة. إلاّ أنّ السلطات الحكومية لم تدرك خطورة الموقف إلى شهر آذار، حين أصدر الوالي مظهر بيك أمراً إلى قائمقام قره صو لاعتقال الملا سليم وجلبه إلى بدليس. بينما كان الملا سليم رهن الاعتقال وبمعية 40 من قوات الحكومة هاجمتهم قوة مؤلفة من 200 من الكرد، واجبروا القائمقام على إطلاق سراح الملا سليم.

وبعد ذلك الحادث، بعدة أيام، أرسل الشيخ شهاب الدين مذكرة إلى الوالي يطالب فيها بإعادة تطبيق قوانين الشريعة في كردستان، ونقل الموظفين الترك المفسدين من المنطقة، لأن حكمهم أصبح لا يطاق، وهم وفق تعبيره، كفار، لأنهم يفرضون على الناس ضرائب عديدة لا تطاق. وحذر شهاب الدين الوالي بأنه في حالة عدم استجابته لمذكرته، فإنّ المجاهدين سيقومون بالزحف على بدليس، ويعتقلون كل الموظفين ويسلخون جلودهم ويملأون بطونهم بالقش.

بعد استلام الوالي مظهر بيك هذا الإنذار، أقدم على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرادعة. فبما أنّ القوات الحكومية التابعة للبتاليون 101، لم تكن كافية للتصدي لخطر الثوار الكرد، وجد الوالي نفسه مضطراً إلى إرسال برقيات عاجلة إلى كل من موش ووان وأرضروم، يطلب فيها إرسال المزيد من القوات لمساعدته. كما أرسل الوالي وفداً من وجهاء المنطقة إلى خيزان لحل الأزمة بالطرق السلمية، والطلب من المجاهدين الكرد التفرق، وعدم القيام بأعمال تخل بالنظام. رغم أنّ الوفد قد أخفق في وساطته بالوصول

إلى نتائج ملموسة، إلاّ أنه أعطى الحكومة الفرصة لكسب بعض الوقت لحين وصول المزيد من القوات إلى الولاية.

وفي 24 آذار أقيل مظهر بيك من منصبه، وحل محله عبد الخالق بيك، متصرف سعرت السابق والياً. وبعد أربعة أيام بعث الكرد مذكرة أخرى إلى الحكومة، ولكن وصلت في حينه أربعة فصائل حكومية أخرى إلى بدليس. أمر الوالي الجديد بمهاجمة الثوار الكرد الذين كانوا على مقربة ساعتين فقط من جنوب بدليس. فبدأت القوات الحكومية الهجوم على مواقع الثوار في نيسان في ظروف مناخية صعبة جداً. كانت هناك عواصف ثلجية، وبعد عدة مناوشات غير حاسمة اضطرت القوات الحكومية إلى الانسحاب إلى داخل بدليس. ولكن الكرد واصلوا ملاحقتهم للقوات الحكومية في تلك الليلة حتى وصلوا إلى الأحياء الخارجية للمدينة. وفي الثاني من نيسان كان هناك 3000 من الثوار الكرد من المتمركزين على التلال المحيطة بالمدينة، وقسم منهم استقر في الأحياء الشرقية من المدينة. وفي أثناء عبورهم من داخل الحي الأرمني أخبر الثوار الكرد الأرمن بأنهم لا يكنون لهم العداء وأنّ حربهم موجه ضد الحكومة فقط، وليس هناك أي خطر عليهم. مع العلم أنّ الملا سليم بعث برسالة إلى الرئيس الروحي للطائفة الأرمنية في بدليس يطمئنه بأنّ أنصاره يهاجمون الحكومة وليس لهم شأن بالأرمن.

إنّ ظهور الثوار الكرد فجأة، وبهذا العدد الغفير داخل بدليس، شل من طاقات السلطات الحكومية العسكرية في بدليس، وأنّ المسؤولين والموظفين الكبار ومن ضمنهم مدير الشرطة قد اضطروا إلى الهرب من المدينة تاركين الموظفين الصغار ليواجهوا الثوار الكرد كما أنّ 70 الى80 من الجندرمة في بدليس لم يكونوا موضع ثقة الحكومة لكونهم من الكرد المتعاطفين مع الثوار. وصل 10 أشخاص من قوة الشرطة المحلية إلى القنصلية، وهم في حالة من الرعب والهلع، وسلموا أسلحتهم وقد آواهم الأرمني العامل هناك. ولكن بعد الحديث مع ممثل القنصل في بدليس أرسل تلك المفرزة إلى مركز الجمعية التبشيرية الأمريكية في المدينة.

وفي هذه الأثناء أخبرني الوالي بأنّ الوضع وصل إلى مرحلة حرجة جداً، وأنّه لا يعرف الموظفين العاملين تحت إمرته جيداً، وأنه يشك فيهم ويشك بقوات الشرطة، لكونهم من الكرد وينتمون إلى الدين نفسه. وقد تمركزت القوات الحكومية المؤلفة من خمس فصائل مشاة، والتي تملك 4 رشاشات واثنين من المدافع الجبلية القديمة، ومجموعهم 900 مقاتل في مواقع عدة لحماية القلعة في مركز المدينة، والبنايات الحكومية، والثكنات العسكرية، وعلى التلال الغربية المواجهة للأحياء التي يسيطر عليها الكرد. .

بدأ إطلاق النار في حوالي الساعة السادسة فجراً، واستمر كل اليوم ولحين قدوم الليل. واستعمل الكثير من العتاد في هذه المواجهة، ولكن الخسائر من الطرفين كانت

قليلة، حمل 300 شخص فقط من المجاهدين الكرد السلاح العصري، وكان البقية يحملون السيوف والسكاكين والبلطات. كان أملهم السيطرة على مراكز العتاد في المدينة، وتسليح أنفسهم من السلاح الموجود هناك. انضمّت مجموعة من أهالي بدليس إلى الثوار، ولكن لم يكن ذلك بقدر ما كان يتوقعه الملا سليم، ظلت أكثرية السكان تراقب الأحداث كي ترمي بثقلها مع الطرف الذي سترجح كفته في الحرب. وقد أدّى السلاح الرشاش الذي كان بحوزة القوات الحكومية الدور الحاسم في هذه المعركة. إذ أجبر الثوار على عدم التقدم داخل المدينة، وحرمهم من الاتصال المباشر مع أهالي بدليس، وبهذا منع الأهالي من الانضمام إلى الثوار.

وكذلك لعب السلاح المتفوق الموجود عند القوات الحكومية دور في رفع معنوياتهم التي وصلت إلى أدنى حد لها. علما أنّ القوات الحكومية كانت في حالة يرثى لها، فلم تكن مدربة تدريباً كافياً، وكانت تطلق النار بطريقة عشوائية. فلو أقدم الثوار على التغلغل في المدينة ليلاً، لأصبح من الصعب جداً على الحكومة مقاومتهم، لأن القوات الحكومية كانت فاقدة لروح المقاومة.

وفي حوالي الساعة الخامسة بعد الظهر، وبعد أن تبين للملا سليم أنّ قواته لم تحقق تقدما ملموسا لحد تلك الساعة، وأنّ أهالي بدليس لم يندفعوا للانضمام إلى الثوار كما كان متوقعا، أرسل الملا سليم طلباً إلى القنصلية البريطانية يلتمس فيه منهم حمايته داخل القنصلية، وبعد أن أخبرته هذه القنصلية بأنها غير قادرة على منحه الحماية، ذهب إلى القنصلية الروسية وأعطي الحماية هناك. كما عمل السلاح الرشاش على دك مواقع الثوار، ونشر الهلع بينهم، بحيث اضطر العديد منهم حفاظا على حياتهم إلى ترك مواقعهم، كما احتمت مجموعة منهم بالكنيسة الأرمنية، وفي الليل طلب الملا سليم من قواته الانسحاب.

لو أخذنا في الاعتبار كمية العتاد ونوع السلاح المستعمل وطول المدة التي دامت فيها المعارك لأدركنا بأن عدد الضحايا لم يكن كثيراً جداً. . كانت خسائر القوات الحكومية 8 قتلى و16 من الجرحى، ومن الصعب تقدير خسائر الطرف الكردي، لأنهم كانوا يحملون قتلاهم وجرحاهم معهم، ولكن لم تتجاوز إصابات الكرد 60 إصابة. ووصلت الإصابات بين المدنيين نتيجة للقصف العشوائي الذي كان يقوم به الطرفان إلى 4 قتلى و18 من الجرحى.

وفي اليوم التالي أخذت القوات الحكومية مواقعها على التلال المحيطة بالمدينة، واتخذت بعض الإجراءات الاحتياطية للدفاع عنها في حالة هجوم الثوار عليها. وحرّكت الحكومة الجزء الأكبر من قواتها، باتجاه مدينة خيزان. كانت القوة الحكومية المهاجمة على خيزان بقيادة إحسان باشا، قائد الفرقة 34 وكانت هذه القوة متكونة من أربعة مدافع جبلية و8 أسلحة رشاشة. ووصلت قوات حكومية أخرى من المناطق الأخرى، ولكن

الثوار أخلوا قراهم، وأرسل القرويون نساءهم وأطفالهم إلى المناطق الكردية الأخرى، وقادوا حيواناتهم ومواشيهم إلى المناطق الوعرة.

وفي 14 نيسان عادت القوة الحكومية المهاجمة إلى بدليس، ما عدا قوة مدينة وان التي بقيت لمدة في خيزان، وجلبوا معهم 8 أو 10 أسرى، من ضمنهم سيد علي وأحد أبنائه. لم تقرر الحكومة بعد فيما إذا كانت ستحاكمهم أم تحتفظ بهم كرهائن لردع الثوار الكرد من الإقدام على أي إجراء ضد الحكومة.؟ ولا يزال شهاب الدين قائد الثوار طليقا، وقد يهرب إلى إيران.

تصرفت القوات الحكومية بشيء من الحكمة، فلم تقع هناك حالات من السلب والنهب في القرى الكردية المهجورة، وحتى تكية الشيخ شهاب الدين لم يمسّها أحد بسوء.

يعتقد المسؤولون الحكوميون والعسكريون الذين تحدثت معهم أن القادة الكرد هم المسؤولون، وأنّ القرويّين بصورة عامة أناس جهلاء، وواقعون تحت سطوة القادة الدينيين ولا يمكن أن يكونوا مسؤولين عمّا حدث. ولتوضيح مدى تخلف الكرد يكفي أن نذكر مثلا هنا، أنّ الكثير منهم كانوا يعتقدون أنّ الملاّ سليم له القدرة على تحويل رصاص الجنود إلى الغبار فورا، وأنّه بصلاته ودعوته من الله يستطيع أن يخرب المدافع الموجودة عند القوات الحكومية. وتأمل الحكومة باتخاذها سياسة اللين وتجنب اتخاذ الإجراءات القاسية لمحاسبة القرويين، وأن تكون موفقة في أن تقنع القرويين بالعودة إلى قراهم، والاشتغال بأمور الزراعة في حقولهم.

ويتحمل الوالي السابق مظهر بيك المسؤولية في انطلاقة الانتفاضة الكردية أيضا؛ إذ أنذر مرات عديدة بأن الكرد على وشك القيام بثورة ضد الحكومة، فلم يقدم على اتخاذ الإجراءات الإيجابية الكفيلة بمنع وقوعها. وتعتقد الحكومة أنّ الثورة الكردية كانت حادثة مفاجئة وعابرة ومعزولة، وقد قمعت، وأنّه ليس هناك أية خطورة لتكرارها في المستقبل. ولكن يعتقد الكثيرون أن الثورة في بدليس كانت جزءا من تخطيط كردي لثورة شاملة في المنطقة، ووقعت الأحداث في بدليس قبل أوانها وموعدها المقرر في بداية شهر مارس.

إنّ اعتقال الملا سليم ورغبته في الانتقام من الحكومة هما اللذان دفعا أهالي خيزان إلى إعلان الثورة قبل الموعد. لذلك أصبح التمرد حالة منفصلة، ولم تحظ بتأييد المناطق الكردية المجاورة لها. كان من المتوقع أن يقوم الكرد الساكنيين في خويش ومودكان وجقور بالهجوم على بدليس من الغرب، ولكن فشل هجوم جبهة خيزان دفعهم إلى إلغاء هذا الهجوم المرتقب. ولو قام هذا الهجوم من الغرب وتزامن مع الهجوم من خيزان لسقطت بدليس بلا شك. ليس هناك دليل على تورط عبد الرزاق في هذا التمرد.

يسكن عبد الرزاق حاليا في إيران، وكان له دور في العام الماضي في محاولة

التمرد بين القبائل الكردية بزعامته. أمّا الملا سليم؛ فزار استنبول عدة مرات، ويقال إنّه كان على صلة بمعارضي الحزب الحاكم حاليا في تركيا، ويقال إنّ المدعو عظيم بيك المتورط في اغتيال محمود شوكت باشا مختفٍ في منطقة خيزان، إلاّ أنني لم أر أحد ممن تحدثت معهم يشير إلى وجوده في المنطقة.

على الرغم من أننا لسنا متأكدين من تورط المعارضة في استنبول في تمرد خيزران، ولكن هناك مؤشرات تدل على وجود أيادٍ كردية خارج خيزان لمن قاموا بالتخطيط للثورة. ولو حقق الهجوم على بدليس أهدافه، لأعلن الكثير من الكرد تضامنهم مع الثورة، وكان من الممكن أن تتحول الثورة إلى تحدٍ كبير للحكومة. لو اتحد الكرد فقط في ولاية واحدة لأصبح من الممكن أن يشكلوا خطورة جدية للحكومة. إنّ الفصائل العسكرية الحكومية في المنطقة الكردية في حالة سيئة جداً، إذ تعاني من نقص في الضباط والمؤن والعتاد والتدريب، وعدد الجنود الذي هو في تناقص شديد. ونادرا ما يصل عدد الوحدة العسكرية إلى أكثر من 250 جندياً. وإنّ القوة الاحتياطية هي أيضا بدورها في تناقص، وفصائل المدفعية محدودة جداً هنا، والخدمات التي تحتاج إليها هذه الفصائل تكاد تكون معدومة.

إن الوضع في هذا الجزء من تركيا يتطلب من الحكومة إعطاءه الكثير من الرعاية والاهتمام. رغم إنّ معظم القبائل الكردية حاليا غير متورطة في تمرد ضد الحكومة، إلا أنها لا تحمل مشاعر الود تجاهها، وإن أبناءها يطيعون الحكومة لأنهم مجبرون على ذلك. إنّ النظام الضرائبي الجديد للحكومة غير معقول، ويثير استياء الكرد بصورة عامة، خاصة نظام الضرائب المفروض على الحيوانات، وبالتحديد على الأغنام، فإنه موضع عدم الرضى عند الكرد، وهم ينظرون إلى الموظفين الحكوميين فقط كجامعي الضرائب ليس أكثر.

إن مستوى المعيشة للكرد تدهور قياساً إلى حالة الأرمن، ويعيش معظمهم في ظل نظام إقطاعي، وتحت سيطرة رؤساء العشائر. وإن على الفلاحين العمل لمصالح الرؤساء، وليس هناك فرص لتحسين مستواهم المعيشي. علماً أنّ الثروة هنا تتركز في يد رؤساء العشائر والشيوخ. وطالما استمرت الأمور على هذا الحال، ستكون هناك مؤامرات بين رؤساء العشائر وحالات التمرد مستمرة، لأنّ الكرد سيطيعون رؤساءهم الذين قد يكافئونهم بهذه الطاعة، ولن يفقد الكرد أي شيء في حالة عصيانهم المستمر ضد الحكومة، لأنّه ليس هناك شيء تستطيع الحكومة تقديمه لهم. إنّ إرسال قوة عسكرية تأديبية صغيرة لقمع ثورة كردية، في مقاطعة ما لن يوجد حالة من السلام والاستقرار، لأنه حالما يُقمع التمرد هنا ستظهر بقع أخرى للعصيان في محافظة أخرى. يبدو أنّ الطريق الوحيد لتحرير الكرد هو كسر ربقة العبودية التي يفرضها عليهم رؤساء، وتوزيع الأراضي على أبناء القبائل.

إنّ الولاة الحاليين في كل من وان وبدليس يدركون تمام الإدراك ضرورة اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة لتحسين المستوى المعاشي للكرد، مثل بناء الطرق وفتح المدارس في قرى المنطقة، ويعد ذلك من أولوياتهم. ولكن ليس في حوزة هؤلاء الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه البرامج، إذا لم تخصص الحكومة لهم تلك الموارد. لذلك فإن تخصيص الموارد المالية الضرورية، وتحديد سلطة رؤساء العشائر، من أهم مستلزمات الاستقرار وتطوير المستوى المعاشي لأبناء القبائل.

إن الرسالة التالية المرسلة من الملا سليم إلى مرخص بدليس (القائد الروحي للنصارى) تؤكد أن الثورة كانت موجهة كليا ضد الحكومة، ولم تكن ضد الأرمن: «لا يخفى على سعادتكم أننا أقدمنا على حشد فدائيّي الإسلام هنا، ولكن نعلمكم بأننا لا ننوي أبدا الشر للشعب الأرمني، وأصدرنا أوامر صارمة بهذا المعنى لأنصارنا في المنطقة. ونطلب أن تصدر أنت أوامر أيضا لأتباعك بأن يقفوا موقف الحياد، وأن لا يتدخلوا فيما يجري من الأحداث من حولهم، وإذا رأى أحد من أتباعك أحدا من الثوار الكرد فليتظاهر وكأنه لم يره. إن وجودنا هنا لمسألة مختلفة كليا ولا تمت للأرمن بصلة. . .».

في الحقيقة إنّ العلاقات الأرمنية الكردية حاليا في أحسن أحوالها. إنّ الملاّ سليم وأربعة من زملائه موجودون حاليا في القنصلية الروسية التي هي تحت مراقبة الشرطة والجنود الترك الشديدة. وقد أعلمني مستر م. شيلكو، القنصل الروسي هنا، أنه استلم من السفارة الروسية تعليمات تطلب مني تقديم الحماية للملا سليم وأصدقائه، لحين تتهيأ لهم الفرصة المواتية للهروب.

وضعت مؤخراً كل من بدليس وخيزان وناهي تحت الأحكام العرفية. وأخبرني القائد العسكري في المنطقة أن المحكمة تلقت أوامر بمحاكمة المتورطين في التمرد فورا. ولكن لحد الآن لم يلق القبض بعد على قادة التمرد، ما عدا سيد علي، الذي لم يشارك أصلاً في الثورة.

المخلص لكم وخادمكم المطيع
السير أيان سميث
نائب القنصلية بدليس

■ ■ ■

أرضروم
6 ـ مايس ـ 1914 ملحق رقم 12

سير

يشرفني أن ألحق مع رسالتي هذه مقتبسات من رسالتين بعثت إلى هذه القنصلية من قبل (ريفرن) مي نارد المنصر (المبشر) الأميركي القائم بأمور نائب القنصلية في بدليس، والمؤرخة في 13 و30 نيسان. وإنّ هاتين الفقرتين المقتبستين من الرسالتين المبعوثتين إلينا تكمّل المعلومات الواردة إلينا في التقرير الذي بعثه الملازم أيان سميث في ملحقه رقم 8 المؤرخ 16 ـ نيسان. وقد لاحظت خلافاً بسيطاً بين المعلومات الواردة في التقريرين. ففي حين يزعم مي نارد أنّ الكرد المسلحين الذين التجأوا إلى نائب القنصلية احتفظوا بسلاحهم، يزعم أيان سميث أن هؤلاء المسلحين قد سلموا أسلحتهم قبل الدخول إلى نائب القنصلية. وإنّ المعلومات الواردة في تقرير ميني نارد بشأن اعتقال الشيخ شهاب الدين على الحدود الإيرانية لم تؤكد بعد.

■ ■ ■

اقتباس من رسالة 3 ـ نيسان 1914

تقع كنيسة كافرون في المنطقة المنخفضة التي تطل عليها التلال باتجاه الثكنات العسكرية والأسواق؛ وقد التجأ يوم أمس (2 نيسان) نحو 200 كردي، وقد حارب هؤلاء الحرب الوحيدة التي تستحق الذكر في هذه الثورة، وكانت رؤية الكرد وهم يحاولون توجيه نيرانيهم تجاه القوات الحكومية مسألة مثيرة. وقد استطعنا من موضعنا رؤية الثكنات العسكرية والكرد من وراء التلال. كان الكرد الفلاحون يلبسون الملابس الرثة ومعهم سلاح بسيط وقليل. فيقوم أحدهم بالصعود إلى قمة التل ويضع إصبعه على زناد سلاحه، ويطلق مجموعة إطلاقات عشوائية، ثم يهرب من موقعه. واعتقد أن هذه الإطلاقات لم تصب أحداً من الجنود أو المدنيين. كانت قلة من الموجودين في الكنيسة يحملون السلاح. ولكن صوبت القوات الحكومية ضدهم وابلاً كبيراً من النيران. وقد حدث نوع من التراشق الخفيف بالمدافع الرشاشة، وأصيب جزءٌ من الجدار كما سمعت. وسقطت بعض القذائف في الساحة المفتوحة من الكنيسة، فقتل إثر ذلك 7، وأصيب آخرون. وكانت البناية هدفا لقصف مكثف ومستمر. وفي حوالي وقت الظهر دخلت القوات الحكومية مسكن المفتي الذي كان يبدي التعاطف سراً مع الثوار، ويحتمل أن ذلك وقع إمّا بطلب من المفتي للحماية أو لكونه أكره على قبولهم في مسكنه. علما أن المسكن المذكور يقع على خط مستوٍ مع بنايتنا، وليس بعيدا من سورب كفرك.

وتعرض الثوار الكرد في كل الفترة ما بعد الظهر إلى القصف الآتي من الجهة اليمنى، وبالتحديد من الثكنة العسكرية ومن مسكن المفتي. وفي المساء اشتد القصف الوارد من بيت المفتي حدة وكثافة. كان موقع الكنيسة في محل منخفض، ولم ندرك تماما بأننا واقعون في مرمى القصف القادم من بيت المفتي إلاّ في الساعة الخامسة، حينها أصبحت الكنيسة والمدرسة وبيتنا هدفا لقصف مركز، وفي كل دقيقة كانت تسقط طلقة رصاص واحدة. وفي وقت مبكر من عصر ذلك اليوم قمت بوضع بعض الأحجار أمام النوافذ الشمالية لصالة الجلوس، وذلك لتجنب وقوع الحوادث، فحين دخلت الغرفة، وكنت أتحدث مع زوجتي جاءت طلقة باتجاهنا فاجتازت زجاج النافذة، ولكن الأحجار الموضوعة من الداخل صدتها، وفيما بعد اكتشفت وجود طلقة أخرى في نفس المكان.

كما مرت إحدى الرصاصات النافذة في غرفة النوم، وصد الحائط المواجه لها الرصاصة القادمة، وقد احتفظت بالرصاصة الأخيرة كتحفة. وتوقف القصف في حوالي الساعة الثامنة والنصف، ويبدو في حينها أن المسلحين الكرد قد هربوا من الكنيسة، كان ذلك تجربة صعبة ومثيرة للأعصاب. وكان هناك الكثير من الأحداث المهمة، ولكن أتذكر واحدة أو اثنتين منها فقط.

وفي وقت مبكر من هذا اليوم قصف الكرد مركز الشرطة الموجود في الحي الذي نحن فيه، وكان القصف آتيا من تل شربيل المطل على المركز. وقد هرع الشرطة فوراً خوفاً إلى مركز القنصلية الواقعة في الجهة الأخرى من الشارع قرب مجمعنا، وقد سمح موسى وجريجور لهم بالدخول إلى القنصلية. وحين علمت بذلك، لم أسمح بأن تتحول القنصلية إلى مركز لإيواء اللاجئين، فقد كان هؤلاء يجلبون الشرطة إلى مديريتنا تحت ستار توفير الحماية لنا. وكان من بين اللاجئين المحتمين بالقنصلية ضابط شرطة و10 رجال من قوات الشرطة، علما أنّ الوالي قد سبق أن أعارني 4 حراس لحمايتي. لذلك أصبح عندنا 14 مسلحا تسليحا جيدا، وكانت تلك قوة لا يمكن الاستهانة بها.

صحيح أنهم كانوا لاجئين عندنا، ولكن كان من الممكن استخدامهم لحمايتنا في وقت الضرورة. فأعطيت الأوامر الصارمة للمسلحين عندنا بأن لا يطلقوا النار على الكرد، إلاّ في حالة قيام الثوار بمهاجمتنا أولا. وفي حوالي الساعة الرابعة بعث إلينا القادة الشيوخ الثلاثة، ملا وآغا وفقير [مريد الشيخ ـ المترجم] كوفد يطلبون منا أن نستقبلهم في القنصلية، ونعطي لهم الحماية، وكان الشيوخ الثلاثة الرئيسيون الذين طلبوا الحماية هم كل من سيد علي السَّيِّئ الصيت في خيزان، والملا سليم الذي اعتقل لأنه كان يقوم بدعاية ضد الحكومة، ولكن جرى إطلاق سراحه من قبل أنصاره بالقوة وهو في الطريق إلى بدليس، والذي سبق أن كتبت إليك عنه في 9 آذار، وشهاب الدين الذي كان من المؤمّل أن يكون هو الحاكم في حالة انتصار الثوار. وقلت لهم «أنا قنصلاً، ولكن أنا فقط مسؤول عن دفع حساباتهم المالية ومسؤول عن إدارة شؤون البناية [نائب القنصلية ـ

المترجم]. ولا أستطيع أن أرسل برقية إلى استنبول لأسأل عن رأي السفارة البريطانية حول رأيهم في الموضوع، لأن خطوط الاتصال مقطوعة [هكذا كنت أعتقد]، وإذا دخلتم في حماية الحكومة البريطانية، فإنها ستقول إنها غير قادرة على ضمان حياتكم، لذلك ستكونون في رحمة السلطات المحلية داخل المدينة، لهذه الأسباب ففي حالة دخولكم القنصلية سيجعل حياتكم في خطر أكثر مما أنتم عليه من الخطر الآن».

إنّ الكرد الذين دخلوا المدينة كانوا بصورة عامة غير مسلحين، أو يحملون السيف لكونه السلاح الذي حمله محمد (ﷺ - المؤلف) في تدمير أعدائه، وكانوا يرجون من الله (تعالى) أن يعطيهم النصر لأنهم كانوا ضحية جهلهم والخطب الرنانة للشيوخ، ولم يدخل سيد علي وشهاب الدين بدليس على الإطلاق. ومن البداية أكد الثوار الكرد أن حربهم موجهة ضد الحكومة وأعطوا الأمان والإطمئنان للمسيحيين. أعتقد أن ذلك كان تكتيكا من قبلهم في تحييد الأرمن في الصراع، لأن الأرمن كانوا بصورة عامة يملكون السلاح، وكان بإمكانهم أن يطلقوا النار على الثوار من نوافذ بيوتهم، فيسبب ذلك الكثير من الأضرار في الصف الكردي، لذلك كان الحي الأرمني مثل الحي الكردي في بدليس، المنطقة الآمنة لتنقل الثوار.

شخصياً كنت أعتقد أنّ الحي الكردي كان أمينا بالنسبة لي، وجاء 11 شخصا من الثوار يطلبون الدخول إلى بيت جار كردي لنا، واستخدامه كمركز للهجوم على القوات الحكومية، ولكن جاري الكردي أبى ذلك، لأنه كان يخاف من أن يجعل من مسكنه هدفا للقوات الحكومية لإطلاق النار عليه. لذلك عبر هؤلاء الكرد من تحت نافذة بيتنا، ويمكن مشاهدة الكثير من الثوار يمرون من خلال الحي الأرمني. وقد قتل على الأقل 3 من الجندرمة والجيش يوم أمس (2 نيسان). ويحتمل أن تكون الإصابات لحد الآن بين الكرد نحو10 قتلى وعدد من الجرحى.

تقوم الحكومة حاليا باعتقال كل كردي تقع عليه عينهم، سواء أكان من الثوار أم لا، جريحاً أو غير جريح.

■ ■ ■

اقتباس من رسالة مؤرخة في 30 نيسان 1914

«إنّ الوضع هادئ جداً في المدينة، وإن قوات الحكومة تقوم بجولات في مناطق الثوار، وتجلب الكثير من المعتقلين إلى مدينة بدليس. يصل عدد المعتقلين لحد الآن حسب اعتقادي نحو 100 شخص. وعلمت من مصادر موثوقة أنّ المعتقلين يتعرضون للضرب بأسلوب وحشي جداً. . . ويضرب كل معتقل بين 100 إلى 150 جلدةٍ، ويقوم طبيب عسكري لفحصهم بين وقت وآخر للتأكد من أنهم لا يزالون أحياء، ويتحملون المزيد من الضرب. وقد ألقي القبض على الشيخ شهاب الدين في يوم الأحد الماضي، هذا ما أخبرني به الوالي حين اتصلت لتهنئته بمناسبة ذكرى تسنم السلطان العرش. علماً أن شهاب الدين هذا كان من المفروض أن يكون حاكماً في حالة نجاح الثورة. ولا يزال الملا سليم لاجئاً في القنصلية الروسية، وسمعنا أن بعض أنصاره حاولوا الهروب من القنصلية، ولكن دون جدوى. ليس من المتوقع أن يعين قنصل في بدليس، أليس كذلك؟ في رأيي أن الظروف الحرجة التي تسود المنطقة لا تسمح بذلك».

المخلص خادمكم المطيع جداً
ج. ايچ. ماينهان
نائب القنصلية البريطانية

■ ■ ■

obeikandl.com

ملحق 11

وان - 16 - مايس - 1914

إن هناك قدراً من العفوية في انطلاق حركة الملاّ سليم، فحسب الوثيقة الأولى كان من المفروض أن تنطلق الانتفاضة في شهر نيسان كجزء من ثورة كردية شاملة في العام نفسه. ولكن لم تحدد أية من هذه الوثائق ولا أي مصدر آخر هوية الطرف القائم بالثورة الشاملة. وإذا كان هناك ارتباط من هذا النوع فمن الصعب جداً أن لا يكون القنصل البريطاني مطلعاً عليه، لأن الأخير كان على اتصال وثيق بكل القوى الكردية آنذاك. علما أن الوثيقتين المذكورتين تطرقتا بالتفصيل إلى الأحداث.

يعتقد مكدّول أن الانتفاضة جزء من مخطط روسي لخلق البلابل للدولة العثمانية، ويشاركه في هذا الرأي بعض الكتاب الترك. ويستندون في رأيهم هذا إلى التجاء الملا سليم ورفاقه إلى القنصلية الروسية، ورفض الروس تسليمهم للسلطات العثمانية[95]. وتوضح الوثائق المنشورة أعلاه أن التجاء الملاّ سليم إلى السفارة الروسية لم يكن عن تخطيط سابق، وإنما جاء بعد عدم تلقي الثوار الدعم المطلوب من القبائل الكردية (وحتى من أهل بدليس نفسها)، وتذكر الوثيقة الأولى أن الملا سليم طلب أولا الحماية في القنصلية البريطانية، وحين رفض طلبه هذا، قرر الاحتماء في القنصلية الروسية. علماً أن القناصل البريطانيون كانوا يراقبون تحركات زملائهم الروس بقدر كبير من الاهتمام. لذلك فإن الوثيقتين المذكورتين لا تدعمان النظرية الثانية أيضا، كون الحركة من تخطيط الروس. ولكن عدم وجود ذكر للدور الروسي هنا لا يعني عدم تورط الروس في المسألة بتاتاً.

وفي صدد تقيم الفرضية القائلة بتورط الروس في الانتفاضة نحب أن نورد هنا أولاً رأي لازاريف، الذي يستند في دراسته للمسألة الكردية المشار إليها فيما سبق إلى الوثائق الروسية. يقول لازاريف بأن المسؤولين الترك اعتقلوا الملا سليم في منطقة قريبة من خيزان التابعة لبدليس، ولكن استطاع مريدو

---

(95) The Kurds, p. 101; Jwaideh, p. 328.

الطريقة النقشبندية إنقاذه، وسبب ذلك حدوث انتفاضة شملت جميع ولاية بدليس، وفي فترة قصيرة وصل عدد الثوار إلى 8000 مجاهد، وزحفوا إلى بدليس واحتلوها مطالبين «بتطبيق الشريعة وإزالة حكم الاتحاديين الترك الذين كانوا في تصور الكرد مستبدين، وغير قادرين على الدفاع عن أرض الإسلام ومتهاونيين مع الكفار». ويضيف لازاريف قائلاً:

«في بداية انطلاق الانتفاضة اتخذ الاتحاديون موقف الترقب وعدم التدخل، وكانوا يأملون أن تكون حركة الكرد موجهة ضد الإصلاحات الأرمنية، ولكن سرعان ما تبين لهم أنّ الانتفاضة موجهة ضدهم، فحاولوا قمعها بكل قسوة.. وفي منتصف آذار استطاع الثوار الكرد تحرير جميع ولاية بدليس، وأصبحت مدينة بدليس مطوقة من جميع الجهات. وهذا ما أجبرهم على التفاوض مع الثوار، ولكن دون جدوى. قامت الحكومة، وبتوصية من طلعت باشا وزير الداخلية، بتبني موقف أكثر تشددا، وجرى تغيير الوالي، وزجت قوات إضافية من أرزنجان في المواجهة مع الكرد. واستطاع الكرد دحر هذه القوات أيضا. وفي 3 نيسان استطاع الثوار دخول المدينة، ودارت معارك ضارية بين الطرفين. واضطرت الحكومة إلى جلب قوات كبيرة من موش.

وقع من الثوار 60 قتيلا، وكانت إصابات الترك 4 قتلى. والتجأ الملا سليم وثلاثة من أتباعه إلى القنصلية الروسية في بدليس. ومارست الحكومة أبشع أنواع التنكيل بالثوار، وأعدمت معظم القادة، واعتقلت العشرات. إنّ سبب هذه الوحشية يعود إلى شعور الحكومة بخيانة الكرد. ولكن هذه الوحشية لم تثن من عزيمة الكرد؛ فصعد الملا رسول أحد القادة إلى حبل المشنقة قائلاً: «إننا سعداء بأن موتنا سيقرب نهاية ظلم الترك» في كردستان. إن التنكيل الفظيع بالكرد، وإعدام قادتهم خاصة الشيخ بهاء الدين (الصحيح شهاب الدين ـ الكاتب) الذي كان من أكثر شيوخ كردستان قدسية، أثار مشاعر الكرد، وكانت هناك نداءات في كل زاوية من كردستان للثورة ضد الترك»[96]. وهكذا ليس هناك في زاوية لازاريف المقتبسة أعلاه ما يؤكد وجود دور روسي في حركة الملا سليم.

(96) كيشة ى كورد، ص340-341.

لم يكن الروس وعبد الرزّاق من المخططين للثورة، وإنما كانت حركة الملا سليم جزءاً من ثورة شاملة كردية، كانت تخطط لها الأطراف الكردية ـ وفق ما ورد في الوثيقة الأولى ـ. ليس هناك في الأدبيات المكتوبة المحدودة عن الحركة تفاصيل عن طبيعة العلاقة بين الأطراف الكردية وشيوخ خيزان. ولكن يرجح أن يكون هناك نوع من الارتباط بين أبناء بدرخان والملا سليم والشيخ شهاب الدين والشيخ سيد علي. كان عام 1913 ـ كما سنبيّن بتفصيل أكثر فيما سيأتي لاحقاً ـ عاما للتحرك الكردي المخطط له ضد الاتحاديين.

إن علاقة شيوخ خيزان بالحركة الكردية المعارضة للاتحاديين يعود إلى عام 1908. ويعتقد باسل نيكتين، الذي كان قنصل روسيا في كردستان في هذه الفترة، أن الملا سليم عضواً في جمعية التعاون والترقي الكردي[97]. وهذا احتمال وارد جداً، لأن مركز بدليس لجمعية التعاون والترقي الكردي كان أقوى المراكز في كردستان، ويدعمه أساساً علماء الإسلام وشيوخ الطرق الصوفية هناك، كما سبق أن أشرنا إليه أعلاه. علما أن الجمعيات الكردية في استنبول كانت تتخذ التكايا والمراكز الإسلامية والمساجد أماكن لها في كردستان، لأنها كانت أكثر السبل فاعلية لنقل فكر (كورداية تي) إلى الجماهير الكردية.

كما تشير الوثيقة الأولى إلى خطة لقيام الكرد بهجوم من الغرب على بدليس، ولكن ذلك لم يتحقق، وهذا دليل على أن الثوار كانوا على تخطيط مسبق مع الكرد في المناطق المجاورة. ويذكر تقرير لنائب القنصل البريطاني المكتوب في 7 كانون الثاني1914 قيام كل من مدحت بيك وحسين بيك وعبد الكريم بيك من أبناء بدرخان بزيارة إلى شيوخ الكرد ووجهائهم، ومن ضمنهم شيوخ بدليس، لحثهم على تحرك شامل ضد الاتحاديين. وبعد فشل الثورة والقضاء عليها، طلب طلعت باشا إلى الحكومة الروسية تسليمه عبد الرازق بدرخان، ومعاقبة سمكو، لتورطهما في حركة بدليس[98].

---

(97) Kutlay, p. 162.

(98) F.O. 195/2447/45; Kutlay, p. 170.

لذلك ليس من المستبعد أن يكون هناك اتفاق مسبق بين الشيخ شهاب الدين والملا سليم وأبناء بدرخان والشيخ عبد القادر النهري. وتنوه الوثيقة الأولى بزيارة الملا سليم إلى استنبول مرات عدة، والتقائه بالمعارضة السياسية الموجودة هناك. غير أن حركة الملا سليم انطلقت قبل أوانها كما أشارت إليه الوثيقة الأولى، ولكن هذا لا يعني وجود ساعة صفر متفق عليها بين شيوخ خيزان وأبناء بدرخان، وإنما كان هناك على الأرجح اتفاق عام بينهم.

أمّا بالنسبة إلى أهداف الانتفاضة، فهناك إشكالية شبيهة بتلك التي أوجدها الباحثون الغربيون والروس والعلمانيون من كتّاب الكرد، حول طبيعة حركة الشيخ سعيد بيران (1925) وأهدافها، التي سنتطرق إليها في فصل آخر. فيقول كوتلاي، الذي يستند بدوره في هذا الرأي إلى جليل جليلي: إنّ حركة الملا سليم «كانت إسلامية الإطار ولكنها قومية المحتوى»[99]. إنّ هذه قراءة علمانية (غربية) غير موضوعية لجهاد خاضه شيوخ الطرق الصوفية للدفاع عن عقيدتهم. ولم تكن هذه الازدواجية بين الانتماء الإسلامي و(كورد ايه تي) معروفاً عند الجيل الذي عاش أيام الشيخ شهاب الدين والملا سليم والشيخ سعيد بيران. كان الإسلام و(الكردايه تي) عندهم وجهين لعملة واحدة. وسبق أن أشرنا فيما سلف إلى تقرير برترام دكسون، القنصل العسكري البريطاني الذي زار كردستان في عام 1909، والذي يشير إلى وجود استياء واضح في عموم كردستان من السليمانية إلى وان نتيجة تنحية السلطان عبد الحميد، وتحجيم الاتحاديين دور الشريعة الإسلامية. ويؤيد لازاريف رأي مستر دكسون[100].

إن الوثيقة الأولى تبين بوضوح مطالب الثوار التي تتمثل في:

---

(99) Kutlay, p. 162.

ولكن قدري جميل باشا (سلوبي) يعطي انطباعا عن حركة الملا سليم الذي لا يؤكد ماذهب إليه كل من كوتلاي والدكتور جليل جليلي. فيصف سلوبي الحركة قائلاً: «لقد وقف الملا سليم ضد الأفكار التقدمية التي أحدثتها الحرية المعلنة... وقد ثار ضد الحكومة سنة 1913 في ولاية سيرت بعد أن وقّع اتفاقاً مع بعض العلماء والعشائر... وبسبب عدم اكتراث الحلفاء بالحركة، اقتصر نطاق انتشارها بين العشائر القاطنة في منطقة هيزات، ولم تكلف الحكومة مهمة القضاء عليها من قبل حكومة تركيا الفتاة جهود كبيرة...». (انظر: **في سبيل كردستان**، ص34).

1) طرد الموظفين الترك الفسقة من ولاية بدليس.

2) إعادة التطبيق الكامل للشريعة الإسلامية.

إنّ سوء الإدارة كان الهم الأكبر للشيوخ ولعامة الناس. ينقل مالمسانيز (في ص63 ـ 64 من كتابه المذكور أعلاه) عن السيد مصطفى دوران، ممثل أرضروم في المجلس الوطني التركي، في عام 1923 قولاً نقله الأخير بدوره عن الملا سليم القائل قبل إعدامه:

«أيها الترك إنكم ستشنقونني، أشنقوني، ولكن ألا تستحون من الإدارة التي تحكمون بها بلدنا؟! أُعطيتم كل هذه الأراضي، ووهبتم هذه وتلك من البقاع، وإنكم على علم جميعا بطبيعة إدارة ذلك العهد. إنكم لن تقولوا إننا كنّا مقصرين في ذلك. ماذا يضر، أعطونا أيضا بدليس، ماذا الذي يضر؟... أيها السادة أعطونا أنتم بدليس، ثم ضعوا سيطرتكم علينا، فإن لم نقم بإدارتها أفضل منكم فاضربوا حينئذ رقابنا، وخذوها مجدداً..».

وفي ص 60 من الكتاب نفسه ينقل مالميسانيز عن كاروسا سوني، مؤلف كتاب (العلاقات الكردية ـ الأرمنية)، قوله: إنّ الملا سليم قد سبق أن التقى

F.O. 195/2310, No. 2, January 14, 1909. Vice Consul Mosul, No. 12 Enclosure (100) No. 3;

لازاريف، ص319. واستنادا إلى رواية نائب القنصل البريطاني في وان حين وضع الملا سليم وقواته الحصار على بدليس لأرسل مظهر بك، الوالي العثماني رسالة إلى الملا سليم يطالبه فيها بالقدوم إلى مركز المدينة لمناقشة أهداف الثوار، ولكن ملا سليم رفض إرسال الوفد المذكور إلى الوالي، وألحّ على طلبه بتسليم الوالي ودخول المجاهدين بكامل أسلحتهم إلى المدينة. كان الملا سليم في الواقع، حسب رأي القنصل، لم يرد السيطرة على بدليس، ولكن كان يريد إشعار الاتحاديين بقوة شيوخ خيزان. أقيل مظهر بك من منصبه وحل محله سيرت عبد الخالق واليا جديدا، وبإيحاء من أنور باشا وزير الداخلية، الذي أصر على استعمال الحسم العسكري مع الكرد، قام الوالي الجديد بتشكيل قوة شعبية قوامها 800 مسلح من أهالي بدليس للدفاع عن المدينة وبوصول التعزيزات العسكرية من موش ووان اضطر الكرد إلى الانسحاب باتجاه خيزان ولاحقتهم القوات التركية. انظر:
F.O. 195/2310, British, Vice Consul Van, 22 march 1914; F.O. 371/2330, British, Vice Consul, Van, No. 7, April 4, 1914.

بالراهب وارطان، عضو اللجنة المركزية لحزب الطاشناق الأرمني وغيره من الشخصيات الأرمنية قبل الثورة، واتفقوا على أن تكون أهداف الثورة:

1) إنّ هذا البلد إنما يخص الكرد والأرمن.

2) إنّ تتمتّع كردستان بحكم ذاتي واسع.

3) تتكوّن إدارة كردستان من قبل الأرمن والكرد.

إنّ الرواية هذه تحتمل الصدق في رأينا لسببين؛ أولا: تتفق مع ما أورده نائب القنصل البريطاني في وان (الوثيقة الثانية) عن وجود نوع من التفاهم بين الأرمن والكرد قبل الهجوم على مدينة بدليس وفي أثنائه، سيرا على نهج الشيخ عبيد الله، وقادة الحركات الكردية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أصرّ الملاّ سليم على كسب الأرمن (أو ضمان حيادهم في الصراع مع الاتحاديين). وتتفق هذه السياسة للملا سليم مع خطة الجمعية الكردية في إعطاء كل الضمانات لنصارى كردستان بأنّ التحرك الكردي يستهدف خلاص كردستان من الظلم، وليس إبادة النصارى. ولكن رغم ذلك ينقل كوتلاي عن فيروز أحمد المؤرخ التركي قوله: إن الأرمن كانوا مستائين من الطبيعة الإسلامية لحركة الملا سليم، فأيدوا الحكومة أثناء الصراع، وحملوا السلاح داخل بدليس للدفاع عن المؤسسات الحكومية (Ittihat Ve Terraki P.) وهناك جانب اقتصادي أشارت إليه الوثيقة الأولى، ويتعلق بقيام الاتحاديين بزيادة الضرائب على المواشي في كردستان؛ فكان ذلك مسألة في غاية الأهمية، لأن المجتمع الكردستاني كان آنذاك مجتمعاً زراعياً، وتعد الثروة الحيوانية عصب الحياة الاقتصادية فيه.

وأخيراً لا يمكن أن نتجاهل حقيقة كون التكية النقشبندية في خيزان مركز قوة داخل المجتمع الكردستاني، وكان الاتحاديون مصممين على إزالة كل مراكز القوى التقليدية داخل الدولة العثمانية، وبناء دولة قومية غربية مفرطة في المركزية. وبعد إعادة الاتحاديين سيطرتهم على ولاية بدليس، قاموا بحملة إبادة فيها، أصابت الثوار والمدنيين القرويين في آن واحد. كما أعلنوا الأحكام العرفية في الولاية وظهرت دعوات تطالب بغلق جميع مراكز الطرق الصوفية في

كردستان، أو ربطها مباشرة بوزارة الأوقاف[101].

هناك تشابه لافت في طبيعة الظروف التي أحاطت بحركتي الملا سليم والشيخ سعيد بيران وفي أهدافها. فيقود الحركتين كلتيهما شيوخ الطرق الصوفية النقشبندية، وتنطلق كلتا الحركتين من مبدأ الدفاع عن الشريعة الإسلامية، بعد تعرضها لهجمة هوجاء على يد العلمانيين الترك. كما جمعت الحركتان الفئات الوطنية الكردية مع شيوخ وعلماء الإسلام في حركة كوردايه تي التي تجمع بين الدفاع عن مظلومية الكرد والشريعة الإسلامية. كانت الحركتان كلتاهما ضمن إطار الحركات الجهادية الإسلامية، فيسمي الملا سليم جيشه بـ«فدائي الإسلام»، ويطلق على الشيخ سعيد لقب «أمير المجاهدين»، وكان الأخير يسمي نفسه «خادم المجاهدين». وتتهم كلتا الحركتين السلطة المركزية، وبحق، بالإلحاد، وتنـزع عنها الشرعية الإسلامية. كما أخفقت كلتا الحركتين في تحقيق أهدافهما، وذلك بسبب انطلاقهما قبل الموعد المقرر لبدئهما وتبلورهما ـ إن صحّ التعبير ـ، ولتفوق السلاح التركي الحديث قياسا إلى سلاح المجاهدين الكرد، كما ظلت كلتا الحركتين ريفية الطابع؛ ففشل الملا سليم في الحصول على الدعم الكامل من مدينة بدليس، كما يفشل بعد 12 سنة الشيخ سعيد في فتح مدينة ديار بكر، ويصبح ذلك بداية التراجع، وأعدمت القيادة في كلتا الحركتين بعد فشل محاولة الهروب إلى إيران، وهذا دليل على أنّ الثورتين كلتيهما كانتا عفويتي الطابع، ولم يسبقهما تنسيق مسبق مع وجهاء الكرد في المدن الكردية.

في الحقيقة ظل هذا الخطأ مرضا عضالاً في الحركات الكردية طيلة القرن العشرين. ودفعت الطريقة النقشبندية الكردية، برموزها وقادتها ومريديها، ثمنا باهظا في سبيل كوردايه تي، ولم تستطع أن تعيد عافيتها لحد الآن. ومما يؤسف له وكخيانة لهذا التراث الجهادي، الذي يجب أن يسطّر بأسطر من الذهب، أصبحت التكايا والطرق الصوفية في بنجول في كردستان الشمالية في

(101) F. o 193/2317 (General Notes on Journey Between Van and Mosul) B. Richardson. June 10, 1909 Diarbekir.

العقدين الأخيرين من القرن العشرين منبراً للدعوة الطورانية اليمينية المتطرفة، وأصبحت بعض المراكز والتكايا في كردستان العراق بؤراً يعشعش فيها كثير من أهل الارتزاق والتخلف والشعوذة، وهذا ما أعطى الكتاب اليسار والماركسيين فرصة لخلط الأوراق، ولفرض تصوراتهم الماركسية قسراً على الإسلام والمجتمع الكردستاني. فعند هؤلاء الكتاب ليس هناك شيخ أو ملاّ في كردستان إلاّ وهو خائن ومتخلف، وإذا لم يستطيعوا وصمه بتلك الأوصاف فإنهم يحاولون تجريده من عقيدته الإسلامية، ويتهمونه باستخدام الإسلام من أجل أهداف أخرى، وهذا ما حصل للشيخ عبيد الله والملا سليم والشيخ سعيد والشيخ عبد السلام البارزاني والملا مصطفى والقاضي محمد.

حركة الشيخ عبد السلام البارزاني

تعد حركة الشيخ عبد السلام البارزاني تحديا كبيرا لسلطة الاتحاديين في كردستان، لأنها اتخذت الإسلام والجهاد وسيلة في مقارعة السلطة المركزية العثمانية، التي كانت لا تزال تستمد شرعيتها من الإسلام، وبكونها تمثل سلطة الخلافة الإسلامية، رغم أنها جردت السلطان من كل صلاحياته، وقلّصت دور الشريعة كثيرا، لصالح القوانين الغربية الوضعية، كما بيناه سابقاً. وكما شكّلت حركة بارزان تحديا كرديا للدولة الطورانية، وكان من الممكن أن ينتقل تأثيرها إلى باقي أجزاء كردستان، وأن تكون حافزاً أيضاً للعرب (على أقل تقدير في العراق) بأن يحذوا حذو الكرد، ويشكلون خطراً أساسيا على الاتحاديين.

لسنا هنا بصدد كتابة تاريخ البارازنيين، ولكن من الضروري إعطاء نبذة مختصرة عن خلفية الشيخ عبد السلام البارزاني قائد الحركة التي نحن بصدد الحديث عنها. يكتب الأستاذ مسعود البارزاني عن تاريخ البارزانيين قائلاً:

«سميت عشيرة بارزان نسبة إلى قرية بارزان مركز المشيخة. وينتسب شيوخ بارزان إلى سلالة أمراء العمادية، حيث نزح جدهم مسعود إلى قرية هفنكا القريبة من بارزان واستقر فيها... انتقل حفيده تاج الدين ـ وكان هذا الأخير عالما دينيا موهوبا ـ إلى بارزان، فالتف حوله عدد كبير من المريدين، وأسس تكيّة بارزان.. وبعد وفاته خلفه ابنه الشيخ عبد الله الذي اشتهر

بالتقوى، وأرسل ابنه الشيخ عبد السلام إلى مدرسة نهري ليتلقى فيها علومه على يد الشيخ الكبير سيد طه النهري. . . وفي إحدى زيارات حضرة مولانا خالد النقشبندي للتكايا، قام بزيارة تكية بارزان وجعل الشيخ عبد السلام خليفته. . . توفي الشيخ عبد السلام في 1872,. وبعده تسلم ابنه الشيخ محمد المشيخة، واشتهر بين الناس بزهده وتقواه، وأصبح يضرب به المثل في الورع، أصبحت تكية بارزان في عهده ملجأ للمظلومين من أبناء العشائر المجاورة لبارزان؛ وأدى ذلك إلى قيام رؤساء العشائر بتقديم شكاوى إلى السلطات العثمانية ضد الشيخ محمد الذي وافته المنية بعد أن خلف خمسة أولاد، وهم: (الشيخ عبد السلام، والشيخ أحمد، ومحمد صديق، وبابو، والملا مصطفى)[102].

فالشيخ عبد السلام البارزاني الذي نحن بصدد دراسة حركته، هو حفيد الشيخ العالم عبد السلام الأول الذي عرف بأفكاره الإصلاحية الجريئة، والتي سببت له الوشايا عند السلطات العثمانية، واتهامه بالخروج على الإسلام، وسبّب له ذلك السجن والتشريد في الموصل، وقد قام 300 من أنصاره بمهاجمة مدينة الموصل لإنقاذه، إلا أنهم أعتقلوا ومات معظمهم في السجون.

عرف والد الشيخ عبد السلام الثاني الشيخ محمد بدفاعه المرير عن المزارعين الذين عانوا الأمّرين من ظلم الأغوات، خاصة آغوات الزيباريين. وهذا ما حداه على تشكيل جيش من «الديوانة» الصوفية كقوة ضاربة وبدأ يرسل هذه القوات في حملات تأديبية للآغوات للحد من ظلمهم. كما دخل والده في معارك طاحنة مع شيوخ شمدينان النهرية في أيام الشيخ محمد صديق شيخ عبيد الله. مما أجبروهم (النهرية والزيباريين) على ترك القرى الواقعة في الجهة اليسرى من الزاب الأعلى. وبذلك تحولت المشيخة إلى إمارة تشمل العديد من القرى الزيبارية والشيروانية والمزورية. وشّى الآغوات بالشيخ عبد السلام عند السلطات في الموصل واتهموه بعدم الإخلاص للسلطان، فنفي إثر ذلك إلى بدليس.

---

(102) البارزاني، مسعود. **البارزاني والحركة التحررية الكردية، انتفاضة بارزان الأولى 1931-1932ن**، كردستان 1986، ص16-17.

سار الشيخ عبد السلام الثاني على نهج والده ثم أصبح مصلحا دينيا وقائدا وطنيا. وقد اكتسبت المشيخة البارزانية الحيوية والفعالية وذلك من خلال:

1) إلغاء الملكية.

2) توزيع الأراضي على الفلاحين.

3) إلغاء المهر والزواج القسري.

4) تنظيم العلاقات الاجتماعية على أساس من العدالة والمساواة.

5) تشييد مسجد في كل قرية لأداء الفرائض الدينية، وجعله مركزا للحياة الاجتماعية والروحية والسياسية.

6) تقريبه العلماء من مختلف أنحاء بهدينان إلى مدرسة بارزان الإسلامية، وبهذا أصبحت هناك ثورة علمية وروحية في المنطقة. وكان الشيخ يكرم هؤلاء العلماء ويستشيرهم دوما في أمور المشيخة السياسية والعلمية[103].

توفي الشيخ محمد سنة 1902، وقضى الشيخ عبد السلام السنوات الخمس الأولى من حكمه سائراً على نهج أبيه في بناء الإمارة من الداخل وتوسيعها. يكتب نائب القنصل البريطاني في ديار بكر تقريراً عن الشيخ عبد السلام البارزاني قائلاً:

«ظهر في السنوات الأخيرة في هذه المنطقة مصلح باسم شيخ البارزان له أتباع من قبائل كردية وأرومار وشيروان. قاد الشيخ عبد السلام حملات تأديبية ضد الشيوخ الصغار، وحقق نجاحاً ملموساً، وسحقهم واحداً بعد الآخر. للشيخ حالياً نحو 1500 مسلح من أتباعه المخلصين جدا له. وترتكز خطته الإصلاحية على سحق سلطة الآغوات، وتقديم المساعدة والدعم للمعدومين،

(103) بى ره ش، بارزان و**حركة الوعي القومي الكردي، 1826-1914**، كردستان: خه بات 1987، ص84-85؛ الدملوجي، ص89-91.

وإشاعة السلام والاستقرار. وقد نهب بيوت الآغوات ووزع محتوياتها على القرويين، وسحق القلاع المحصنة للآغوات، وأخذ ضرائب معقولة من المزارعين، وأعطى الحكومة نيابة عنهم ضريبة مقطوعة سنويا. إنّ الشيخ عبد السلام بحق من أحسن شيوخ المنطقة. فلم يكن له مع الحكومة إلى فترة قريبة أية مشاكل، وهو عادل في معاملة رعيته، وحام للنصارى»[104].

بدأ الشيخ عبد السلام نشاطه السياسي مدافعاً عن الحقوق الوطنية الكردية في عام 1907 حين حضر مؤتمراً لشيوخ الكرد ورؤسائهم بقيادة الشيخ محمد نور القادري في مدينة دهوك. وكان الشيخ وراء صياغة الوثيقة التاريخية التي صدرت عن ذلك المؤتمر، والتي نصت على:

1) جعل اللغة الكردية لغة رسمية في الأقضية (دهوك وعقرة وسنجار وعمادية وزاخو).

2) يكون التعليم باللغة الكردية في منطقة بهدينان.

3) تعيين الإداريين والموظفين في بهدينان ممن يحسنون اللغة الكردية.

4) تبقى ضريبة (بدل الخدمة العسكرية) كما كان متفقا عليه، ويجب أن يصرف لإصلاح الطرق وفتح المدارس في بهدينان.

5) تجري الأحكام في بهدينان بمقتضى الشرع الإسلامي.

6) تؤخذ الضرائب من المكلفين بمقتضى الشرع الإسلامي، وتلغى الضرائب غير الشرعية.

7) يعين في بهدينان لمنصب القضاء والإفتاء في بهدينان من هم من أصحاب المذهب الشافعي[105].

ينقل الأستاذان مسعود البارزاني و(ب ى ر ه ش) عن الدملوجي قوله: إنه جرى إرسال نسخة من هذه المضبطة الموقعة باسم الشيخ عبد السلام إلى

---

(104) F.O. 195/2317 No. 4, March 31, 1909, Enclosure No. 1. Vice Consul, Van.

(105) الدملوجي، ص 98.

المراجع العليا ومجلس النواب والأعيان، ونسخ إلى الشيخ عبد القادر النهري، وأمين عالي بدرخان والجنرال شريف باشا السليماني، الموجودين، آنذاك، على رأس الجمعيات والمنظمات الكردية.

يشك الكاتب في صحة هذا الادعاء. لأنه لو فرضنا أن الوثيقة كتبت في عام 1907 كما يدعي الأستاذان، (لم يعط الدملوجي سنة إعداد المضبطة) فإن الجمعيات الكردية المذكورة (جمعية التعاون والترقي وجمعية هيفي) لم تكن موجودة بعد. أسست هذه الجمعيات الكردية بعد الثورة الدستورية (عام1908)، وكذلك لم يكن السيد عبد القادر النهري وأمين عالي والجنرال شريف باشا قبل عام 1908 في استنبول. لذلك يحتمل أن تكون نسخة المضبطة قد أعدت بعد عام 1908 أو لم ترسل إلى الأشخاص المذكورين. كما لم يكن هناك مجلس المبعوثان (النواب) والأعيان، لأنّ السلطان عطّلهما حتى عام 1908.

ويذكر مكدوّل إرسال هذه المضبطة ضمن الأحداث التي وقعت بعد سيطرة الاتحاديين على الحكم في تركيا[106]. أن محتوى هذه المضبطة تنم عن ظهور شعور قومي في بهدينان في وسط علماء الدين وشيوخ الطرق الصوفية، وكان الشيخ عبد السلام على علاقة بالناشطين الكرد، خاصة سمكو والشيخ عبد القادر النهري وعبد الرزاق والجمعيات الكردية المذكورة آنفاً. كما أنّ النقاط السبع في المطالب الكردية تؤشر وبكل وضوح على الارتباط الوثيق بين الطموحات القومية والحرص على الشريعة الإسلامية. ولماذا يطالب علماء بهدينان بتطبيق الشريعة في منطقتهم؟ هذا دليل على أنّ المضبطة وجهت إلى الاتحاديين الذين كانوا بصدد تحجيم دور الشريعة، وإدخال قوانين وضرائب غير شرعية في منطقتهم، وأنّ دفاعهم عن الحقوق الكردية كانت أيضا من جانب الحرص على الإسلام. فهذا ما يصرح به الشيخ عبد السلام في مقابلته مع الدملوجي حين كان الأخير قائمقاماً في العمادية، فيسأله الدملوجي عن الأسباب التي دفعته إلى قيامه بنشاطاته المؤيدة للكرد. يرد الشيخ عبد السلام قائلا: «إننا

(106) A Modern History of Kurds, p. 98.

لم نفعل أكثر مما يقتضيه الواجب الديني من دفع الظلم عن أمة مضطهدة، وتخليصها من الرق»[107].

يعطي الأستاذ (بى ره ش) تفاصيل دقيقة عن العمليات العسكرية التي وقعت في منطقة بارزان في الفترة (1908 ـ 1914). فهناك عدة محطات مهمة في هذه المواجهات، منها: معركة بيرس الأولى في خريف عام 1908. وقعت هذه المعركة بعد أن استدعى الفريق محمد باشا الدغستاني، الوالي الشيخ عبد السلام إلى الموصل للتحقيق معه فرفض هذا الأخير ذلك، فأعلنت الحكومة الحرب عليه متهمة إياه بشق عصا الطاعة واتصاله بدولة أجنبية (قد تكون روسيا) للقيام بحركة انفصالية. حشد فاضل باشا فوجين من القوات النظامية والأسلحة الرشاشة والمدافع، وساعدت الحكومة قوات من المرتزقة من الزيباريين وريكان ومامش ومنكور وخوشناو ونيروي وهورماري وكتردي وبيرة سني وهركي، وكان هناك نفير عام في كردستان، وشُن الهجوم من عدة محاور على أتباع الشيخ عبد السلام.

بعد مقاومة جيدة كبدت قوات فاضل باشا الكثير من الأضرار اضطر الشيخ إلى الاختفاء في المناطق الجبلية الوعرة، وطلب من قواته عدم المقاومة، والعودة إلى بيوتهم. وتعد معركة (سه رى باز) في ربيع 1909 المحطة الأخرى المهمة في الصراع؛ خرج الشيخ عبد السلام من مخبئه، وبدأ بجمع أعوانه من جديد للتصدي للحكومة. وكان هذه المرة هناك خلاف بين العقيد صفوت ـ القائد العسكري في الموصل الراغب لحل المسألة بطرق سلمية ـ وبين الوالي فاضل باشا الدغستاني ـ المُصرّ على الحل العسكري ـ. وقعت القوات الحكومية هنا في فخ كبير وهزمت شر هزيمة. قُتل الكثير من الجنود والضباط وغنم البارزانيون ثلاثة مدافع، وكمية كبيرة من السلاح والعتاد. وكان من نتائج هذه المعركة أن ذاع صيت الشيخ في الأجواء الرسمية والشعبية وأرادت الحكومة أن تعقد صلحاً معه، ويقال أيضاً إنّ الحكومة برأت ذمة الشيخ عبد السلام من التهم الموجهة إليه من الآغوات. فعاد الشيخ عبد السلام إلى بارزان، والإمارة

(107) الدملوجي، ص93.

البارزانية أكثر قوة، وانتقم الشيخ من آغوات الزيبار الذين سلبوا ممتلكات أنصاره. وحل ناظم باشا محل فاضل الدغستاني، وكان الوالي الجديد من أنصار حزب الحرية والائتلاف المعارض للاتحاديين، فأرسل صفوت بيك إلى بارزان وعقد صلحا مع البارزانيين؛ إذ جرى بموجبه الاعتراف بالإمارة البارزانية، وأعطيت تعويضات مناسبة لهم. وتعهدت الحكومة بالنزول عند طلب الشيخ عبد السلام بفتح المدارس والمستشفيات لهم، وبالمقابل قرر الكرد تسليم الأسلحة الحكومية التي غنموها. وأعطي الشيخ عبد السلام وسام الدولة العثمانية من الدرجة الثالثة.

وفي عام 1914 أصبح سليمان نظيف واليا على الموصل، وكان ذلك بعد الانقلاب الثالث للاتحاديين وسيطرتهم على الحكم من جديد في عام 1913، كان سليمان نظيف على الرغم من كرديته يتشيع للطورانية أشد التشيع، وكان حاقداً على الكرد. أراد القضاء على مشيخة بارزان وإمارتها، وطلب من الشيخ عبد السلام تسليم نفسه، وحين رفض الشيخ هذا الطلب جهّز الوالي جيشا كبيرا ضده، وكان يدعم هذا الجيش قوة كبيرة من المرتزقة من العشائر الكردية التي سبق أن حاربت إلى جانب الحكومة في المعارك الماضية. فبعد مقاومة جيدة في معركة «بله» أدرك الشيخ أن القوات الحكومية والعشائر الموالية لها تحاصر قواته، كما استطاعت القوات الحكومية التي استخدمت الغطاء المدفعي لها العبور إلى الجهة الشرقية من الزاب. فقرر الشيخ عبد السلام الانسحاب إلى المناطق الحدودية مع إيران وكانت عملية الانسحاب صعبة للغاية، لأن المنطقة كانت وقتئذ مغطاة بالثلوج. ووصل الشيخ في نيسان عام 1914 إلى قرية رازان حيث مقر السيد طه داخل الأراضي الإيرانية[108].

بعد وصوله إلى إيران، وفي شهر آب، سافر الشيخ عبد السلام البارزاني إلى تفليس في آذربيجان؛ إذ التقى هناك غراندوق نائب القيصر وقائد جيوش الجنوب. يعتقد الأستاذ مسعود البارزاني أن سمكو قد صاحبه في سفره هذا. ولكن الأستاذ (بى ره ش) يعتقد أن الشيخ سافر وحده، وفي منتهى السرية،

(108) المرجع السابق، ص93.

واستغرق سفره أربعين يوما، وأنّ سمكو فقط قام بالاتصال بالروس وتسهيل السفر. ويذكر ف. نيكيتين أنّ الشيخ طلب الدعم الروسي في حربه ضد الاتحاديين. فقال له الروس: «بأن من الأفضل له أن يختفي، لأنه ليس من صالحهم معاداة الأتراك في هذا الظرف. وهذا من مقتضيات السياسة، وأنّ عليه أن ينتظر شهرين أو ثلاثة، فإذا تحسنت العلاقة مع الأتراك فأنهم سيتوسطون للعفو عنه. أما إذا ساءت فإنهم سيزودونه بالقوات والسلاح ويعيدونه إلى بارزان»[109]. وبعد هذه الزيارة وبعد لقاءات مكثفة مع الزعماء الكرد ورؤساء القبائل قرر الشيخ من جديد مقاومة الإدارة التركية في بهدينان. فزار الشيخ عبد السلام سمكو، وهمّ بالعودة، ولكن الحكومة التركية كانت تترقب خطاه. فاستطاعوا من خلال أحد أفراد عشيرة شكاك المدعو صوفي عبد الله وضع كمين له وأسره. يعتقد مكدّول أن سمكو كان وراء عملية أسر الشيخ عبد السلام،[110] ولكن ليس لهذا الادعاء سند. جُلب الشيخ إلى الموصل إذ حكمت عليه محكمة عرفية عسكرية بتوصية من الوالي سليمان نظيف بإعدامه، وجرى حكم الإعدام قبل إصدار موافقة السلطان على القرار. وقام سليمان نظيف بتدبير فوضى داخل الموصل، وأتهم أتباع الشيخ عبد السلام بكونهم وراء الأحداث، وذلك لتسويغ إعدامه له خلافاً للقانون[111]. وهكذا أدى الكردي المتترك سليمان نظيف في استشهاد الشيخ عبد السلام نفس الدور الذي سبق أن أدّاه ضياء كوك إلب الكردي المتترك الآخر في تأليب السلطات في القضاء على حركة إبراهيم باشا.

هناك عدة أسباب للصراع الذي دار بين المشيخة البارزانية في بهدينان، والحكومة الاتحادية. وأحد هذه الأسباب هو رغبة الحكومة والإدارة في الموصل بالذات في استغلال الصراع التقليدي بين الآغوات وشيوخ البارزان، لبثّ سيطرة الحكومة في المشيخة التي تحولت إلى إمارة مستقلة. كان الاتحاديون عازمين على فرض السلطة المركزية في المشيخة وإدماجها في

(109) المرجع السابق، ص139.

(110) A Modern History of Kurds, pp. 100-101.

(111) الدملوجي، ص102-103.

الإدارة الحكومية في عقرة. فحاولت الحكومة الاتحادية ـ وبخلاف العرف المتبع لعقود عديدة ـ استلام مقطوع سنوي من الضرائب من شيوخ البارزان، الذي أراد القيام بإجراء تعداد للسكان والمواشي في بارزان، وفرض الضرائب العديدة، ومحاولة جمعها مباشرة، وكانت الحكومة تنوي أيضاً من خلال إجراء التعداد السكاني فرض الخدمة العسكرية على البارزانيين[112].

يقول نائب القنصل البريطاني في الموصل: «إنّ الشيخ عبد السلام يعتبر الحكومة الحالية حكومة كافرة، وواقعة تحت سيطرة يهود الدونمة». وتعد هذه مسألة في غاية الخطورة، وإذا انتقلت هذه الآراء بين الكرد خارج منطقة البارزان ستهدد وجود النظام التركي في المنطقة الكردية[113] ولنائب القنصل البريطاني في وان رأي مماثل حيث كتب في آذار عام 1914 قائلاً:

«إنّ معظم الكرد هنا يكنّون عداءًا مبطنا للحكومة، ويبدو أنّ الحكومة قد وصلت مؤخرا إلى قناعة مفادها؛ أنه لا يمكن تفادي خطر هؤلاء الشيوخ، الذين لهم نفوذ سياسي وديني فعلي في المنطقة، من القيام في المستقبل إذا توافرت الظروف المواتية لهم لتحدي السلطة المركزية، وذلك بتنظيم حركة رجعية قوية معادية للدولة. اتخذ شيخ البارزان، وباستمرار، موقفا عدائيا من حكومة الاتحاد والترقي، وكانت منطقة نفوذه مركزاً لاضطرابات، ويقال بأن عبد الرزاق بدرخان، الذي كان يخطط ضد الترك في العام الماضي، قد انضم إلى شيخ البارزان، ولعل هذا هو السبب الذي دفع الحكومة باتخاذ قرار بقمعه. وكان شيخ البارزان في السابق في عداء مع شيخ الشمدينان (سيد طه ـ الكاتب) ولكن يبدو أنهما اتفقا على حل المسائل المتنازعة بينهما، وتشكيل جبهة موحدة منهما ضد الحكومة»[114].

وهكذا عدّت الحكومة حركة بارزان جزءاً من الثورة الكردية الشاملة التي

---

(112) Mcdowall, pp. 100-101.

(113) F.O. 195/2310 No 24 October 30. 1909 M. Young British Vice Consulate Mosul.

(114) F.O. 195/2458 British Vice Consul. Van March 13, 1941;
وانظر: عه بدورة زاق به درخان، بيرة وه ريى، ص 35.

خطّط لها في عام 1913 سمكو وسيد طه، وعبد الرزاق بدرخان برعاية الروس ودعمهم. لذلك حاولت الحكومة ضربها بكل قوة، كما ضربت من قبل حركة الملا سليم قبل أن تنتشر ويستفحل شرّها، بمساندة الكرد لها، ومشاركتهم الفعلية فيها من المناطق الأخرى. ولكن ليس هناك أي دليل يؤكد القلق الحكومي هذا. فثورة بارزان وإن امتلكت نقاطاً مشتركة مع الحركة الكردية العامة في أهدافها، إلاّ أنها كانت، إلى حد كبير نتيجة لإفرازات محلية ورد فعل لرغبة السلطة المركزية، ومبادرتها لقمع أية إدارة محلية كردية.

ويؤكد الشيخ عبد السلام دور الصابونجي ووجهاء الموصل والآغوات الزيبار في تأليب السلطات الحكومية ضده. حيث يقول الدملوجي:

«إنّ الطريق مسدود أمامنا، وليس لنا من يدافع عنا، . . . وكلهم أصحاب غايات ومصالح، وليس لدينا قرى نعطيها لوجوه الموصل، كما يفعله خصومنا، وإننا ندافع عن أنفسنا بأنفسنا. سألته من هم خصومكم؟ قال ليس لنا خصوم سوى آغوات الزيبار. . .»[115].

وهذا ما ذهب إليه نائب القنصل البريطاني في الموصل حيث يقول: بأن وجهاء الموصل، خاصة محمد جميل وصابونجي باشا، ذوي الأطماع في القرى البارزانية، حاولوا استغلال الصراع الدائر بين البارزانيين ورؤساء الزيبار، من أجل الاستحواذ على المزيد من القرى الزراعية. وقام المدعو عثمان آغا الزيباري بإعطاء مجموعة من القرى إلى صابونجي باشا، من أجل قيام الأخير بالتدخل لدى الوالي، لإرسال قوة لقمع المشيخة البارزانية[116].

إن الوثائق العثمانية والبريطانية المنشورة فيما يأتي تؤكد جملة أمور: إنّ الاتحاديين كانوا مصرين كل الإصرار على إنهاء الاستقلال الذي كانت تتمتع به مشيخة بارزان، فتؤكد الوثيقة الأولى بأن الاتحاديين كانوا يعدون حركة بارزان خطراً عليهم، لأنها كانت، من جانب، جزءاً من حركة قومية كردية، تقف

(115) الدملوجي، ص92.

(116) F.O. 195/2310 No 24 October 30. 1909 Milke Young. British Vice Consulate Mosul.

حجرة عثرة أمام محاولات الاتحاديين، لصهر القوميات الأخرى في بوتقة القومية التركية، ومن جانب آخر، كان معظم دعاة الحقوق الكردية من شيوخ الطرق الصوفية وعلماء الدين، وكانوا يشكلون قوة احتياطية لا بأس بها، للدفاع عن الشريعة والحركة الإسلامية المعارضة للاتحاديين. كما تؤكد الوثائق العثمانية مدى الحقد الذي كان يحرك الاتحاديين في قمعهم لحركة الشيخ عبد السلام، بحيث وصل حداً يطلب فيه وزير الحربية والداخلية من القادة العسكريين عدم منح الشيخ عبد السلام أية فرصة لعقد الصلح مع الحكومة. علما أن الوثائق المنشورة تؤكد مدى حرص الشيخ عبد السلام على تجنّب إراقة الدماء واستعداده لإعادة جميع الأسلحة الحكومية، واحترام القوانين والعيش بسلام في ظل النظام الجديد.

لذلك يمكن أن نلخّص أسباب الصراع في بارزان أيام الشيخ عبد السلام بثلاثة عوامل أساسية:

1) رغبة الحكومة الاتحادية في فرض المركزية على بارزان، وإلغاء الحكم الذاتي الذي كان تتمتع به العقود.
2) الصراع بين آغوات الزيباريين والشيخ عبد السلام حول النفوذ.
3) الصراع بين الطورانية العلمانية وكورداية تي بمحتواها الإسلامي.

■ ■ ■

لمزيد من الفائدة ننشر الوثائق التالية:

دائرة الأركان الحربية العمومية
الشعبة الثالثة
البرقية الشيفرة الواردة بتاريخ 3 كانون الأول سنة 325
(16 كانون الأول، 1909)
من فاضل باشا والي الموصل وقائدها وما حولها

ج 30 تشرين الثاني سنة 325 (13 كانون الأول 1909) على النحو الذي عرضناه أولاً وآخراً، فإنه بعد هزيمة شيخ بارزان المذكور وأعوانه، استمرت المطاردات والملاحقات في الجبال في الليل والنهار على مدى شهر تقريبا، وفي العديد من

الاشتباكات قُتل من رؤوس البغاة: فقي عبد الرحمن حاجيك، وصارم علو فارس، ويونس، كما قبض على حسن بك جريحاً، وقتل من أعوانهم الكثير، وجرى القبض على مئة منهم أحياء.

وفي نهاية الأمر تمكن الشيخ المذكور بمساعدة سعدي آغا ـ وهو من متغلبة ناحية جال بولاية وان ـ من الفرار إلى المنطقة التي يقيم فيها نصارى تموز وطياري بلواء حكاري، وهو يختفي الآن بقرية زاويته، كما جاء من أعوانه، كل من ميجو وجيجو وخالد وملا حسن وفقي خالد مع عدد من الرجال الآخرين، وأهل بيته إلى سعدي آغا المذكور. ومع أننا كررنا الطلب مرات عديدة للآغا المذكور، بضرورة القبض عليهم وتسليمهم، فإنه أنكر وجودهم عنده. وبناء على حفظه وحمايته لهم جرت الكتابة إلى ولاية وان ومتصرفية حكاري ببيان تخفيهم هناك، وضرورة القبض عليهم.

وقد أرسلنا مفرزة محمولة على البغال، بقيادة بكباشي الدرك صالح بك، حتى قضاء العمادية منتهى حدود الولاية، ونتيجة للملاحقات جرى القبض على ثلاثة من أولئك البغاة وجيء بهم إلى الموصل. ونظرا لعدم وجود أي أثر للبغاة داخل الولاية، وللمحاذير من الدخول بين نصارى طياري، فقد جرت الكتابة إلى ولاية وان ببيان ضرورة قبض سلطات تلك الولاية عليهم. وقد قررنا بعد ذلك إعادة جميع الأهالي الذين كانوا يتبعون الشيخ المذكور، خوفا منه، ثم أداروا له ظهورهم وتقدموا بالطلب إلى الحكومة السنية بالرجوع إلى بيوتهم ومساكنهم.

ونظراً لعدم وجود أي أثر للمقاومة من الأشقياء في بارزان واللواء، ولضربهم والتنكيل بهم إذا ظهروا مرة أخرى، والمحافظة على الموقع، فقد اتخذنا بارزان نقطة لموقع عسكري وأبقينا فيها طابورين من قوات الاحتياط، كما أبقينا وحدة نظامية في مركز ناحية شيروان، وعدنا إلى الموصل لمواصلة أعمال الولاية. وفور بلوغنا خبر عودة الشيخ المذكور من حكاري، أصدرنا إلى قيادة بارزان أوامر مشددة بضرورة القبض عليه، لكن حصل خطأ أدى إلى فشل العملية. وبناءً على ما عرضته، آنفا، فإنه لم يحدث من جانبنا أي تقصير أو تقاعس، بل كانت الحوادث الأخيرة نتيجة للجبن، وعدم الطاعة من أفراد القوات الاحتياطية وبعض الضباط.

وقد أرسلوا إلى ديوان الحرب لإيقاع العقوبة بهم، وقمنا بإجراء التعبئة والسوق لتدارك ما فات، ولكن تعذر القبض على البغاة المذكورين بسبب لجوئهم إلى سعدي آغا. وإذا لم توضع قوة عسكرية هناك ويبعد سعدي آغا ويعاقب، فإن الملاحقات التالية لن تأتي بنتيجة، وعليه، يجب المبادرة إلى سوق القوة المطلوبة، والبحث عن سبل لإبعاد سعدي آغا من ناحية جال. رجاء الإطلاع.

■ ■ ■

وثيقة رقم ـ 1

FO 195/2458 REF

نائب القنصلية البريطانية

وان. 13/آذار/1914

سيدي ماليت، سفير حكومة جلالة الملك بريطانيا، استنبول

لي الشرف أن أعلمكم أنه يجري الاستعداد لشن حملة عسكرية محدودة ضد شيخ بارزان وأتباعه. تشارك في الحملة كتيبة فرسان رقم 20 بتاليون الأول والثاني التابع لكتيبة97 واثنين ق. ف. المدفعية الجبلية، فضلا عن سلاحين رشاشين. تترك اليوم هذه القوة مدينة وان، وستشارك مع قوات أخرى في الموصل في الهجوم على شيخ البارزان. ونظراً للوضع السائد هنا فإن كتائب وان ضعيفة جدا ولا يتجاوز عددها 500 رجل.

يعد شيخ البارزان أحد خمسة أو ستة أقوى شيوخ كردستان، وله نفوذ بين الشيوخ والآغاوات في المنطقة الجبلية الحدودية، الممتدة بين ولاية وان والموصل. إنّ سلطة الحكومة التركية في هذا الجزء من البلد ضعيفة جدا، وإنّ القائمقامين القائل الموجودين في المنطقة قلما يتجاوز نفوذهم خارج القرى التي يعيشون فيها.

إنّ معظم مديري النواحي في المنطقة هم من الآغاوات، ولكن موقعهم الرسمي نادرا ما يردع عمليات الشقاوة والعصيان والغزو على حساب جيرانهم. ويعزى ضعف السلطة المركزية في هذه المنطقة إلى الطبيعة الجبلية الوعرة السائدة في المنطقة. وسُبل المواصلات المعروفة في هذا البلد هي الممرات والطرق الحجرية، والتي هي في بعض المناطق صعبة المرور حتى للبغال.

اعتاد الولاة العديدون في المنطقة تبني سياسة ترك رؤساء العشائر الصغار والآغاوات ـ إلى حد ما ـ أحراراً، في تصريف شؤونهم الداخلية، والخوض في المعارك الداخلية، وفض نزاعاتهم، كما يحلو لهم. فأشغلهم ذلك كثيرا، ولم يستطيعوا أن يوحدوا صفوفهم لتشكيل تحدٍ خطير ضد الحكومة، وبما أنّ المنطقة غير غنية، فلم يكن هناك الكثير للحكومة من أجل فرض الضرائب عليها، فلم تتدخل في أمورها الداخلية.

إنّ معظم الكرد هنا يكنّون عداءً مبطناً للحكومة، ويبدو أن الحكومة قد وصلت مؤخرا إلى قناعة مفادها أنه لا يمكن تفادي خطر هؤلاء الشيوخ الذين لهم نفوذ سياسي وديني فعلي في المنطقة ـ في المستقبل إذا توافرت الظروف المواتية لهم لتحدي السلطة المركزية، وذلك بتنظيم حركة رجعية قوية معادية للدولة.

اتخذ شيخ البارزان، وباستمرار، موقفا عدائياً من حكومة الاتحاد والترقي، وكانت منطقة نفوذه مركزا للاضطرابات، ويقال إنّ عبد الرزاق بدرخان، الذي كان يخطط ضد الترك في العام الماضي قد انضم إلى شيخ البارزان، ولعل هذا هو السبب الذي دفع

الحكومة باتخاذ قرار بقمعه. وكان شيخ البارزان في السابق في عداء مع شيخ الشمدينان، ولكن يبدو أنهما اتفقا على حل المسائل المتنازع عليها بينهما، وتشكيل جبهة موحدة ضد الحكومة.

إنّه من الجدير بالذكر، أن الشيخ عبيد الله، جد شيخ شمدينان الحالي، قد غزا أورمية ومعه 40000 مقاتل كردي. رغم أن أحفاده لا يملكون نفس النفوذ، ورغم أنّ الأتراك شردوهم إلى إيران فإن نفوذ سيد طه لا يزال كبيراً، وكذلك نفوذ شيخ البارزان. يستقر شيخ طه حالياً في منطقة رازان في إيران، في المناطق الحدودية مع تركيا، حيث يملك هناك عدة قرى.

تتوارد أنباء هنا ـ إلاّ أنني لم أتأكد منها بعد ـ بأن الإدارة الروسية في آذربيجان (إيران) قد عينت شيخ طه مسؤولاً عن شؤون الجمارك الإيرانية في المنطقة الحدودية، بالإضافة إلى استلامه راتبا شهريا منهم. وإذا صحّ هذا النبأ، فإن المهمة الأساسية لشيخ طه تكون منع استيراد التبغ إلى إيران من منطقة شمدينان، الخاضعة لنفوذه، لأن الحكومة التركية أعطت الأراضي إلى القرويين، وحرم الشيخ من وارد التبغ الذي يعد سنويا بآلاف الباوندات (الجنيه الإسترليني ـ المؤلف)، فإذا اتحدت جهود هذين الشيخين فإنهما يستطيعان (شيخ طه وشيخ البارزان ـ المؤلف) إعداد قوة كبيرة ويسبّبان بها الكثير من المشاكل للحكومة التركية.

ولكن ليس في هذا التمرد، بخلاف ما في الحركات الكردية الأخرى، فرصة كبيرة للحصول على الغنائم والنهب، كما كان الحال مثلا في غزو أورمية، لهذا السبب، لا يتوقع أن يجابه هجوم القوات الحكومية بمقاومة كردية كبيرة. ويتوقع أن يتمخض هذا الهجوم عن عبور شيخ البارزان إلى إيران، حيث سينضم هناك إلى الجماعات المعارضة للنظام الذين يمنحون الفرص للعودة إلى بلادهم واسترجاع أراضيهم وممتلكاتهم التي سيطرت عليها الحكومة التركية.

لي الشرف أن أكون وبكل احترام خادمكم المطيع
ج. ن. سميث
ضابط خيالة الخفيفة سمر سيت

■ ■ ■

الثورة الكردية الشاملة: عبد الرزاق بدرخان، سمكو وسيد طه

شهدت الأعوام 1910 ـ 1914 نشاطا ملحوظا للتخطيط لثورة كردية شاملة يقودها أبناء بدرخان، خاصة عبد الرزاق بدرخان وحسن بدرخان، ولكن ظروفا دولية وإقليمية وعوامل ذاتية تخص الحركة الكردية نفسها، حالت دون قيام هذه الثورة الشاملة التي لو وقعت، لكان من الممكن جدا أن تتمخض عن إنشاء كيان كردي مستقل، كما أثمرت جهود عدة شعوب عثمانية في البلقان عن تحقيق استقلالها. علما أنّه كان هناك ـ حسب تصورنا ـ فرصة حقيقية دوليا وإقليميا لقيام هذه الدولة وقبولها أمراً واقعاً من قبل الأطراف الإقليمية والدولية.

قبل أن نقّيم حركة عبد الرزاق بدرخان وزملائه من المهم أن نعيد إلى أذهان القارئ الكريم، وبإيجاز، الإطار الإقليمي والدولي لتحركهم والذي سبقت الإشارة إليه. ففي عام 1910 كانت المعارضة ضد حكم الاتحاديين في نمو مستمر. واستطاع حزب الحرية والائتلاف المعارض في حزيران عام 1912 من قيادة انقلاب عسكري وإزاحة الاتحاديين من الحكم حتى منتصف عام 1913، حيث عاد الاتحاديون بانقلاب مضاد، وبدأ عهد ثالوث الاستبداد: طلعت وأنور وجمال.

وكما حدثت عدة ثورات في الممالك العثمانية في أوروبا الشرقية. وهذا ما شجع الأرمن، وبدعم من الدول الأوروبية خاصة الروس والإنكليز والفرنسيين، وتحت ستار الإصلاحات في أناضول الشرقية، على محاولة تأسيس كيان أرمني في بعض الولايات الأرمنية والقسم الأكبر من كردستان الشمالية[117]. رغم أن الروس لم يكونوا متلهفين كثيرا للمسألة الأرمنية، إلاّ إنهم كانوا يتوقعون احتلال الأناضول الشرقية حيث تعيش الأقلية الأرمنية العثمانية، وأرادوا استخدام الأرمن ـ كما يقال ـ كقميص عثمان (رضي الله عنه). فمنذ عام 1911 بدأ الروس يطرحون الملف الأرمني في الدولة

(117) Stanford J. Shaw, History of Othman Empire and Modern Turkey (Cambridge: University press: 1977), Vol. 2, pp. 203-207.

العثمانية[118]. ويدعمون بالمال والسلاح حرب العصابات التي كانت تقوم بها العصابات الأرمنية المعروفة بـ«فدائيي» الطاشناق، التي كانت تتسلل من الأراضي الأرمنية الخاضعة للإدارة الروسية إلى داخل الدولة العثمانية[119].

وفي عام 1914 وافقت الدولة العثمانية على مشروع روسي مدعوم من فرنسا وبريطانيا، لما يسمى بالإصلاحات الأرمنية. كانت هذه الإصلاحات تنص على تنصيب حاكم أرمني أو نصراني يكون تحت إشراف ممثلي القوى الأوروبية. وأن تفرض اللغة الأرمنية في الإدارة والتعليم، وتشكل محاكم مدنية للنظر في القضايا التي يكون أحد الأطراف فيها نصرانياً. ويوضع ما أسموه حداً للاعتداءات الكردية على الأرمن. ولم تتطرق هذه المشاريع الإصلاحية إلى الحقوق الكردية، رغم كون الكرد يمثلون الأغلبية الساحقة من سكان المنطقة. وهذا ما حصل لمقدونيا وبوسنيا وهرسك وألبانيا وصربيا وقبرص من التدخل تحت ستار الإصلاحات كخطوة أولى، ثم فصل تلك الأجزاء عن الدولة العثمانية[120]. لو توافرت الفرصة أن تنفذ الإصلاحات الأرمنية في أناضول لكان أثرها في الكرد لا يختلف كثيرا عن أثر وعد بلفور على الفلسطينيين.

إضافة إلى الأرمن حاول الروس استخدام الأثوريين كأداة لفرض هيمنتهم على كردستان الشمالية الشرقية وعلى حساب المصالح الكردية. فالتاريخ الدبلوماسي للقناصل الروسية في كردستان ونشاطات سفرائهم في استانبول مليئة بالتهويل والمبالغة «لمعاناة الأثوريين» بيد من أسمتهم بـ(المتعصبين المسلمين الكرد)[121]. ويقر بهذا الدور الروسي المعادي للكرد نائب القنصل البريطاني في الموصل، ونقتبس هنا جزءا من رسالة رئيس الأساقفة في قدشيانيس ـ جولة

---

(118) السلطان عبد الحميد. **مذكرات السلطان عبد الحميد**، ترجمة وتعليق: محمد حرب، القاهرة: دار الأنصار، 1978، ص51-53. وانظر: Jwaideh, pt. 1, pp. 350-352.

(119) F.O. 195/2317, No. 4, March 31, 1909, British Vice Consul, Van. Bertram Dickson to G. Lowther.

(120) **مذكرات السلطان عبد الحميد**، مرجع سابق، ص 54.

(121) F.O. 195/2449/45, Telegram. No. 28. Aleppo British, Vice Consul, Mosul, M. Fontana.

مرك ـ التي بعثها إلى القنصل تقول: «إنّ القزم التعيس أوليفري، القنصل الروسي في وان، هو المسؤول عن إثارة الأثوريين ضد الكرد»[122].

وإقليمياً، حدثت الثورة الدستورية عام 1907 في إيران، سبّبت حالة من الفوضى والضعف لم تنته كليا إلا قبل سنوات قليلة من الحرب العالمية الأولى، وسببت تلك الفوضى فراغا سياسيا وإداريا في آذربيجان الإيرانية والحدود الإيرانية ـ التركية، وكانت الدولة العثمانية تحاول استغلال حالة عدم الاستقرار في الحدود التركية ـ الإيرانية لبث سيطرتها على آذربيجان وكردستان الشرقية. واعتقد الروس أن الإنكليز هم الذين يدفعون الدولة العثمانية إلى التوغل داخل الأراضي الإيرانية لبث نفوذهم هناك على حساب المصالح الإيرانية، وطلب الروس غير مرة إلى الاتحاديين الانسحاب من الأراضي الإيرانية ولكن دون جدوى.

وفي الحقيقة لم يسعد الإنكليز التوسع التركي داخل إيران، بل كانوا حريصين جدا على الاحتفاظ بحالة الاستقرار على الحدود التركية ـ الإيرانية. لذلك قام الروس في عام 1909 بإرسال 10 آلاف جندي لاحتلال آذربيجان، وكما احتل خوي وأرومية وسالماس وماكو لتمكين الروس من بناء العلاقات مع رؤساء الكرد، ومنع التسلل التركي إلى المنطقة. كما أن النمو المتزايد للنفوذ الألماني، داخل الدولة العثمانية، دفع الروس والإنكليز إلى إقناع الدولة العثمانية وإيران بتشكيل لجنة ترسيم الحدود عام 1911 حتى لا يستطيع الألمان استغلال المشاكل الحدودية لصالحهم. ولكن أزمة الحدود العثمانية ـ الإيرانية التي كانت في الحقيقة جانباً من المسألة الكردية ظلت غير محلولة حتى عام 1914. باختصار، كان الوضع في داخل الدولة العثمانية في أزمة، والظروف الدولية والإقليمية غير مستقرة[123].

بما أن عبد الرزاق وسمكو وسيد طه اعتمدوا اعتمادا رئيسياً على الدعم الروسي في تخطيطهم للثورة الكردية الشاملة، فمن الضروري أن نفهم معالم

---

(122) F.O. 195/2449/45, Henry Hony. Vice Consul, Mosul.

(123) لازاريف، ص 306-307.

السياسة الروسية في هذه الفترة تجاه الكرد. كل المؤشرات تشير إلى عدم وجود سياسة واضحة المعالم عند الروس تجاه الكرد، في هذه الفترة، وهناك نزعة روسية عنصرية بصورة عامة بعدم الاعتماد على الكرد، والاعتماد على الأرمن والأثوريين لتحقيق المصالح الروسية في داخل الدولة العثمانية، وهناك حالة من عدم الثقة لديهم بالكرد[124].

ولكن على الرغم من ذلك نرى في الفترة 1910 ـ 1914 أن ظلم الاتحاديين دفع الكثير من رؤساء العشائر والقادة الكرد رغم إرادتهم إلى أحضان الروس[125]. يقول لازاريف: كان هناك تعارض بين توجهات القناصل الروسية العاملة في منطقة قيادة القفقاس والعاصمة الإقليمية تفليس الداعية إلى إيجاد صلات وثيقة بالكرد ودعمهم ضد الدولة العثمانية، وتوجهات سفراء الروس في طهران واستانبول والمسؤولين في الخارجية الروسية، في بطرسبورغ المعارضة لأي التزام لدعم الحقوق القومية للكرد، أو توظيفهم كقوة ضد الدولة العثمانية. وكانت الخارجية الروسية تلتزم بهذه السياسة لأنها كانت حريصة على الاحتفاظ بتعهداتها تجاه بريطانيا كما وردت في اتفاقية التحالف والتفاهم لعام 1905[126].

وينقل الأستاذ وادي جويدة عن نيكتين، الذي كان قنصلاً روسياً في أرومية وخبيراً في الشؤون الكردية، «في الواقع لم تكن عند روسية القيصرية سياسة كردية واضحة المعالم. ولم تكن مثلا عند قواتنا في قفقاسيا حتى الخرائط الدقيقة أو من يجيد اللغة الكردية...»[127].

كان عبد الرزاق بدرخان شخصية مهمة وطموحة إذ أراد أن يكون أميرا على كردستان جميعاً، وتحت رعاية روسية. وكانت أهم معالم خطته التحرك لتحقيق إمارة كردستان المستقلة هي:

1) إقناع الروس والإيرانيين بأنه يعمل لتحقيق مصالحهم القومية.

---

(124) هاوار، ص 52.

(125) Longringg, pp. 67-68.

(126) لازاريف، ص350.

(127) Jwaideh, pp. 350-351.

2) بناء قاعدة في كردستان إيران لتكون منطلقا لتحرير جميع كردستان.

3) اعتقاده الراسخ أن الحركات الكردية المنفصلة هنا وهناك لن تحقق الأماني الكردية.

4) اعتبار الثورة الثقافية بين الكرد من المقومات الأساسية لتحرير كردستان.

5) إن الروس وليس الإنكليز هم الحلفاء الحقيقيون للكرد.

وقبل أن نناقش نقاط القوة والضعف في خطة عبد الرزاق بدرخان. أجد من المهم أن نعرف شيئا عن حياة هذا السياسي الكردي المخضرم والمحنك. وإن المرء أعرف بنفسه من غيره، لذا سنذكر هنا الوثيقة التي كتبها هو عن نفسه عام 1910 إلى جاريكوف السفير الروسي في استانبول، حين طلب إليه السماح له بالهجرة إلى روسيا للعيش في تفليس:

«أنا عبد الرزاق ابن نجيب باشا ابن بدرخان، عمري 46 سنة، أردت الذهاب إلى باريس بعد تعلم الفرنسية في استانبول، ولكن السلطان عبد الحميد منعني من ذلك، لأنه لم يرد أن يذهب أحد أحفاد بدرخان إلى أوروبا، ويلمع نجمه. ولكن جرى تعييني في الخارجية التركية ووعدني بإرسالي إلى الخارج في المستقبل بعد ثلاثة سنوات من الخدمة في الخارجية، أرسلت إلى بطرسبورغ للعمل هناك كسكرتير ثالث في السفارة العثمانية.

وبعد سنة من الخدمة عينت سكرتيرا ثانيا في السفارة العثمانية في طهران. ولكن بعد فترة وأنا في طريقي إلى عملي في طهران اختلقت تهمة ضدي وجرى إرجاعي من سامسون بأمر السلطان إلى استنبول. وبعد ذلك حاولت أن أعيش في تفليس لأكون قريبا من يريفان وكردستان، وبعيداً من نقمة السلطان. ولكوني شخصية يعرفها معظم دبلوماسيّ الروس في استنبول، فحال وصولي إلى تفليس استقبلني المسؤولون ووجهاء المدينة بحفاوة وتكريم بالغين. أثار ذلك نقمة السلطان وبما عرف من المكر والخداع كباقي المسؤولين الترك، وضع الكثير من الضغوط على الحكومة الروسية وأبلغني أحد المسؤولين الروس أن ليس لي حق البقاء لا في إيران ولا روسيا ولا تركيا. فأخذتني الشرطة إلى باطوم ومن هناك ذهبت إلى إنكلترا، ولكن السلطان أقنع أبي بالوعود المعسولة

بإرجاعي إلى استنبول، وجرى تعييني رئيس دائرة التشريفات حيث خدمت هناك 14 سنة.

ونلت العديد من النياشين والميداليات، ومن ضمنها ميدالية وسام الدرجة الأولى العثمانية. ووصلت إلى رتبة بالا، كما حققت سمعة جيدة في الأوساط الرسمية في أوروبا ومنحت وسام ستانسلافي. بعد فترة اغتيل رضوان بيك مدير الشرطة، وجرى اتهامي وعائلتي في المسألة، وصب السلطان جام غضبه علينا. فجرى اعتقال نحو ألف من أفراد عائلة بدرخان، وسيقوا إلى السجن والنفي إلى طرابلس الغرب، وكان السلطان يخاف من سيطرة آل بدرخان على العرش... بعد18شهراً عانينا فيها الأمرين في السجن. جاء الاتحاديون إلى الحكم، ولكنهم لم يختلفوا كثيرا عن السلطان في ظلمهم إيانا فأصدروا العفو العام الذي شمل كل المساجين الأرمن والبلغار والترك، ولكن عاملونا كمجرمين، وبعد الثورة الدستورية بقيت شهرا في السجن، ثم أصدروا عفواً عاماً خاصاً لنا. أنا على قناعة بأن تركيا لن تصلح لي ولأمراء الكرد من أمثالي كوطن... لذلك أطالب سعادتكم بقبولي كأحد أفراد الرعية الروسية، علماً أنّ السفارة الروسية تعرفني خير معرفة وسأخدم وطني روسيا بكل إخلاص... ورجاءً اسمحوا لي في السكن في تفليس...»[128].

يتبين من هذه السيرة الذاتية لعبد الرزاق بدرخان، خاصة خدمته14سنة في

(128) بيره وه ريى، عه بدوره زاق به درخان، وخر كير ئاماده كوردن جه ليل جه ليلى، ص 15-20. يقول عبدالرزاق في مذكراته: إن الاتحاديين حاولوا كسبه بكثير من المغريات المادية والجاه والمناصب الحكومية، ولكن دون جدوى وأكد لهم بأنه يسعى لتحقيق الحقوق الكردية ليس أكثر. (انظر: ص 37-38)، ولكن لازاريف ينقل عن مصدر من السفارة الروسية في طهران خبرا مفاده أنه في عام 1912 كان عبدالرزاق في مفاوضات مع الاتحاديين من أجل تسهيل عودته. وافق عبدالرزاق على العودة إلى تركيا بشرط أن يعطى له قطعة أرض و2000 ليرة، ولكن الترك رفضوا طلبه هذا. (انظر: كيشه ى كورد، ص323). كما يعتقد فانتانا نائب القنصل البريطاني في حلب بأن الخلاف بين الاتحاديين وعبد الرزاق يعود إلى قيام الاتحاديين بتخفيض المخصص الشهري الحكومي له من 40 ليرة شهريا الذي كان يتسلمه في أيام السلطان عبد الحميد إلى 10 ليرات فقط. (انظر:
F.O. 195/2445 (Kurds), No. 81, December 29, 1912, Aleppo from R. Fontana to G. Lowther.

ديوان التشريفات، وفي هذا المركز الحساس والمستوى الكبير، بأنه كان موضع ثقة السلطان عبد الحميد ومخلصاً له، وإلاّ كيف يستطيع أن يخدم هذه الفترة الطويلة مع سلطان عرف عنه إفراطه في اهتمامه بالقضايا الأرمنية. ثم لماذا لم يتحرك عبد الرزاق بدرخان كل هذه الفترة، ويطالب بالحقوق الكردية أو يدعم المعارضة قبل أن تضرب مصالح عائلة بدرخان.؟ لذلك من حقنا أن نسأل، هل كان عبد الرزاق الإداري الطموح الذي لم تشف المناصب الحكومية غليله، قد لجأ إلى الأساليب الثورية لتحقيق ما فشل عن تحقيقه في المسلك الحكومي؟

في عام 1909 كتب باسل نيكتين إلى جريدة منشستر جارديان رسالة يقول فيها: إنّ عبد الرزاق جاء إلى بطرسبورغ يحمل مشروعاً للدولة الكردية، ولم يقبل الروس مشروعه[129].

استناداً إلى الفقرة المقتبسة آنفاً من مذكرات عبد الرزاق بدرخان فإنه كان في السجن في عام 1909، لذلك من الممكن أن يكون هناك خطأ في ذكر السنة. ولكن لازاريف يقول في تشرين الثاني عام 1910، قدم عبد الرزاق طلبا كي يكون مواطنا روسيا، وأن يسكن في يريفان، لأن الاتحاديين كانوا يضيّقون عليه، وفي البداية رفض طلبه ثم قبل وجاء واستقر فترة في يريفان.

استطاع عبد الرزاق عام 1911 من القيام بزيارة إلى المدن والقرى الكردية في الجانب الإيراني والتركي، وحث الكرد في إيران على طرد القوات التركية، وعدم التعاون معهم ضد السلطة الإيرانية، وناقش مع الكرد في داخل الأراضي العثمانية مسألة الإعداد لثورة كردية شاملة. وأنذر عبد الرزاق الكرد في الدولة العثمانية بأنهم إذا لم يوحدوا قواهم فإن الأرمن، الذين يحظون بدعم العديد من الدول الأوروبية سيؤسسون دولة أرمنية على أرض الكرد. وكانت موافقة رؤساء الكرد على مشروع عبد الرزاق مشروطة بالدعم الروسي.

فيقول عبد الرزاق بدرخان عن سفرته هذه: «اتصلت برؤساء الكرد من ماكو إلى ولاية الموصل، وناقشنا مسألة إنهاء الظلم التركي علينا»[130]. ويذكر

---

(129) The Manchester Guardian, September 25, 1950.

عبد الرزاق بيك القادة الكرد الذين كانوا على اتصال بهم من ضمنهم سمكو، والذي يصفه بكونه أحد «أتباعه» وسيد علي في خيزان ورؤساء الكرد في الحكاري، واجتمع علماء وشيوخ دهوك لدراسة مشروع الثورة التي كان عبد الرزاق بصدده. ثم يتطرق إلى ذكر لقائه بسيد طه وسردار ماكو (مرتضى قولى خان) الذي يعتقد عدم كونه مخلصاً للمصالح القومية، وكرد بيك. ثم يتطرق إلى اتصالاته بشيخ البارزان. والجنرال شريف باشا الذي كان في باريس[131].

وفي نهاية عام1912 يصف تقرير لنائب القنصل البريطاني في حلب بكون الحركة[132] المعادية للترك في كردستان الشمالية، قد وصلت مرحلة تشكل فيها خطورة حقيقية على النظام التركي. كانت هناك استعدادات مكثفة لدى أبناء بدرخان، حسين باشا، وعبد الكريم باشا. وكانت مدن جزيرة وسعرت ومدياد والموصل مراكز لتحركات أبناء بدرخان. إنّ الكرد في هذا الجزء من كردستان كانوا مستائين أكثر من المناطق الأخرى من حكم الاتحاديين، ولهم استعداد كبير لتحدي الدولة، وذلك لأن سياسة الاتحاديين اتصفت هنا بالفساد المستشري، وبعدم مراعاتها حاجات المنطقة، ومشاعر الكرد القومية، وهناك عطف كبير هنا للسلطان عبد الحميد[133].

وفي عام 1912 وفي محاولة لتعبئة الكرد للمساهمة في المجهود الحربي في البلقان، عقدت الحكومة في دياربكر مؤتمراً لشيوخ وعلماء كردستان وقادة الألوية الحميدية (التي شكلت من جديد باسم كتائب فرسان القبلية الخفيفة)، وانتهى المؤتمر بدون أن يقدم الكرد أي دعم ملموس... أضف إلى ذلك كانت الحركة الأرمنية هنا قوية ومنظمة، وهذا ما دفع الكرد إلى المطالبة بالحقوق[134] نفسها، التي كان الأرمن يطالبون بها وفي عام1912 فقدت الدولة

---

(130) بيره وه ريى، ص33-34.

(131) المرجع السابق، 35-39.

(132) F.O. 195/2445, No. 78, Aleppo, December 14, 1912.

(133) F.O. 195/2182 (Current Events in Mosul Vilayets), No. 10 April 23, 1913, H. C. Honry Vice Consul Mosul; No. 78.

(134) F.O. 195/2445, No. 18 December 14, 1912 R. Fontana Vice Consul, Aleppo.

المركزية هيبتها، لأن اندحار الجيش العثماني في حرب البلقان، واستقلال العديد من الولايات العثمانية الأوروبية، كانا يحفّزان الكرد على الثورة.

يقول تقرير لنائب القنصل البريطاني في حلب إنّ الكثير من الكرد يعتقدون أنّ الإنكليز سيقومون حتما بدعم الحركة الاستقلالية الكردية، مثلما دعموا الحركات الاستقلالية في البلقان، وستلحق ولاية دياربكر وجزيرة وسعرت ببلاد الرافدين، المرشحة، آنذاك، للسقوط تحت حكم البريطانيين[135]. وكما احتفظ أبناء بدرخان هنا بعلاقات وطيدة مع الإنكليز. وقام حسين باشا بإعلام جميع رؤساء القبائل والشيوخ بالإعداد لثورة شاملة تبدأ في شهر نيسان عام 1913 بعد ذوبان الثلج. وكانت هناك شائعات بأن الروس سيبعثون بالسلاح والعتاد اللازم لتسليح أكثر من 200000 مسلح ضد الاتحاديين[136].

وحاول عبد الرزاق أيضاً كسب شيوخ كردستان الجنوبية، واستناداً إلى تقرير لنائب القنصل البريطاني في وان كان هناك في عام 1913 مؤتمر لشيوخ وعلماء الإسلام في كردستان لمناقشة الدعم لثورته. واستطاع كسب ودّ ودعم شيوخ اليزيديين والمارشمعون رئيس الطائفة الأثورية، واتصل برؤساء الطاشناق ووجهاء الأرمن، إلاّ إنّ الأخيرين تحفظاً في إعطاء الدعم له. وفي عام1913 كان عبد الرزاق وزملاؤه من القادة الكرد يقولون إنه في حالة إعلان الثورة الكردية الشاملة سيكون عندهم أكثر من 100000 مسلح[137].

وفي عام 1913 انتهى عبدالرزاق من وضع خطة للثورة، وهي عبارة عن عمليات عسكرية، تنطلق من الحدود التركية ـ الإيرانية. ووفق هذه الخطة. سيقوم سعيد بيك، أحد رؤساء العشائر المتنفذين في المنطقة الحدودية، بالهجوم على منطقة أرجاغ، لطرد القوات العثمانية من هناك، ويقود «بدالرزاق قوة عسكرية لتحرير بوتان، وسيد طه يقود قواته باتجاه باشقلا، وسمكو يهاجم في نفس الوقت منطقة سراي الحدودية[138]. وينقل لازاريف عن عبد الرزاق

(135) F.O. 195/2445, No. 73 November 18, 1912 R. Fontana.

(136) F.O. 195/2445, No. 12 May 6, 1913 British Vice Consul Mosul.

(137) F.O. 195/2445, British Vice Consul. Van No. 12 May 8, 1913; Macdowall, p. 99.

(138) F.O. 195/2445, British Vice Consul. Van No. 12 May 8, 1913.

قوله للقنصل الروسي في خوي:

نحن جهزنا كل شيء، انتظر، سيقوم الوطني موسى بيك بزيارة إلى وان والى إيران لوضع الترتيبات النهائية. أستطيع أن أحتل (وان) وهناك الكثير من الجنود العثمانيين الكرد المتعاطفين معنا في هذا المشروع، ولكن لا تعد ذلك سياسة صحيحة، لأننا لسنا قادرين على مواجهة القوات التركية إذا هاجمتنا، ولسنا سذّجا إلى درجة نعتمد على الدعم الروسي لنا في هذه الظروف. سأذهب إلى إيران فورا، وسأطالب الحكومة الإيرانية بتعييني حاكما على كردستان، وسأعطي لهم عهداً بإخراج الترك من الأراضي الإيرانية في كردستان.

أعرف نصر الملوك (حاكم آذربيجان ـ الكاتب) ولي صداقة قديمة معه. وإذا رفض الإيرانيون طلبي هذا، سأقوم باحتلال سالماس أو أرومية بالقوة، وسأرسل برقية إلى الشاه أبيّن إخلاصي له، وأبدي استعدادي لطرد الترك من الأراضي الإيرانية، وأعمل بمشورة القناصل الروسية. إنّ تحرير كردستان بحاجة إلى قاعدة للانطلاق، وإنّ كردستان إيران مهيأة أن تكون هذه القاعدة، وفي كردستان الشمالية كل شيء جاهز، وهم بحاجة إلى إشارة للانطلاق. ولكن الكرد يجمعون بأن نجاحنا مرهون بالدعم الروسي[139].

ولكن خطة عبدالرزاق وحسن وحسين بدرخان لم تنتقل إلى حيز الواقع، ولم تقم الثورة الكردية المتوقعة. وهناك عدة أسباب لهذا الإخفاق. يقدم لازاريف تقييما جيدا لخطة عبد الرزاق، ويسجل تحفظاته على العديد من النقاط فيها.

أولاً: إنّ الخطة اصطدمت بواقع التفرقة الموجودة بين زعماء الكرد. وكيف أنّ المسؤولين الترك سخروا العديد من الرؤساء الكرد ضد الحركة الكردية.

ثانياً: كانت قراءة عبد الرزاق للضعف الإيراني قراءة غير واقعية. منذ عام

(139) كيشه ى كورد، ص150-151.

1912 بدأت قوة الحكومة المركزية الإيرانية تزداد، وخفّت قوة الثورة الدستورية. وكان المسؤولون الإيرانيون قد اتفقوا مع الأتراك على مقاومة خطط سمكو وعبد الرزاق، وكانوا يقدمون الدعم المعلوماتي واللوجستي للقوات التركية التي كانت تتعقب تحركات قادة الكرد. علما أنّ الروس في عام1912 قد عينوا سمكو حاكما على قوتور (مدينة حدودية)، وأعطوا له ميدالية حاكم تفليس، الذي كان أيضاً قائد قوات الجيش الروسي في قفقاسيا، وصرفوا أموالا على الحرس الخاص الذي كان يعمل بأمرة سمكو. كانت كل من تركيا وإيران غير راضيتين عن تعيين سمكو في هذا المنصب.

ثالثاً: كما لم يكن لعبد الرزاق تقييم علمي وواقعي لقوته وإمكانيات الترك في المنطقة الحدودية. ورغم الوضع السيئ للكرد في إيران، فإنهم كانوا يميلون للترك، وذلك لكون الدولة العثمانية سنية المذهب مثل الكرد. استخدم الترك الدعوة إلى الجامعة الإسلامية وخطر المحاولات الأرمنية باسم الإصلاحات للسيطرة على المنطقة الكردية، لكسب الكرد إلى جانبهم واعتبار عبد الرزاق وزملائه أدوات بيد الروس لتمرير المخطط الأرمني. فمثلاً، حين وصل عبد الرزاق إلى أرومية عام1911 أقدم القنصل التركي، وبدعم القوات الموجودة في أمرته باعتقال عبد الرزاق، ولم يستطع القنصل الروسي إلاّ بعد جهد كبير إطلاق سراحه[140]. ويؤكد عبد الرزاق في ذكرياته هذا الحدث، إذ يكتب قائلاً:

«حين وصلت إلى أرومية حاولت الذهاب إلى القنصلية، ولكن القنصل لم يكن موجوداً، وبما أن المدينة كانت فعلا تحت سيطرة القنصل التركي، فحاولت نيل ثقة القنصل التركي مؤقتا. وبعد يومين عاد القنصل الروسي إلى أرومية، فذهبت إلى القنصلية وطلبت اللجوء هناك. مكثت هناك أسبوعا، وطيلة هذه الفترة حاول القنصل التركي إخراجي وبكل السبل الممكنة، حتى التهديد بالهجوم على القنصلية...».

أخيراً جاء القنصل التركي إلى القنصلية الروسية، وقرأ لي فرمان السلطان

(140) كيشه ى كورد، ص 253-254، 323-325.

للعفو عني. ولكن استطاع القنصل الروسي أن يرتّب هروبي رغم أن القنصل التركي قد وضع مفارز كثيرة في أطراف القنصلية، وأطراف المدينة. وتبين لي أن المسؤولين الإيرانيين كانوا يقدمون كل الدعم للقنصل التركي ضدي[141].

ورابعاً: اعتمدت خطة عبد الرزاق بدرخان خطأ على الروس،لم يكن الروس صادقين في وعودهم مع عبد الرزاق. يقول عبدالرزاق، مثلا: إن جيركوف، القنصل في خوي، كان صديقا وفيا له وحليف الكرد. ولكن ينقل لازاريف عن جيركوف قوله: «إنّ عبد الرزاق ينوي استخدام الدعم الروسي له في إحداث بعض التغييرات لصالح الكرد... يجب استخدام الكرد والسماح لهم ببناء قاعدة انطلاق، ولكن يجب ألاّ نسمح بظهور دولة كردية، لأنّ هذه الدولة ستقع تحت تأثير دعوة الجامعة الإسلامية.

«وكان مينورسكي، الذي يعده البعض من أصدقاء الكرد، يقول إن عبدالرزاق رجل «انتهازي» وإن سيد طه رجل غير موثوق به. وإن من الخطأ دعم الحركة الكردية، لأن إيجاد كردستان الموحدة توجد حالة من عدم الاستقرار على الحدود بين الدولة العثمانية وإيران، تضر بالمصالح الاستراتيجية الروسية في التحالف الاستراتيجي بين الروس وبريطانيا الموقع عام1905. وكما كانت الخارجية الروسية تؤكد منع استخدام الكرد كورقة ضد العثمانيين لكون الكرد يمثلون عامل عدم استقرار[142].

وأخيراً: كان هناك خلاف جوهري بين عبدالرزاق وسمكو حول أسلوب العمل؛ كان سمكو مستاءً من استخدام عبدالرزاق لأموال جمعية جهانداني، لصرفها على تسليح بعض أنصاره بالسلاح، في الحدود، للقيام بعمل عسكري محدود، داخل الأراضي التركية في وان وأرضروم. وكان سمكو يفضل الحركة العسكرية الشاملة[143].

إن عدم وجود الاتفاق بين الكرد في شأن الثورة الكردية الشاملة، ـ كما

(141) بيره وه ريى، ص 28-29.
(142) كيشه ى كورد، ص 530-531، 546.
(143) هاوار، ص168.

ألمحنا إليه حين وردنا نقد لازاريف لخطة عبدالرزاق ـ، كان أحد الأسباب الرئيسة أيضاً في فشل الثورة. كما أن هناك فرقاً كبيراً بين الرؤى في تصور حسين وحسن بدرخان وابن أخيهم عبدالرزاق بدرخان. كان عبدالرزاق يحاول أن ينفرد بقيادة الأسرة البدرخانية، ولم يكن يعطي ذلك الاعتبار لأعمامه. فمثلا لا يذكرهم في مذكراته من بين الشخصيات التي التقى بهم في كردستان تركيا. فهذا يعني إما أنّه لم يلتق بهم لوجود جفوة بينهم، أو أنه لا يعيرهم ذلك الاهتمام. علما أن كردستان الشمالية، خاصة منطقة بوتان، كانت تخضع لنفوذ حسين بيك بدرخان، ولم يكن عبد الرزاق معروفاً هناك بالقدر الكافي.

كان هناك اختلاف جذري بين تصور عبد الرزاق للثورة الكردية وتصور عميه حسن وحسين. ففي حين كان عبد الرزاق يفضل التحالف مع الروس، ويؤمن بالثقافة الروسية، كثقافة رائدة، وبدولة روسية كدولة حليفة للكرد، وكان يكرر دوما بأن ثورة عبيد الله النهري تؤكد خطأ الاعتماد على الإنكليز، وكان يسعى لدولة كردية مستقلة تحت إشراف الروس، كان حسين وحسن بدرخان يعتقدان أن بريطانيا سبق أن ساعدت آل سعود وخديوي مصر في استقلالهما عن الدولة العثمانية، وأن لها مصالح في كردستان وبلاد الرافدين المحاذية لها، وأنها ستساعدهم حتما إما في سعيهم لاستقلال كردستان، أو استغلال علاقة بريطانيا الجيدة بالدولة العثمانية للحصول على الحكم الذاتي للكرد ضمن تركيا.

وكان لحسن وحسين باشا في كردستان الشمالية وأخيهم عبد الكريم (المكتوبجي) في الموصل علاقة وطيدة بالقناصل البريطانية في دياربكر ووان والموصل[144]. وفي سعيهم لتعميق الخلافات بين القيادات الكردية المتنفذة أعلن الاتحاديون العفو من جديد عن السيد عبد القادر النهري، وأعطوا له جميع الصلاحيات في التحرك في المنطقة الحدودية بين تركيا وإيران، وكان ذلك خطوة لإضعاف نفوذ ابن أخيه سيد طه، المتحالف مع الروس

(144) F.O. 195/2449/45, In disclosure In Consul Fontana S. Despstch No. 1725/3/ 1913; F.O. 195/2182, No. 12 «Current Events In Mosul Vilayets» British, Vice Consul. Mosul, H. C. Hony. April 23, 1913.

وعبد الرزاق، بين القبائل الكردية[145]. وفي تشرين الثاني وكانون الأول عام 1912 كان هناك تحرك كردي آخر بمعزل عن أبناء بدرخان، يقوده شيخ بوصراوي في جرابلس (jerabius) وابن إبراهيم باشا الملي، والمدعو مصطفى باشا في الجزيرة. وكانت هذه الحركة تعادي الاتحاديين لتسببهم في موت إبراهيم باشا وابنه الكبير، وتحجيمهم لدور الشريعة، وتنحية السلطان عبد الحميد الذي كان في تصورهم الرابط الوحيد بين الكرد والترك، إن انهيار القوات العثمانية في حرب البلقان أقنعت بوصراوي وأبناء إبراهيم باشا أن «أيام الترك باتت معدودة» ووفق تقرير السيد فانتانا، نائب القنصل البريطاني في حلب، «أن الشيخ بوصراوي وأبناء إبراهيم باشا الملي ومصطفى باشا جهزوا 20ألف مسلح، وهم يفكرون بالهجوم على حلب قريبا. ويعتقد قادة هذه الحركة أن مصيرهم مرتبط بالعرب وأنهم مستعدون لإعطاء البيعة لأحد أبناء شريف مكة إذا أعلن الخلافة[146]. هذا دليل أخر على أن الحركة الكردية في صراعها ضد الاتحاديين كانت مشتتة من حيث المنطلق والأهداف والقيادة.

وفي محاولة منهم لاحتواء نقمة الكرد وإفشال مخطط الثورة الشاملة بدأت الحكومة الاتحادية باتّباع سياسة اللين تجاه الكرد. ففي آذار 1913 وقعت انتفاضة جماهيرية في مدينة جزيرة ومدياد. وبما أن هذه المنطقة كانت ضمن نفوذ الأخوين حسن باشا وحسين باشا ولدي بدرخان، لذلك طلبت الحكومة الاتحادية عن طريق والي دياربكر من حسن باشا التدخل لإعادة الهدوء للمنطقة. علماً أن شرارة الانتفاضة كانت عبارة عن معركة وقعت بين درويش آغا وقائمقام مدياد. فطلب حسين باشا من الحكومة أولا إصدار العفو بحقه ثم إصدار العفو عن الكرد المتورطين في الصراع مع الحكومة، في المدينتين المذكورتين البالغ عددهم60 آغا، وطرد قائمقام الجزيرة ومدياد واثنين من مدراء النواحي من المنطقة، وإعفاء الكرد من الضرائب الحكومية المستحقة

(145) Mcdowall, p. 100.

(146) F.O. 195/2445 Enclosure No. 5. In Number 25, 1912; F. o 195/2445 Enclosure No. 78. Vice Consul Fontana' s Despatch December 14, 1912.

عليهم[147]. جرت الموافقة على هذه المطالب جميعها وفورا. وأدى ذلك إلى زيادة نفوذ حسين باشا في المنطقة[148]. كما دفع الاتحاديون كامل طاقاتهم إلى الحيلولة دون انتشار لهب الانتفاضة إلى خارج بوتان، وزار مسؤولون عديدون المنطقة، وقدموا للكرد حسن نوايا الحكومة لحل المشاكل جميعها في المنطقة، بشكل سلمي.

ويضيف نائب القنصل البريطاني في حلب «أن الحكومة تقوم في هذه الأيام بكثير من الإجراءات من أجل إرضاء الكرد». وجرى للحكومة ما أرادت من احتواء الانتفاضة، قبل أن تنتشر وتصل شرارتها إلى باقي أجزاء كردستان. وقدر الله أن مات حسين باشا بدرخان بعد هذه الأحداث بشهر واحد، وكان ذلك خسارة كبيرة للحركة في أحرج أوقاتها، إذ كانت لا تزال الاستعدادات تجري سراً للقيام بالثورة الشاملة.

ولم يكن أخوه الأصغر حسن باشا يملك المزايا القيادية التي كان يتصف بها حسين باشا، لذلك حين التقى به القنصل البريطاني في دياربكر كانت معنويات حسن باشا منهارة تماماً، لذا أخبر القنصل أن الكرد لا يطالبون إلا بالحقوق الثقافية التي وعدت الحكومة العرب بها، وهي تعيين المسؤولين الإداريين في المنطقة الكردية من الكرد أنفسهم، وتخفيض الضرائب في المنطقة، ونقل الموظفين الفاسدين من كردستان[149].

والذي ساعد الاتحاديين على احتواء الثورة الكردية وامتصاص النقمة عليهم في كردستان هو تغيرهم الشكلي في سياستهم العدائية الصريحة تجاه الكرد التي مارسوها في بداية حكمهم. يقول مكدّول:

بعد عدة سنين من حكمهم في كردستان وإدراكهم لطبيعة التحديات

---

(147) F.O. 195/2449/45 Vice Consul, Aleppo, R. Fontana, April 22, 1913.

(148) F.O. 195/2182, No. 10 "Current Events in Mosul Vilayets", British, Vice Consul, Mosul, H. C. Hony. April 23, 1913.

(149) F.O. 195/2182, No. 12 "Current Events in Mosul Vilayets", British, Vice Consul, Mosul, H. C. Hony. April 23, 1913.

هناك، وصل الاتحاديون إلى قناعة رغماً عن أنوفهم بأن سياسة السلطان عبد الحميد تجاه الكرد هي الصحيحة، لذا حاولوا مضطرين تقليدها. فقاموا بإرسال محمد صادق النهري إلى إيران، من أجل إقناع القادة الكرد من رؤساء الحميدية السابقين بالعودة إلى تركيا، وأعادت تأسيس الألوية الحميدية المنحلة من جديد، ولكن باسم كتائب الفرسان العشائرية الخفيفة. وأعادوا لرؤساء القبائل الكردية الامتيازات السابقة. بل لم يتردد الاتحاديون العلمانيون حتى من رفع شعار الجامعة الإسلامية لكسب الكرد، والحيلولة دون وقوع الوحدة بين الأرمن والكرد، أو تقرب الكرد من الروس[150].

في حزيران 1912 وقع انقلاب عسكري في استانبول سيطر على إثره حزب الحرية والائتلاف على الحكم، وكان للقوميات غير التركية نفوذ في الحزب المذكور. وشهدت كردستان خلال العام الذي بقى فيه هذا الحزب في الحكم نوعاً من الانفراج. واصل الائتلافيون سياسة الدعوة إلى الجامعة الإسلامية، بين الكرد. ففي خلال هذه الفترة زار كل من الشيخ عبد القادر النهري والملا سعيد النورسي كردستان ودعيا الكرد إلى اليقظة والتوحد من أجل تحدي المؤامرات العديدة المتنوعة التي تحاك ضد الدولة العثمانية، وأكدا مبدأ الأخوة الإسلامية بين الشعوب الإسلامية جميعها. ومن أجل إرضاء الكرد قررت الحكومة بدلاً من مصادرة الأراضي التي كانت في حوزتهم شراء تلك الأراضي منهم، وإعطاءها للأرمن مجانا من أجل أن تحسم مسألة الأراضي في كردستان. رغم أن هذه السياسة لم تنفذ، فإنها تدلّ على أن الحكومة كانت تفكر جديا في إرضاء الكرد بصورة مؤقتة من أجل كسب الوقت لصالحها[151].

أما في كردستان إيران فلم يكن الوضع هو الآخر مهيأ لثورة كردية. يدّعي مكدّول أنّه لم يكن هناك قبل الحرب العالمية الأولى أثر لنمو الوعي القومي الكردي، وفي الحقيقة كان هناك شعور كورداية تي في كردستان إيران ولكن لم يكن منظما، ووجدت بعض المحاولات ولكن بشكل منفرد ومتفرق هنا

(150) A Modern History of Kurds, pp. 102-103.

(151) لازاريف، ص321.

وهناك، من أجل تحقيق قدر من الحكم الذاتي.

وأهم هذه المحاولات كانت في العام1900 حين قدم القاضي فتاح مشروعا إلى الحكومة الإيرانية نيابة عن الكرد في موكريان مطالبا إياها عدم رفع نسبة الضرائب على الأكراد، وتجميدها إلى إشعار آخر، وكما طالب بأن يكون الحاكم على كردستان من أهل مهاباد. قامت الحكومة الإيرانية باعتقال القاضي فتاح، ولم يطلق سراحه إلا بعد الثورة الدستورية. عاد القاضي فتاح بعدها ليقود الجمعية الكردية من أجل الدستور (انجومن).

وعلى الرغم من فتح فروع (انجومن) في معظم مدن كردستان ـ إيران إلا أن الحركة الدستورية ظلّت حركة نخبوية فلم تهتم بها أو تؤيدها الجماهير الكردية، ووقف آغوات كردستان مع السلطة المركزية ضد أنصار الدستور. كما تميز موقف الآغوات بالحياد التام مع الحكومة المركزية. وفي البداية، وبإيعاز من الاتحاديين في تركيا، قدم سمكو دعمه لأنصار حركة الدستور في خوي وسالماس. ولكن حين عزز سمكو علاقته بالروس بدأ يدعم سردار (ماكو) مرتضى قولي خان وبقوة، ضد أنصار الحركة الدستورية[152].

قبل الحرب العالمية الأولى كان هناك في كردستان ـ إيران الظروف الذاتية المهيأة لثورة كردية، ولكن عدم تبلور الوعي القومي، وعدم وجود القيادة الموحدة القادرة على تعبئتهم وتوجيههم للثورة حالا دون ذلك. لم يكن وضع كردستان ـ إيران أفضل من وضع الكرد في الدولة العثمانية. تتفق التقارير الروسية والبريطانية على أن وضع الكرد في هذه الفترة في هذا الجزء من كردستان كان سيئا جداً. فكان الفساد الإداري وانفلات الوضع الأمني السمة الغالبة على الوضع هنا. قام الروس في عام1909 باحتلال آذربيجان (وقسم من كردستان) بحجة طرد الترك من هناك، ونصّبوا الأمير شجاع الدولة حاكما عليها. وكان هذا الأخير ضعيف الإرادة، وامتلك الروس (القناصل والقواد العسكريون) ناصية الحكم، إلا أن الحكومة كانت هي الأخرى تحاول فرض إرادتها على المنطقة. كانت عامة الناس، وخاصة الفلاحين، يخضعون للعديد

(152) A Modern History of Kurds, p. 102.

من الضرائب، وتسلك الحكومة معهم منتهى القسوة، من قبيل التعذيب والسجن والتشريد، لفرض إرادتها عليهم. كما يفرض آغوات الكرد هم الآخرون حكمهم التعسفي على القرويين[153].

وفي المناطق الحدودية مع الدولة العثمانية كان الوضع فيها أسوأ من غيرها من الأماكن، لأنها كانت ساحة جولات وصولات للقوات التركية، التي كانت تأتي هي الأخرى وتحتل بعض المناطق وتحاول فرض إرادتها عليها. ومما زاد الوضع سوءا هنا ازدياد حدة الحروب القبلية بين الكرد أنفسهم.

كانت القبائل الكردية داخل أراضي الدولة العثمانية تستغل الوضع القائم في كردستان ـ إيران، وتحاول غزو المنطقة إما بسبب ثارات الدم أو للسلب والنهب في القرى الكردية في الجانب الإيراني، خاصة في أرومية وخوي.

ويصف لازاريف هذا الوضع قائلا: «ففي السنين الأخيرة قبل الحرب العالمية كان الوضع في المنطقة الكردية في إيران من بايزيد إلى كرمنشاه سيّئا، إلى درجة أن الناس تذمّروا من هذا الوضع وأصبحوا لا يطيقونه، لذا طالبوا بالحماية الروسية (أن يكونوا رعية الروس من حيث المواطنة والضرائب والحماية من بطش الإدارة)، وطالب بعض شيوخ الكرد من أمثال سليم باشا زيلان ومامه صديق وحسين باشا حيدرانلي بأن يكونوا تحت حماية القنصل الروسي»[154]. وهذا ما يؤكده تقرير نائب القنصل البريطاني في حلب الذي يضيف:

إن شيوخ الكرد في كردستان ـ إيران اشتكوا من الوضع المزري في قراهم والضرائب الحكومية الكثيرة. وإن شيوخ ديبوكري وبكزادة يتكلمون وبكل صراحة عن انهيار الإدارة الحكومية. إن جنود الترك يعطون الحماية لفئات كبيرة من الكرد في إيران، وذلك من أجل أن لا تصلهم يد استغلال الموظفين الفرس الممقوتين كثيرا هنا، وهذه الظاهرة بدأت تزداد في الآونة الأخيرة. إن شيوخ

---

(153) British Document on Foreign Affairs Pt. 1, Ser. B, The Near and Middle East, Vol. . 19, Enclosure in Document No. 88 Tabriz, November 18, 1913.

(154) كيشه ى كورد، ص 192-193.

بكزادة وديبوكري يقولون: إنّ عشائرهم تستطيع إعداد قوة تعدادها 20 ألف مسلح، وعندهم حاليا 15 ألف بندقية ماوزر. إن الكرد مهيئون لثورة، ولكن تعوزهم القيادة لتخليصهم من الإدارة الفارسية المتطفلة عليهم، وأن الكرد مستعدون لوضع أنفسهم تحت الإدارة البريطانية[155].

كردستان أثناء الحرب العالمية الأولى

يتطرق الأستاذ الدكتور كمال مظهر في كتابه القيم «كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى» بكثير من التفصيل إلى وضع الكرد في أثناء فترة الحرب. ولكن على الرغم من ذلك نحب أن نتطرق هنا بإيجاز إلى بعض هذه الأحداث. قبل بدء الحرب العالمية الأولى انتهى الصراع على النفوذ بين الإمبراطوريتين البريطانية والألمانية لصالح الأخيرة، فجرى توقيع اتفاقية التحالف بين ألمانيا والدولة العثمانية في 2 آب 1914. وأصبح ثالوث الاستبداد (طلعت وأنور وجمال) في المعسكر الألماني كلياً.

وفي الأسابيع الأولى من الحرب سمح الألمان للعثمانيين باتخاذ موقف الحياد. ولكن في تشرين الثاني عام 1917 أقنع الألمان الدولة العثمانية بإعلان الحرب على الحلفاء (روسيا وفرنسا وبريطانيا). وكان الألمان يأملون بأن تقوم الدولة العثمانية بإجبار دول الحلفاء، خاصة روسيا، على الاضطرار إلى وضع قدر كبير من قواتها في جنوب القفقاس، ويضطر البريطانيون بدورهم إلى تسخير عدد كبير من قواتهم في الجبهة المصرية، وبذلك يقوى موقف ألمانيا على الساحة الألمانية[156].

أصبح كسب ود الكرد في أثناء الحرب من المهام الأساسية لألمانيا والحلفاء. لذلك سخّر الألمان جزءا غير يسير من طاقاتهم العسكرية الاستخباراتية لكسب الكرد، من خلال دعم مشروع الجهاد وفكرة الجامعة. ورغم أن الكرد لم يكونوا الهدف الوحيد لهذه الدعاية، إلا أنها حققت باعتراف

(155) F.O. 195/2449/45, No. 12 February 10, 1913, Aleppo From R. Fontana.

(156) مظهر، كمال. **كردستان في سنوات**، ص140-141.

الكثير أكثر مما حققته في مكان آخر في الدولة العثمانية. وإن سبب هذا النجاح يعود إلى قرب كردستان من استانبول وعمق الولاء للإسلام بين الكرد آنذاك، كما أعطى الترك الحكم الذاتي للكرد. ومما ساعد على ديمومة الدعم الكردي للترك هو قيام روسيا وبدعم المليشيات الأرمنية بارتكاب حروب الإبادة في كردستان. بدأت حروب الإبادة هذه بعد هزيمة الدولة العثمانية في نيسان 1915 في حرب صاري قاميش قرب أرضروم[157].

فحال وصول القوات البريطانية إلى بغداد أعطى لميجر سون مهمة كسب ود القبائل الكردية. فبعد احتلال خانقين أصبح سون ضابطاً سياسيا فيها، وقام بتشكيل لواء من المرتزقة الكرد تعداده 200 مسلح في خانقين، كما حقق نجاحا مماثلا بين قبيلة الكلهور. وبذلك أمن الإنكليز خطوط المواصلات البرية بين بغداد وكرمنشاه. واستطاع الكلهور ضرب السنجابيين المواليين للألمان. أما الروس فاستمروا في سياسة عدم الثقة بالكرد، واستعمال القوة معهم حتى قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية عام1917. فقبل انسحابهم من الحرب بقليل، اقترح مينورسكي على حكومته منح الكرد، أو التعهد بمنحهم، الحكم الذاتي في فترة ما بعد الحرب. ولكن ذلك جاء متأخرا لتغير تصور الكرد تجاه الروس[158].

وفي اتفاقية سايكس ـ بيكو لعام 1917 لتوزيع ممتلكات الدولة العثمانية سراً، وسيراً على نهج السياسة البريطانية التقليدية، بتجنب الحدود المباشرة مع الروس، وبما أن العراق كان ضمن نفوذهم، أعطيت كردستان الجنوبية لفرنسا، وكردستان الشمالية للروس. وبما أن إيران كانت دولة صديقة لبريطانيا، فلم تمسّ وحدة أراضيها. بعد الثورة الشيوعية في روسيا انسحب الروس من

---

(157) David Lioyd George. War Memoirs, 6 Vols. IV, (Boston: Little Brawn and CO. 1934), pp. 144-146; F.O. 371/3397 Forthightly Report, May 15, 1918.
مظهر، كمال. **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، ص 171-173. كان المدعو شيومان ضابط الاستخبارات العسكرية الالماني، جهزّ جيشا من المرتزقة الكرد في إيران لاحتلال همدان، وكان يعطي لكل مسلح مشاة 15 تومانا و30 تومانا لكل مسلح يجلب معه فرسه ويساعده في ذلك مجيد السلطنة الحاكم الإقليمي الإيراني، ولكن العثمانيين سيطروا في تشرين الثاني 1914، وفشل مشروع شيومان. (لازاريف، ص 600-601).

(158) Iraq 1900-1950, p. 96.

الحرب، وأدانوا الاتفاقيات السرية من ضمنها سايكس ـ بيكو، لذلك عاد الإنكليز وأقنعوا فرنسا بتغيير الاتفاقية، وذلك من أجل أن تكون كردستان الجنوبية ضمن مناطق نفوذ بريطانيا، مقابل إطلاق يد فرنسا في سورية.

فضلاً عن تقسيم كردستان سرا، كان من أهم نتائج الحرب العالمية الأولى على الكرد حرب الإبادة والمجاعة التي كادت أن تقضي على الشعب الكردي عن بكرة أبيه. قام الطورانيون، الذين تشبعوا بقيم الدولة القومية الأوروبية المبنية على العرق الواحد، وإبادة الأعراق الأخرى (جينوسايد) إما جسديا وإما بالقضاء على ثقافتهم، بنقل نحو 600 ألف كردي إلى أجزاء أخرى من تركيا، بحجة احتمال وقوع المنطقة تحت احتلال القوات الروسية، ولكن في الواقع كان ذلك مخططاً من أجل تتريكهم وتوطينهم في أماكن لا تتجاوز نسبتهم فيها 10٪.

تسببت الحرب العالمية الأولى في قتل وتشريد نحو مليون كردي[159]. وأطلقت القيادة العسكرية الروسية التي كانت تحت تأثير القادة العسكريين، من ذوي عقلية التطهير العرقي والكنيسة الروسية الأرثوذكسية، العنان لقواتها في كردستان لقتل وتخريب ونهب وهتك أعراض «الكفرة الكرد قاتلي الأرمن». وهكذا بدأت حرب الإبادة بدءً من صاري قامش وبايزيد ووان ومروراً بخوي وأرومية ورواندوز وخانقين.

ففي بايزيد وحواليها حين أجبرت القوات الروسية الكرد على مغادرة المنطقة بقي فقط عشر السكان ودمرت مئات القرى. وقتل الألوف من أطفال الكرد ونسائهم بيد القوات المرتزقة الأرمنية والروسية المنسحبة بعد ثورة أكتوبر الشيوعية عام1917 في جبهة أرضروم ـ أرزنجان. وشهدت مدينة وان في يومي 14 و15 مارس 1915 أكبر مذبحة للمسلمين بيد القوات الأرمنية التي كانت تخدم كطلائع أمام القوات الروسية. ووعد الروس بتحويل مدينة وان الكردية إلى عاصمة للدولة الأرمنية المزمع عقدها. وتجمع هناك نحو 250 ألفاً من

(159) بله ج شيركوة. **القضية الكردية: ماضي الكرد وحاضرهم**، بيروت، دار الكتاب، 1986، ص72-75.

الأرمن الذين جاؤوا للانضمام للدولة الأرمنية وجيشها. وأعلنت الدولة الأرمنية وجرى وضع خطة للهجوم على ولاية بدليس وديار بكر لتطهيرها عرقيا بدعم الجيش الروسي. ولكن القوات الروسية اندحرت بعد هجوم معاكس شنته القوات العثمانية[160].

تؤكد التقارير البريطانية وقوع المذابح والإبادة الجسدية الجماعية للكرد بيد القوات الأرمنية والروسية في خانقين. وتضيف أحد التقارير أن ضباط الإنكليز تأكدوا من قتل نحو500 كردي في مدينة خانقين فقط، وأن هناك أعداد مضاعفة من الضحايا في الريف المحيط بالمنطقة. وأن المئات من الكرد يهربون من المذابح الجماعية باتجاه المناطق التي يسيطر عليها الإنكليز[161]. وشهدت رواندوز ما شهدته سبرينشا عام 1997 في بوسنيا بيد القوات النازية الصربية، وقام أندرانيك، الشقي الأرمني ومصاص دماء الكرد، بجمع نحو 6000 من الأطفال والنساء والمسنين الكرد من أهالي المدينة (لأن الرجال كانوا في الجيش في أثناء الحرب) وأمر بقتلهم جميعا. ولم يبق من مجموع 3 آلاف بيت إلاّ 60 بيتا[162]، ودمر الروس والأرمن 30 قرية في برادوست. واضطر الألوف من أبناء بهدينان، وحفاظا على شرف نسائهم، إلى الهرب باتجاه الموصل، وقد مات قسم من هؤلاء جوعا في شوارع الموصل. وكانت المساجد والمناطق التاريخية الكردية هدف الحملة الأرمنية ـ الروسية المشتركة. وأبيد نحو 80 من أهالي السليمانية نتيجة للحرب وويلاتها خاصة المجاعة[163]. إن تدمير الروس والأرمن البنى التحتية الزراعية في كردستان ساهم كثيرا في مضاعفة أثر المجاعة وظهور التضخم والغلاء وتعقيده.

---

(160) Jwaideh, pt. 1. pp. 363-369.

(161) Colonial Office, Report of the *Administration for 1918 Khanaqin District*, London, HMS 1919, pp. 32-33; F.O. Fortnight Report, No. 4, December, 1917.

(162) Jwaideh, Pt. 1, pp. 365-366; K. Mayson, «Central Kurdistan» Geographical Journal, No. 54 (1919), pp. 331-332.

(163) Mayson, p. 28;

وانظر: الحاج، عزيز. **القضية الكردية في العشرينات**، بيروت: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، 1984، ص 91 .

إنّ حرب الإبادة التي تعرض لها الكرد في أثناء الحرب العالمية الأولى (سواء كان ذلك بيد الاتحاديين أو الأرمن والروس) كانت جريمة حرب في كل الأعراف الدولية، ومثلما قام الباحثون والقادة الأرمن واليهود بجمع أرشيف حروب الإبادة التي تعرضت لها شعوبهم، فحري بالباحثين الكرد والقيادات والمراكز الكردية في الداخل والخارج بجمع أرشيف جينوسايد (الهولوكوست) الذي تعرض له الكرد في أثناء الحرب العالمية الأولى، ووثائق الجينوسايد التابعة للأنفال في مركز كردي للجينوسايد.

بإيجاز، كان حكم الاتحاد والترقي في كردستان فترة عاصفة ومليئة بالثورات، وشهدت الفترة بدايات انطلاق الحركة القومية الكردية، وتشهد أحداث هذه الفترة الدور الرائد والكبير الذي أدّاه الشيوخ (خاصة شيوخ الطريقتين النقشبندية والقادرية) وعلماء الإسلام في حركة كورداية تي. وواصلت الدول القومية في كل من تركيا وإيران والعراق بعد الحرب العالمية (والى ـ الآن) سياسة الاتحاديين في قمع الكرد وبالحجج نفسها التي استعملها الاتحاديون، ولكن بأسلحة العصر الأكثر تأثيراً وفتكاً ودماراً.

obeikandl.com